شاكر النابلسي

طَلْقُ الرمل

أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج

دار الشروق للنشر والتوزيع

عمان ـ الأردن

إنه الرمل

مساحات من الأفكار والمرأة

الرمل شكل لاحتمال.

والرمل هو الرمل.

الرمل جسم الشجر الآتي

غيوم تشبه البلدان

محمود درويش

الإهداء

إلى شباب الخليج العربي..

فمن أجلهم كانت هذه الأوراق

المقدمة

منطقة الخليج العربي في حالة طلاقٍ دائم، وولادة دائمة، منذ فجر هذا القرن..

فمنذ بداية هذا القرن، شهدت منطقة الخليج تحولاً سياسياً وتاريخياً كبيراً، عندما دخل الملك عبـد العزيـز آل سـعود الرياض فاتحاً ومنصوراً عام ١٩٠٢..

فكانت تلك الطلقة الأولى المدوية، في فضاء التاريخ العربي في الخليج.

ثم تبع ذلك فتوحات عبد العزيز آل سعود في شمال الجزيرة، وجنوبها، وشرقها، وغربها... وكوّن أول دولة عربيـة إسلامية موحدة في التاريخ العربي الحديث....

ثم تتابعت الأحداث سريعاً بعد ذلك...

إستقلت الإمارات العربية في الخليج واحدة بعد الأخرى، ورحل الإستعمار البريطاني عن منطقة الخليج، لكي يقـضي الخليج بعد ذلك فترة نقاهة امتدت حتى عام ١٩٨٠، لتبدأ بعدها فترة تاريخية حاسمة وجديـدة فـي تـاريخ المنطقـة رافعةً لواء الوحدة الخليجية الشاملة، عبر إطار جديد علمي وعقلاني عبر عنه بـ (مجلس التعاون الخليجـي)، تنبـع تقاليده السياسية العامة وتطلعاته الطموحة المستقبلية، من الواقع التاريخي لهذه المنطقة، لذا فقد جاء إطـاراً سياسـياً متفرداً ومتميزاً.

والنصف الأول من هذا الكتاب يرصد الإطار الوحدوي الجديد، ويحاول أن يصفه ويستطلع مـستقبلياته، ويستـشرف آفاقه...

أما النصف الثاني من هذا الكتاب فهو تلبية لدعوة للحوار، طرحها أحد المثقفين السعوديين، ولبّتهـا مجموعـة مـن المثقفين، الذين بدأوا حوارهم ولم ينهوه. فحوار التنمية لا ينتهي.

وما دامت مسيرة التنمية مستمرة، فسوف يظل الحوار مستمراً بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.

فلا شيء يدفع بالحياة إلى الأمام قدر الحوار العلمي. وبدونه تصبح الحياة إجابة بدون سؤال، أو سؤال بـلا جـواب.

إن الحوار هو هذا الطلق الذي يلد أفعالاً جميلة مستمرة.

وطلق الرمل، هو حوار هذه الصحراء المترامية الاطراف مع البحر، والـشمس، والـريح، والإنـسان، والتـاريخ، وكذلك المستقبل...

شاكر النابلسي

حزيران/١٩٨٧

الفصل الأول

مظاهر التقدم في الخليج العربي، لا تقاس بمدى ما لدى هذا الشعب من مال وعمار وأجهزة، ولكن بمـدى تكـريس كل هذا لبناء الإنسان العربي في هذه المنطقة، بناءً حضارياً معاصراً، يستطيع معه أن يقف فـي وجـه التحـديات، وهذا لن يتأتى إلا بالوحدة أولاً، ثم أولاً...

الوحدة أولاً ثم أولاً..

القيمة والجوهر

لقد بدأ الخليج ومنذ عام "١٩٨١" تهجية الوحدة العربية حرفاً حرفاً، استعداداً لدخول الامتحان الوحدوي الأخير.

وكلما مر عام على فصل التعاون الخليجي، اقترب الخليج أكثر من النتيجة والحتمية التاريخية التي يسعى إليها..

فمن يستطيع أن ينكر، سياسياً كان أم مفكراً، الحتمية التاريخية في الوحدة الخليجية سواء تحققت في حضور الأجيـال القائمة أم تحققت مع مجيء الأجيال القادمة..؟!

إن عائق الوحدة الخليجية، ومن ورائها الوحدة العربية الشاملة عائد إلى "الجـراءات بروتوكليـة" لـيس إلا... وهـذه الاجراءات هي التي تقف عائقاً أمام وحدة وادي النيل، ووحدة الهلال الخصيب، ووحدة اليمنـين، ووحـدة المغـرب الكبير..

ولكن من هو القادر على قهر هذه الاجراءات، والوحدة العربية الشاملة لا تتطلب غير قرار سياسـي مـن صـناع القرار في بعض دوائرها الخمس، ينهي الكثير مما تعانيه الأمة العربية حالياً..؟!

لقد عادت الساحة العربية، في كثير من دوائرها، تبحث عن القيادة التي تملك القرار السياسي القـوي، الـذي يعيـد كثيراً من الأشياء إلى نصابها الصحيح.

ومن خلال هذا كله.. وبعد مضي خمس سنوات تقريباً على قيام مجلس التعاون الخليجي، تزداد أهميـة الخلـيج مـن خلال هذا المجلس، ويصبح يوماً بعد يوم، الكتف الشرقي القوي والحيوي للوطن العربي، وذلك من خلال اعتبـارات رئيسية، برزت وتوهجت من خلال التعاون العربي الخليجي، الذي يقترب رويـداً رويـداً مـن العمـل المـشترك الوحدوي الشامل.

***

لقد كانت الوحدات الوحدوية تقاس قبل الثورة الصناعية، في القرن التاسع عشر، بمقاييس عـدة منهـا كثـرة عـدد السكان.. فعندما شرعت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء وحدتها في الثامن عشر، في عصر كان يحتاج إلى الأيـدي العاملة احتياجاً شديداً، إذ لم يكن عصر ميكانيكية الآلة قد دخل بعد، اضطرت إلى فتح أبواب هجرة العقول والأيـدي العاملة على مصاريعها، لكي تتدفق هذه العقول، وهذه الأيدي من أجل بناء الوحدة الأمريكية، وإدارة عجلة الاقتصاد الأمريكي من صناعة وزراعة فيما بعد.

وعندما انتشرت الآلة.. وتقدمت العلوم، وسيطرت الميكانيكية على الثورة الصناعية، وعلى الثورة الزراعية، انتفـت الحاجة الماسة والملحة لهذه الأعداد التي تقدر بعشرات الملايين من الأيدي العاملة التي لم تعـد تـشغل المـصانع، والمزارع، بيدويتها السابقة...

وفي المستقبل القريب، عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨ لم يستطع عـدد سـكان مـصر أحـد قطبي الوحدة أن يكون عامل ثقل لاستمرار ونجاح الوحدة.. ذلك لأن الثقل السكاني لم يعد ذلك العامل الهام جداً فـي تمتين قواعد الوحدة.. وإن كان عاملاً مساعداً ومشجعاً.

وعامل السكان يبدو عاملاً مساعداً مشجعاً ودافعاً للوحدة إذا كانت دول الوحدة ذات شح سـكاني، أو قلـة سـكانية وهي منفردة، مما قد يؤدي إلى مخاطر أمنية وعسكرية كثيرة، وذات ثقل سكاني هام فيما إذا كانت جزءاً من دولـة الوحدة..

فلو أخذنا مثالاً على ذلك دولة كان عدد سكانها "٣٧٠" ألفـاً مـثلاً ومـساحتها لا تتجـاوز "٥٩٨" كيلـومتر مربـع كالبحرين، إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وحاولنا تصور مخاوفها الأمنية والعسكرية قبل قيام مجلس التعـاون، والأمن الذي شعرت به بعد قيام مجلس التعاون، لرأينا كم كان عامل السكان مساعداً ومشجعاً ودافعاً علـى الـذهاب في تجربة الوحدة حتى النهاية..

ولعل هذا القول ينطبق أيضاً على باقي دول مجلس التعاون، التي أمنت من خوف، تحت مظلة مجلس التعاون.

عندما تجتمع القمة الخليجية السادسة يكون عدد سكان مجلس التعاون قد تجاوز "١٥,٥٥٠,٠٠٠" نسمة..

وهذا الرقم السكاني الفاعل ليس رقماً سكانياً قوياً الآن، وليس رقماً سكانياً ضعيفاً الآن أيضاً، فيما لو علمنا بأننـا فـي عصر نحتاج فيه إلى عقول مبدعة، أكثر مما نحتاج فيه إلى أيد عاملة.. واسرائيل لـم تتـأثر صـناعياً، وعـسكرياً، واقتصادياً من قلة عدد سكانها، بقدر ما تأثرت مثلاً من ضعف إمكاناتها المادية الناتجة عـن عـدم وجـود ثـروات طبيعية لديها.. في حين ان الصين لم تصبح قوة عظمى ثالثة لكونها تملك أكبر عدد من السكان نـسبة إلـى مـساحة أرضها.. بل إن التي أصبحت قوة عظمى هي دولة لديها خمس سكان الصين، وهي أمريكا..!

إن الذين يشكون من قلة سكان الخليج.. أو دول مجلس التعاون، ويعتبرون هـذه القلـة نقطـة ضـعف فـي البنـاء الوحدوي الخليجي، سوف يطمئنون عندما يعلمون بأن عدد سكان مجلس التعاون في القريـب أي فـي عـام "٢٠٠٠" مثلاً سوف يصبح بالمقياس الطبيعي "٣٤" مليوناً فيما لو كانت الزيادة السكانية بمعدل خمسة بالمائـة سـنوياً، وهـي زيادة طبيعية جداً.

وعندما سوف يكون عدد السكان عدداً قوياً نسبياً، في عالم يتجه أكثر فأكثر نحو "الميكانزم" ويوفر الإنـسان كطاقـة إلى الإبداع الإنساني والإبداع العلمي، أكثر مما يستعمله في التشغيل البدائي أو البسيط.

إن التجمعات البشرية الفقيرة بمواردها الاقتصادية، والتي لا تمكنها من مكننة حياتها، هي التي تحتاج إلى الأيدي التشغيلية البدائية، وهي التي تحتاج بالتالي إلى عدد سكان كبير، لكي تقل تكلفة التشغيل، وتكلفة الإنتاج ككل.

إن عدد السكان المستقبلي للخليج مع وجود هذه الثروة النفطية الهائلة، ووجود هذا التقدم التعليمي، الذي من المؤمل ان يؤدي إلى تطور علمي، ينعكس على الوضع العسكري، والاقتصادي، والفكري للخليج.. سوف يضاعف كثيراً من انتاجية السكان في المستقبل..

وهذه الإنتاجية، سوف تعوضهم كثيراً عن أي نقص ناتج عن قلة عدد السكان مستقبلاً.

وهكذا، فإن قيمة الإنسان العربي في الخليج، سوف تصبح جزءاً لا يتجزأ من قيمة الكيان التعاوني الخليجي ككل، فيما لو استطعنا أن نضع استثماراتنا الكبيرة في الإنسان، القادر على بناء كيان حضاري عربي مسلم ليصبح واحداً من المداميك الخمسة للوحدة العربية الشاملة.

***

وإذا كانت قيمة الخليج مستقبلاً ككيان تعاوني، وككيان وحدوي سوف تنبع من قيمة نوعية الإنسان التي تسعى إلى الاستثمار فيه تعليمياً وتربوياً، وجعله بعد ا   الضمانة الوحيدة والأكيدة لهذا الكيان الوحدوي العربي.. فإن القيمة الأخرى للكيان الخليجي، هو باعتباره مصدر الطاقة الرئيسي بالنسبة للعالم... بالإضافة إلى كونه مصدراً صناعياً مستقبلاً، يتمتع بمكانة اقتصادية كبيرة، بفعل أرقامه المتصاعدة، من تصدير المنتجات البتروكيمائية، والتي بدأت تنافس وتزاحم منتجات أوروبية مماثلة لها، وتنبئ عن قرب صدام اقتصادي، بين الخليج وأوربا.

إن قيمة الخليج الاقتصادية سوف لن تتعاظم من خلال ما يضخه من بترول وما يشكل هذا البترول من دخل كبير فقط. ولكن من خلال مجموع الاستثمارات الاقتصادية التي يستثمرها مجلس التعاون في الاقتصاد العربي الخليجي المتمثل في الصناعة، والزراعة.

إن آفاق الصناعات المنبثقة عن النفط ومشتقاته، لا حدود لها، وإن الاستثمار في هذه الصناعات، يمكن أن يستوعب رؤوس أموال ضخمة، تستطيع أن توظف نفسها في هذه الصناعات وهي مطمئنة على نفسها، وعلى مردودها الاقتصادي المجدي والمجزي.. ولعل التجربة السعودية، والتجربة الكويتية في هذا المجال خير دليل على ذلك...

كذلك فإن آفاق الزراعة واسعة.. الزراعة البرية والزراعة البحرية على وجه الخصوص ـ لا حدود لها..

فالسعودية استطاعت في خلال مدة تقل عن عشر سنوات أن تصبح من طليعة الدول العربية الزراعية، كما استطاعت أن تحقق جزءاً كبيراً من أمنها الغذائي وهي الآن بصدد تحقيق أمن مجلس التعاون الخليجي الغذائي يشاركها في ذلك دول عديدة في مجلس التعاون الخليجي.

إن آفاق الزراعة البرية والبحرية ـ والبحرية على وجه الخصوص ـ لا حدود لها...

إن الخليج العربي، قادر بسهولة، أن يكون شبكة صيد العالم العربي، نتيجة لثروته السمكية الكامنة في سواحله الطويلة والممتدة آلاف الكيلومترات.. وهذه الثروة، تحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة، لكي تجعل من الخليج، شبكة صيد العالم العربي الحقيقية، التي تستطيع إطعام العالم العربي، وسد خانة هامة من أمنه الغذائي.

إن الصناعة والزراعة لن تزدهر إلا في ظل التكامل الخليجي.. وفيما لو انتهى البناء التعاوني الخليجي فسوف يصبح الخليج قوة اقتصادية ليس بفعل الثروة البترولية فقط ولكن بفعل مزيد من الاستثمارات في الصناعة

والزراعة.. وقبل ذلك في الإنسان بالطبع.. ومن خلال ذلك سوف يستمد الخليج مزيداً مـن القـوة، فترتفـع قيمتـه، ويزداد الطلب على جوهره.

***

وإذا كانت الثروة الاقتصادية قد أعطت الخليج في ربع القرن الماضي تلك الأهميـة والقيمـة العالميـة، وإذا كـان الإنسان العربي الخليجي سوف يعطي هذه المنطقة قيمة وجوهراً كبيراً فإن المركز الديني الكبير الـذي يتمتـع بـه الخليج والسعودية بالذات، قد أعطت الخليج أهمية عظمى منذ أكثر من أربعة عشر قرناً.

إن مكة المكرمة ـ كمهبط للوحي وللرسالة الإسلامية ـ والمدينة المنورة، كمدينة للرسول صلى ا عليـه وسـلم، وكون هاتين المدينتين هما قبلة المسلمين في جميع أنحاء العالم، قد أعطى الكيان التعاوني الخليجـي أهميـة إنـسانية وتاريخية نادرة.

فماذا بقي للكيان التعاوني الخليجي من عناصر الوحدة والقوة والتقدم لكي يشق طريقه بقوة وثبات..؟!

لقد اجتمعت كل العناصر التاريخية لديه التي تشكل عادة قيمة وجوهر أي كيان سياسي واقتصادي..

إن مراجعة سريعة للايجابيات البنائية في الكيان التعاوني الخليجي،تشير بـدون أي شـك، أو تـردد، بـأن الجميـع سائرون في الطريق الصحيح..

وان طريق الكيان التعاوني الخليجي، هو الحتمية التاريخية التي تنتظر مستقبل الخليج القريب.

إن حتمية الكيان التعاوني الخليجي، لم تكن هي الحتمية الأولى التي جاءت في تاريخ الخليج عام "١٩٨١".

فلقد سبق هذه الخطوة خطوات تاريخية كثيرة، اعتبرت بمثابة محاولات تاريخية، لتحقيق وحدة الخليج.

ـ فكيف جاءت هذه المحاولات..؟!

ـ ومتى كان ذلك...؟!

الثمرة بعد ثمانين عاماً

لو نظرنا إلى خارطة الخليج العربي الجغرافية، قبل قرنين من الزمان، لرأينا ما سنرى في خارطة العـالم العربـي: وحدة جغرافية، ووحدة طبيعية، وكذلك وحدة سياسية..

وبعد مرور قرنين من الزمان، لم يتغير شيء جوهري في تلـك الخـرائط، الأرض هـي الأرض، والتـضاريس، والطبيعة هي الطبيعة، وأمواج الخليج لا زالت في شوق شديد إلى الرمال الذهبية.

شيء واحد هو الذي تغير في تلك الخرائط.. خطوط حمراء وسوداء مستمرة حيناً.. متقطعة حيناً آخر، تعنـي بـشكل أو بآخر، بأن هذا حدي، وذاك حدك.. وهذه أرضي، وتلك أرضك..!

وكما مزق الاستعمار العالم العربي شماله وجنوبه وغربه فقد مزق أيضاً شرقه.. هذا الشرق الحيوي والهـام دينيـاً. وجغرافياً، واقتصادياً.

ففي العالم يوجد كثير من الخلجان الهامة، والصحارى الحيوية، ولكن لا خليج يوازي أهمية الخليج العربي.

قال الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" ذات مرة.. وفي مطلع الخمسينات:

"إن الخليج العربي يعتبر أهم منطقة استراتيجية في العالم".

وقبل الرئيس الأمريكي.. قال ضابط إنجليزي معروف هو "ارنولد ولسن" في تعليقه على أهمية الخليج:

من بين كافة الخلجان، لا يوجد خليج كان ولا يزال موضع اهتمام كبير من قبل الجيولوجي، وعالم الآثار، والمؤرخ، والجغرافي، ورجل الدولة، ودارس الاستراتيجية، كالخليج العربي..

ومن خلال هذه الأهمية، جاء الاستعمار الأوروبي للخليج، ليمزقه كما لم يمزق أي منطقة في العالم..!

فلقد غزا الاستعمار منطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر، وظل هذا الاستعمار يتعاقب بأشكاله وألوانه على منطقة الخليج، حتى أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، كما هو معروف.. حيث بدأ بالرحيل..

ولم تكن أهداف الاستعمار طوال هذه القرون نهب خيرات المنطقة واستغلال جغرافيتها الهامة لتحقيق مصالحه المختلفة، وتأمين طرقه البرية، والبحرية، وإنما كانت أهدافه أيضاً تكريس الإقليمية، وتكريس النزعات الفردية والقبلية.

لذا فإن الوطن العربي من محيطه إلى خليجه لم يشهد تمزيقاً كالتمزيق السياسي الذي شهده الخليج طوال هذه الفترة..!

وبالرغم من ذلك، فإن محاولات الوحدة الخليجية تتابعت منذ مطلع القرن العشرين الميلادي، الواحدة تلو الاخرى، من أجل إعادة الخليج إلى سيرته الأولى.. سيرة الوحدة، والكيان الواحد..

***

ففي الجزيرة العربية، جاء موحد الجزيرة الملك عبد العزيز ال سعود مناضلاً، ومكافحاً من أجل وحدة الجزيرة العربية، وخلال ثلاثين عاماً من النضال والكفاح، استطاع أن يؤسس كياناً عربياً إسلامياً وحدوياً، على جزء كبير وشاسع من الجزيرة العربية.. محققاً بذلك أول كيان وحدوي عربي في القرن العشرين.. والذي يعتبر قرن إعادة الوحدة إلى العالم العربي.. والى الخليج العربي، كما سنرى بعد قليل..

يقول فيلسوف الوحدة العربية المعاصر "ساطع الحصري":

لقد تكونت المملكة العربية السعودية على أرض تمتد من حائل إلى عسير، ومن جدة إلى الظهران.

لقد مضى على أحداث هذه الوحدة أكثر من ثلث قرن، لذا أصبح في استطاعة الباحث الآن أن يتأمل في هذه الوحدة وفي نتائجها، بالحياد الفكري الذي تتطلبه الأحداث التاريخية، وأن يصدر حكماً عليها. على ضوء النتائج التي ظهرت الآن.

فلنفكر إذن ـ يقول ساطع الحصري ـ هل كان توحيد المملكة العربية السعودية موافقاً لمصلحة الأمة العربية، أم مخالفاً لها؟!

ويتساءل "الحصري" قائلاً:

ـ هل أصبحت تلك البلاد أحسن حالاً مما كانت عليه من قبل أم أسوأ حالاً؟!

ويجيب "الحصري" قائلاً:

ـ كلا! لا يسوغ لنا أن نقول: يا ليت لم تتحد تلك البلاد.

ويتابع قائلاً:

إذ من بديهات الأمور، أنه لو كان هناك أربع دول عوضاً عن هذه الدولة الواحدة، لزادت عوامل التنازع والاختلاف في السياسة العربية.. ولأصبحت الأمور فيها أشد تعقيداً، وأكثر تبلبلاً مما هي عليه الان، بدرجات.

ولقد تعمدت أن أورد هذه الشهادة، من فيلسوف الوحدة العربية الأول في العصر الحديث، لكي أؤكد حقيقة واحـدة، وهي أن الوحدة العربية مهما طال طريقها، وكبرت تضحياتها، وعظمت أخطارها، وتكاثر سلبيوها، فهي في النهايـة قدر الأمة العربية المحتوم، وهي الصحيح الذي لا يصح غيره..!

***

لا شك أن شخصية القائد قد لعبت دوراً رئيسياً في تحقيق الوحدة بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

إن الفلسفة التي تقول بضرورة وجود قائد عظيم وراء أي عمل عظيم، فلسفة نادى بها كـل فلاسـفة الـسياسة فـي العصور القديمة، والعصور الحديثة.

فالقادة هم الذين يصنعون تاريخاً جديداً دائماً، وذلك بمساندة شعوبهم، ودعمها لهم.

فلقد شهدت منطقة الخليج في القرن العشرين، وفي النصف الأول من هذا القرن على وجه الخـصوص محـاولات وحدوية أخرى لم تنجح لأنها كانت في رأيي المتواضع تفتقر إلى شخصية البطل الذي "ينمو حولـه الإجمـاع العـام والذي يخلق مع الزمن وعياً جماعياً موحداً ذا أنظمة، وجذور خاصة... وهذا يصبح ممكناً، عندما يمثل القائد قـوى اجتماعية جديدة تتجه نحو وضع صنع التاريخ من جديد".

*ففي عام "١٩٠٩" مثلاً أسهم الزعماء العرب الذين كانوا في ذلك الوقت في "عربستان" و"البصرة" و"الكويـت" فـي محادثات ومحاولات سياسية متعددة من أجل إقامة كيان سياسي موحد لهم، ولكن شخصية البطـل التـاريخي كانـت غائبة، فلم تتحقق أي منجزات سياسية وحدوية، في ذلك الوقت.

*وفي عام "١٩١٤" حاولت بريطانيا - وقد اقتربت الحرب العالمية الأولى من الاشتعال - أن تدفع زعمـاء الخلـيج في ذلك الوقت إلى تحقيق وحدة أشمل من الوحدة التي حاولوا تحقيقها في عام "١٩٠٩"، فدعت بريطانيـا إلـى عقـد مؤتمر يضم حكام الخليج في ذلك الوقت لمحاولة إقامة تحالف عربي على أقل تقدير ممكن، ولكـن حكـام الخلـيج رفضوا هذا الحد الأدنى الذي كانت تتحدث عنه بريطانيا.

- وفي عام "١٩٣٩" حمل حزب الإخاء الوطني العراقي، دعوة للوحدة بين العـراق والكويـت، وكـان هـذا الحزب قد حمل دعوة الوحدة منذ تأسيسه عام "١٩٣٠".

وتحولت دعوة حزب الإخاء الوطني العراقي إلى الوحدة فاصبحت دعوة قومية على امتداد رقعة العراق والكويـت كلها، وتبنتها الصحافة، ثم تبناها كل المثقفين العرب في ذلك الوقت.

إن أي خطوة سياسية في ذلك الوقت، شبيهة بخطوة الوحدة بين العراق والكويت، كان لابد لها من موافقـة بريطانيـة في ذلك الوقت، قبل نيل استقلال كل منهما، وعندما استمزج الرأي البريطاني في هـذا الموضـوع، كـان القـرار البريطاني قراراً سلبياً معارضاً لهذه الخطوة بالطبع..!

- وقبل هذا التاريخ وفي عام "١٩٢٠" كانت هناك محاولات أخرى من جانب السعودية لتوحيـد الكويـت مـع السعودية، وتخليصها من الاستعمار البريطاني أيضاً، كما كان يريد لها العراق، مـن قبـل ومـن بعـد، الا ان بريطانيا وهي القوة الاستعمارية الضاربة في المنطقة في ذلك الوقت، حالت دون تحقيق الوحدة، مـساهمة فـي تكريس الإقليمية والقبلية والفرقة العربية.

فبريطانيا قد بذلت جهداً غير عادي خلال النصف الأول من القرن العشرين لإبقاء الكويت مستعمرة بريطانيـة ذلـك انها كانت تعلم بأن في الكويت ثروة نفطية كبيرة، وهي أولى بهذه الثروة من أي أحد كان.. وهذا ما حصل بالفعـل، إذ اكتشف في الكويت في عام "١٩٣٨" أكبر حقل للبترول في ذلك الوقت في منطقة "البرقان".

- وبعد عام "١٩٤٠" توالت المحاولات الوحدوية بين العراق والكويت وامتدت هذه المحاولات حتى مطلع عـام "١٩٦٠" إلا أن أياً منها لم تنجح.. وحتى عام "١٩٧١" وهو عام قيام "الإمارات العربية المتحدة" لـم تكـن هنـاك أية محاولات وحدوية ناجحة.

ويرد المؤرخون السبب في ذلك، إلى عوامل سياسية واقتصادية كثيرة، أبرزها الاستعمار الذي كان مـسيطراً علـى المنقطة في ذلك الوقت، والذي كان يكرس كل جهوده، في سبيل المحافظة على الوضع السياسي والقبلي القـائم فـي ذلك الوقت. أما العامل الاقتصادي فهو ظهور النفط كثروة كبيرة، استطاعت هي بدورها أيضاً أن تكرس الإقليميـة والقبلية في منطقة الخليج.

فالنفط - كما يقول الدكتور "مصطفى النجار" في كتابه "دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر" قد أوجد اقليمية في الخليج العربي ليس من السهل تذويبها.

فمنذ سنوات طويلة ودول الخليج تفضل أن تبقى كل دولة على حدة، ولولا الخطر الداهم الخارجي، الذي كـان يهـدد بعض الدول تهديداً سياسياً مباشراً، لما قامت الوحدة بين أمارات دولة "الإمارات العربية المتحدة" عام "١٩٧١" بعـد تردد طويل استمر منذ عام "١٩٦٨" عندما اجتمعت هذه الإمارات لأول مرة في "دبي" وقـدمت مـشروعاً للاتحـاد أطلقت عليه "إمارة الساحل العربي المتحدة" ثم تطور هذا المشروع الاتحادي إلى أن أصبح يـضم سـبع امـارات، أطلق على مجموعها "الإمارات العربية المتحدة".

*وبعد عشرة أعوام من إنشاء "الإمارات العربية المتحدة" يأتي مجلس التعاون الخليجي المـشترك، كنـواة رئيـسية لوحدة خليجية مستقبلية، وبذا يكون قد مر على الخليج حتى الآن ثمانون عاماً وهو يحـاول فيهـا الوحـدة الـسياسية والوحدة الاقتصادية بعد أن كان قد حقق جوانب كثيرة من هذه الوحدة كوحدة الدين، واللغـة، والتـاريخ، والعـادات والتقاليد منذ مئات السنين الطويلة..!

وقد جاءت مهمة مجلس التعاون الخليجي المشترك، بعد عشرة أعوام من قيام "الإمارات العربية المتحدة" فاعتبر قيام "الإمارات" خطوة رئيسية هامة مهدت الطريق لقيام "مجلس التعاون" كما أن "مجلس التعاون" ذاته سوف يعتبـر غـداً خطوة رئيسية في سبيل قيام وحدة عربية شاملة في المستقبل.

إن كل محاولة وحدوية، أو تجربة وحدوية تقام في العالم العربي مهما كانت سيئاتها - إن وجدت - أفـضل بكثيـر من حالة الفرقة والشتات التي يعيشها العالم العربي الآن، وهو مهدد من الشرق والغرب، ومن قلبـه فـي فلـسطين المحتلة، من قبل دولة المستوطنين الصهاينة في فلسطين.

إن من يعتقد بأن عمر "مجلس التعاون" خمس سنوات، يحاول بذلك أن ينسى التاريخ الذي بـدأ منـذ "١٩٠٢" عنـدما استعاد الملك عبد العزيز ال سعود الرياض.. تلك الخطوة التي تعتبر الخطوة الأولى التي أدت بعد ثمـانين عامـاً - إلى "مجلس التعاون".

فعمر "مجلس التعاون" في شهادة الميلاد خمس سنوات فعلاً، ولكن عمره التاريخي هو من بداية هذا القـرن، الـذي كان حافلاً بمحاولات وتجارب الوحدة العربية الخليجية، كما قرأنا، وتأملنا ذلك قبل قليل..!

من أجل التوقف عن مزيد من الإنزلاق نحو الحاوية

عندما تقرر قيام مجلس التعاون في عام ١٩٨١ كان العالم العربي قد وصل إلى حافة الهاوية..

وحافة الهاوية هذه ليست عبارة إعلامية مهيجة، كما أنها ليست عبارة أدبية، كناية عن انهيار سياسي شبه كامل..!

ولكنها عبارة مقصودة لذاتها، تعبر عن حافة هاوية حقيقية، وصلت إليها الأمة العربية في عام ١٩٨١.

ـ فما هي ملامح حافة الهاوية هذه ...أم جاء من أجل أن يوقف زحف هذه الأمة إلى حافة الهاوية أكثر فأكثر، عـن طريق قيام عمل عربي ايجابي، يقابل كل هذه السلبيات التي تملأ الوطن العربي من محيطه إلى خليجه..؟!

- في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد أخذ يشتد بشكل كبير، نتيجة لاشتداد سـاعد المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان.

وقد تنامت وتعاظمت المقاومة الفلسطينية في هاتين السنتين إلى درجة أنّ إسرائيل قد بدأت بوضـع تفاصـيل خطـة "سلامة الجليل" التي نفذتها عام ١٩٨٢ عندما اجتاحت لبنان من جنوبه حتى وصلت بيروت في ذلك الوقت.

وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان.. بدأ العالم العربي يقترب أكثر فأكثر من حافـة الهاويـة، ويمـارس المزيـد مـن الانزلاق نحو هذه الهاوية.

كانت السنوات الأولى لآفاق الثمانينات، تنذر بكارثة سوف تتحقق. وفعلاً كانت هذه الكارثة التـي تمثلـت بالاجتيـاح الإسرائيلي للبنان، وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت.. وبدء الشتات العربي الفلسطيني لحقبة الثمانينات..!

لقد كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان جزءاً من (الدفع العام) للعالم العربي نحو الهاوية.. كما كان هـذا الجـزء، مـن ضمن تروس عجلة ضخمة دافعة، تتكون من أربعة تروس رئيسية هي:

- الصراع العربي ـ الأوربي الأميركي.
- الصراع بين القوتين العظميين.
- الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
- والصراع العربي ـ العربي.

وأمام هذه العجلة الضخمة، كان العالم العربي مهدداً بمواجهة ما يطلق عليه المؤرخون بـ "نقطة الإنكـسار" التـي تجتاح الأفراد والجماعات وحتى الدول في بعض الأحيان، نتيجة لليأس الشديد من كل شيء يحيط بهم.

- وفي عام ١٩٨٠ استطاعت القوتان العظميان أن تفتحا محوراً جديداً للصراع بينهما في الوطن العربي، عـن طريق إيجاد مسببات لنشوب حرب في الخليج..فكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي وضعت منطقـة الخلـيج في وسط دوامة الصراع الأميركي ـ السوفياتي في المنطقة، وساهمت بذلك في أن تضع أصابع الخلـيج علـى النار المشتعلة في المنطقة، بأن قربت هذه النـار مـنهم، بعـد أن كانـت بعيـدة عـنهم فـي فلـسطين آلاف الكيلومترات..!

وفجأة وجد الخليج نفسه في عام ١٩٨٠ أمام دخان كثيف من الحرائق في العالم العربي، يتمثل فـي نـشوب الحـرب العراقية ـ الإيرانية، التي أدت فيما بعد إلى إضعاف العمل العربي المشترك، تجاه الصراع العربي ـ الإسـرائيلي،

مما أدى إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٠، والعدوان الإسرائيلي على تونس في عام (١٩٨٥)، وتمكن إسرائيل من بناء قوة عسكرية ضاربة، تستطيع بها اجتياح أي منطقة في العالم العربي إذا استدعى الأمر..

لقد أصبح القول بأن الحرب العراقية - الإيرانية هي حرب موجهة من القوتين العظميين والمتحالفين معهما ضد اقتصاديات الخليج، ومن أجل استنزاف موارد الخليج المالية المختلفة.. قول لا يحتاج إلى كثير من النقاش، كما لا يحتاج إلى كثير من البحث.

- فأين القضية العربية الكبرى، أو القضية الإسلامية الكبرى التي تحتاج إلى مثل هذه الحرب الشرسة، التي دخلت الآن عامها السادس تقريباً.. وحصدت آلاف الأرواح من العرب والمسلمين، وأخرجت بلايين الدولارات، ودمرت عشرات المدن..؟!

ولقد كان "مجلس التعاون" واحداً من الكوابح السياسية والعسكرية المهمة التي حصرت نطاق الحرب العراقية - الإيرانية في أضيق دائرة عسكرية ممكنة، حتى تجنب المنطقة ككل الإحتراق المدمر بنار هذه الحرب.. لقد قيل في عام (١٩٨١) بأن "مجلس التعاون" قد قام نتيجة للحرب العراقية - الإيرانية، فأي غضاضة في هذا القول..؟!

لقد قامت تكوينات سياسية وعسكرية كثيرة في العالم، نتيجة لأخطار قائمة تجاه دول هذه التكوينات، أو نتيجة لأخطار يحتمل أن تنشأ في وجه دول هذه التكوينات..

إن هدف الوحدة العربية الشاملة هو درء الأخطار التي تحدق بالأمة العربية، بل إن النداءات المستعجلة لقيام بعض التكوينات الوحدوية في العالم العربي، هو نتيجة لأخطار لا حصر لها، تحدق في الأمة العربية..

ومن هنا فقد كانت قناعة "مجلس التعاون" تجاه الحرب العراقية - الإيرانية تقول من خلال اجتماع الدورة الإستثنائية الثالثة التي عقدت عام (١٩٨٢):

(إن المجلس يجدد قناعته بأن إيقاف الحرب العراقية - الإيرانية عامل مهم في استقرار المنطقة، وفي تأكيد أمنها في انطلاقاتها نحو الإسهام إيجابياً في القضايا العربية والإسلامية والدولية، كما أكد مجدداً على أن الأمن والاستقرار في المنطقة هما مسؤولية دولها فقط،

وإن العامل المهم لتجنب التدخل الأجنبي، هو وضع نهاية للحرب المستمرة بين العراق وإيران).

- ولكن من يستطيع أن ينهي حرباً تلعب فيها أصابع القوتين العظميين بمهارة، وإتقان..؟!

إن الذي اشعل الحرب العراقية - الإيرانية هو الذي يطفئها، للأسف الشديد...!

***

إن الدوافع الإقتصادية لقيام "مجلس التعاون" لا تقل أهمية عن الدوافع السياسية السابقة التي تحدثنا عن أهمها وابرزها، قبل قليل...

لقد كانت هناك قناعة كبيرة لدى دول مجلس التعاون، قبل قيام هذا المجلس... إن الوحدة الإقتصادية كبعد رئيسي من أبعاد الوحدة الخليجية، وكبعد رئيسي أيضاً من أبعاد الوحدة العربية الشاملة ليست مطلباً قومياً بقدر ما هي مطلب عملي حياتي ضروري، لها أثرها البعيد على حياة المواطن العادي اليومية..

إن الدول الأوروبية عندما فكرت بإقامة كيان وحدوي بينها، في عام (١٩٦٣)، ابتدأت أولى خطوات هذا الكيان بوحدة (البقالين) الأوروبيين، وبوحدة (البقالة) الأوروبية.

وقد رمز للوحدة الإقتصادية في ذلك الوقت بوحدة البقالة الأوربية، وبأن الوحدة الأوربية الشاملة مستقبلاً تنطلق من عتبة (البقالة) الأوربية.. ومن هنا كان البند الأول لمعاهدة روما التي أنشأت السوق الأوربية المشتركة يقول:

(إن مبادئ المجموعة الاقتصادية الأوربية تتمثل في النهوض بتنمية متناسقة للأنشطة الإقتصادية، وتحقيق وتوسيع مستمر ومتوازٍ مطرد ذي تحسين متزايد في مستوى المعيشة، والوصول إلى علاقات أكثر وثوقاً بين دول الأعضاء).

وأكد البند الثاني على أن أسس المجموعة الإقتصادية حرية لنتقال البضائع والأشخاص، والخدمات، ورؤوس الأموال، وسياسة مشتركة في مجال النقل.

ولو عدنا إلى مجلس التعاون الخليجي المشترك، لوجدنا أن الوحدة الإقتصادية كانت دافعاً مهماً وقوياً من دوافع قيامه، سيما وأن أعضاء هذا المجلس من دول، يشكلون أمية إقتصادية حيوية، بالنسبة للعالم أجمع، وذلك بما يتمتع به بعض أعضاء هذا المجلس من قدرات اقتصادية واستثمارية هائلة... فيما لو علمنا أن لحتياطات مجلس التعاون من النفط تقدر بحوالي (٢٧٣,٩) مليار برميل، وبعمر يمتد إلى (٥٦) سنة في المتوسط. وتمثل هذه الكمية ما نسبته (٦٢,٧) من مجموع لحتياطي منظمة "الأوبك"، وما نسبته (٤٠,٨%) من مجموع الإحتياطي العالمي من النفط.

وعندما قام "مجلس التعاون" في عام (١٩٨١) رأى ما رأته الدول الأوربية..

رأى أن الدول الاعضاء في المجلس، تحتاج إلى خطوات إقتصادية شتى، لكي تقودها في لانهاية إلى وحدة إقتصادية شاملة، تكون بعداً رئيسياً مهماً من أبعاد الوحدة الخليجية الشاملة.. ولقد كانت هذه الخطوات، أحد الدوافع الرئيسية، لإقامة مجلس التعاون...وأحد الدوافع الذي استطاع تحقيقها خلال السنوات الخمس الماضية، ان يجعل من مجلس التعاون، حقيقة وحدوية قائمة الآن في الخليج.

ففي مجال النقل مثلاً، وهو يشكل عنصراً رئيساً من عناصر البنية الإقتصادية، كان هدف مجلس التعاون توحيد هذا العنصر من خلال إتفاقية إقتصادية موحدة..

وقد تم هذا بعد عام من قيام المجلس أي في عام (١٩٨٢)عندما قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة التي عقدت في البحرين في ١٩٨٢/١١/١٩ البدء في تنفيذ الخطوات الإقتصادية الموحدة والتي تتلخص فيما يلي:

- إضفاء صفة وسائط النقل الوطنية على وسائط النقل العائدة لمواطني أي من دول المجلس.
- إعفاء المنتجات الزراعية، والحيوانية، والصناعية، ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، والرسوم ذات المماثل.
- فتح باب التسجيل في دول المجلس لأصحاب المهن المختلفة كالطب، والمحاماة، والمحاسبة، والهندسة، والإستشارات الإدارية، والإقتصادية، والفنية، والزراعية، والسمكية، والصناعية، ويسمح لهؤلاء بممارسة مهنهم في أي دولة من دول مجلس التعاون.
- منح التسهيلات للبواخر، والسفن، والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء، ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية.
- توحيد الرسوم الجمركية بين دول أعضاء المجلس وذلك بأن يكون الحد الأدنى للرسوم (٤%) والحد الأعلى (٢٠%) وذلك اعتباراً من أول سبتمبر عام ١٩٨٣.

***

إن الذي ساعد على قيام مثل هذه العناصر الوحدوية الإقتصادية، بمثل هذه السرعة، هو تماثل دول مجلس التعاون الإقتصادي.

فقد تماثلت هذه الدول، بكونها تعتمد على صادرات النفط ومشتقاته، كمصدر أساسي للدخل الوطني، حيث يمثل الريع النفطي في مجموعه أكثر من (٩٥%) من الإيرادات المحلية. وهذا الإعتماد - كما يقول تقرير صدر عن وزارة الإعلام الكويتية في عام ١٩٨٤ - يلقي على عاتق هذه الدول مجتمعة عبء بناء قاعدة انتاجية بديلة، تستند إلى مصادر اقتصادية متنوعة، وان بناء هذه القاعدة، لن يتم بشكله المطلوب، إلا من خلال وحدة اقتصادية تكون اسهها تلك الخطوات السابقة..

ماذا فعلنا.. ماذا سنفعل؟

كشف حساب إنجازات "مجلس التعاون" للسنوات الماضية ليس طويلاً..!

والسبب في ذلك يعود في الواقع إلى عدة عوامل أهمها:

- إن "مجلس التعاون" تكوين وحدوي مستقبلي، مبني على أساس تاريخي علمي، يتوخى إتمام بناء البنية التحتية الضرورية للمعمار الوحدوي. وإتمام البنية الأساسية، أو البنية التحتية لا يتم في وقت قصير..!

لقد مضى على الوحدة الأوروبية المقترحة بين دول السوق الأوربية المشتركة أكثر من عشرين عاماً حتى الآن، لم يتحقق منها بعد عشرين عاماً غير النزر اليسير...!

- إن التكوينات السياسية والتكوينات القبلية، التي تركها الإستعمار البريطاني في الخليج، على مدار عشرات السنوات الطويلة من وجوده، كانت أشبه بالتكوينات الصخرية الصعبة المنال، والتي تحتاج إلى وقت كبير لإذابتها وصهرها في بوتقة الوحدة..

لقد قضت (الامارات العربية المتحدة) مثلاً، أكثر من عشر سنوات من العمل الوحدوي المتواصل، حتى استطاعت أن تكون إطاراً وحدوياً، يستطيع ان يستوعب عدة تكوينات سياسية وقبلية..

لقد قيل في السابق:

إن الوحدة التي تأتي مسرعة، تذهب مسرعة.

وفي ظل التعقيدات الدولية، وفي ظل التحالفات العالمية، تظل مسألة الوحدة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، ذات أهمية طاقوية كبيرة، وذات أهمية استراتيجية متنامية، ذات حساسية سياسية وعسكرية كبيرة، بالنسبة للقوى المتصارعة في المنطقة.

- والعامل الثالث، إن مجلس التعاون قد قام، وتأسس، ونشأن، ولا زال ينمو، في ظروف عربية معقدة جداً...!

فلم تواجه تجربة وحدوية عربية من التحديات ما تواجهه الآن التجربة الوحدوية الخليجية.. كذلك، فإن الظروف التي قام بها مجلس التعاون في بداية الثمانينات، كانت من أسوأ الظروف العربية التي شهدها القرن العشرون..

فالنزاع اللبناني كان على أشده..

والحرب العربية - الإسرائيلية الخامسة كانت على الأبواب، وقد وقعت فعلاً عند غزو إسرائيل للبنان.

والحرب العراقية ـ الإيرانية، كانت قد اشتعلت واشتد أوارها.
والنزاعات العربية ـ العربية أخذت تتفاقم أكثر فأكثر، وتلقي بمزيد من البؤس والإحباط السياسي، على العالم العربي كله.
والمقاومة الفلسطينية المسلحة، كانت في لبنان، تعاني من الأمراض العربية السياسية معاناة كبيرة.. وبعد أن خرجت هذه المقاومة من لبنان، أصبحت تعاني من الأمراض الفلسطينية ذاتها، نتيجة للانقسامات الفلسطينية، بالإضافة إلى معاناتها من مزيد من الإنقسامات العربية، التي كانت ناتجة أساساً من شجرة الشيطان (معاهدة كمب دايفيد)،وتفاقمت بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية الخامسة، في لبنان عام (١٩٨٢).

***

ولو حاولنا ان نستعرض سريعاً كشف حساب أعمال مجلس التعاون خلال سنوات ماضية، لاستطعنا أن نقول بتجرد موضوعي بأن هذا المجلس قد حقق خطوات في مجالات كثيرة قد تبدو بأنها خطوات شكلية بالنسبة لبعض المراقبين السياسيين، والمفكرين السياسيين، ولكنها كانت ـ كما قلنا ـ عناصر أساسية في البنية التحتية لكيان المجلس العام.
فحتى نهاية عام (١٩٨٤) كان المجلس قد قدم كشوفات الحساب التالية:

- في المجالات الإقتصادية والمالية، اتخذ المجلس عدة إجراءات للبدء في تطبيق الإتفاقية الإقتصادية الموحدة، ومن ابرز هذه الاجراءات، التي كانت آمالاً، ثم أصبحت حقيقة هي:

ـ منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع، وإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات المماثل، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي سبق ذكرها آنفاً.

- في مجال العمل والشؤون الإجتماعية، كانت هناك عدة توصيات من شأنها أن تنسق التعاون في مجالات العمل والشؤون الإجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالأيدي الأجنبية، التي أصبحت تشكل ظاهرة إجتماعية وأمنية في الخليج، يحسب لها حساب كبير.

ومن ناحية أخرى فقد كانت توصيات المجلس خلال السنوات الماضية تتركز فيما يلي:
ـ العمل على دراسة إمكانية توحيد النظم والتشريعات العمالية.
ـ إعداد دراسة عن كيفية تنفيذ الجزء الأول من توصيات وزراء الداخلية حول العمالة الأجنبية،والخاص بنشر الوعي بين المواطنين، فيما يتعلق بها.

- وفي مجال الأمن والشؤون الداخلية، حاول المجلس أن يقوم بدور إيجابي في هذين المجالين بالرغم من الحساسيات الكثيرة التي ما زالت تعترض طريق هذين المجالين.. وبالرغم من ذلك فقد استطاع المجلس ان يحقق:

ـ توقيع إتفاقية أمنية بين السعودية والبحرين في عام ١٩٨١.
ـ توقيع إتفاقية أمنية بين كل من السعودية وقطر، والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٨١ أيضاً.
ـ توقيع إتفاقية أمنية بين عمان والسعودية في عام ١٩٨٢.

- دراسة إنشاء مركز للمعلومات الأمنية للإستفادة منه في إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة، ووفق متطلبـات العمـل الجماعي.
- إعداد اتفاقية أمنية شاملة، للتوقيع عليها من قبل كافة دول مجلس التعاون.

□ وفي مجال الدفاع كان للمجلس قرارات مهمة على مدار تلك السنوات من أبرزها:

- بحث إمكانية بناء مظلة دفاعية جوية لدول المنطقة.
- بحث إنشاء هيئة للتصنيع الحربي بين دول الخليج.
- القيام بمسح شامل لإمكانات القوات المسلحة لدول مجلس التعاون.
- القيام بأول مناورة عسكرية مشتركة (درع الجزيرة - ١) في عام ١٩٨٣ وذلـك علـى أرض دولـة الإمـارات العربية المتحدة وقد نتج عن هذه المناورة في ذلك الوقت إنشاء قوة تحـرك سـريع خليجيـة، وتكـوين اسـتراتيجية عسكرية للحفاظ على استقرار وأمن المنطقة، وتلاحم جيوش المنطقة في ظل تعاون واحد موحـد، والتعـرف علـى طبيعة الأرض، واختبار القوات القتالية لجيوش المنطقة.
- القيام بالمناورة العسكرية الموحدة في عام ١٩٨٤ في السعودية، في منطقة (حفر البـاطن) والتـي سـميت ٠ درع الجزيرة - ٢) وقد كان الهدف الأساسي من هذه العملية تعميق التفاهم بين القيادات العسكرية لتعزيز التنـسيق بـين مجلس التعاون على العمل العسكري المشترك والمتجانس.

□ وفي المجالات القانونية والقضائية عُني مجلس التعاون خلال السنوات الماضية بدراسة عـدة قـوانين، لكـي يصار إلى تطبيقها مستقبلاً، ومن أهم هذه القوانين:

- دراسة مقارنة للقوانين التجارية بالدول الأعضاء في المجلس.
- دراسة مقارنة لقوانين وأنظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية.
- دراسة مقارنة لقوانين وأنظمة التقاعد المدني في الدول الأعضاء.
- دراسة مقارنة لقوانين وأنظمة التقاعد العسكري في الدول الأعضاء.
- دراسة مشروع الإتفاقية الإقليمية لمكافحة القرصنة البحرية والإحتيال والنصب البحري.
- إعداد دراسة مشروع النظام الداخلي للمكتب الدائم للإتصال التابع للأمانة العامة، والذي تقـرر أن يكـون مقـره دولة البحرين.
- دراسة إمكانية وضع نظام قضائي موحد تتمثل فيه درجات التقاضي، ودراسة إمكانية الإستفادة من المعهد العـالي للقضاء في السعودية، وإعداد مشروع لإنشاء مركز للتحكيم التجاري لدول المجلس.
- إمكانية وضع إتفاقية في الاعلانات والإنابة القضائية، ووضع اتفاقية لتنفيذ الأحكام.

□ وفي مجال الإعلام كانت هناك توصيات ودراسات كثيرة، كما كان في مجال القـانون، والقـضاء والعمـل، والشؤون الإجتماعية.

فقد اتخذ في مجال الإعلام عدة توصيات كان أهمها:

- الأتفاق على سياسة إعلامية موحدة بين دول المجلس، وإيجاد نظم إعلامية متجانسة.

- إنشاء قناة تلفزيونية موحدة، وذلك بالتعاون مع جهاز تلفزيون الخليج على أن تتركز هذه الدراسة على أمرين: الأول الخدمات التلفزيونية التي ستقدمها هذه القناة لدول المجلس، والثاني التكاليف المادية والبشرية.
- إعداد الدراسة الوافية لإنشاء جريدة يومية موحدة، تنقل عن طريق الأقمار الصناعية وإنشاء أخبار مرئية تمتلكها دول مجلس التعاون.
- إعداد دراسة شاملة حول إمكانية إنشاء محطة إذاعية قوية لإيصال الصوت الخليجي العربي إلى دول العالم.

☐ وفي مجال الشباب والرياضة كانت هناك توصيات عدة أهمها:

- تشكيل لجنة وزارية للشباب والرياضة.
- إنشاء إدارة للشباب والرياضة في قطاع البيئة والإنسان لمتابعة أوجه التعاون والتنسيق بين الدول.
- توحيد المواقف في المؤتمرات القارية والدولية.
- إقامة مهرجانات ثقافية خليجية دولية مشتركة.

كما كان هناك عدة توصيات إدارية في مجال النشاط الرياضي، ومجال النشاط المدرسي.

***

إن اقتراح جملة هذه الأفكار، كذلك فإن أعمال اللجان المتخصصة في هذه الأفكار، وهذه الدراسات المتعددة يتطلب وقتاً طويلاً..

إن خطوات مجلس التعاون منذ خمس سنوات، كانت خطوات الأفكار، والبحث، والدراسة، لكي لا تقع في الخطأ..

ويبدو أن السنوات التي مرت، كانت سنوات بحث، ودراسة، وتجهيز، ويبدو أن القيادات العليا لمجلس التعاون أمامها الآن قرارات كثيرة لكي تتخذها، بعد أن أمضت اللجان، في بحث أسس هذه القرارات، كل هذه السنوات الطويلة.

ويبدو أن السنوات المقبلة سوف تكون ذات خطى أسرع من السنوات الماضية، التي قضاها المجلس في وضع البنية التحتية، والتي تستغرق عادة وقتاً طويلاً حتى في المعمار الإنشائي..!

- فهل يتوقع شعب الخليج وكوادره المختلفة تلاحماً سياسياً وعسكرياً، يفضي إلى وحدة سياسية وعسكرية رسمية، من خلال مجلس التعاون؟.

يبدو أن السنوات المقبلة تحمل الكثير من النتائج المهمة ليس على المستوى السياسي، والعسكري فقط، ولكن على كافة مستويات النشاط الحياتي للشعب العربي في الخليج.

الوحدة الخليجية والترشيد القومي

يصف بعض المؤرخين القرن العشرين، بأنه قرن التجمعات والكيانات السياسية الكبيرة.

ولكن هل كان القرن العشرين، هو القرن الوحيد،الذي يتسم بهذه الظاهرة ويصف بهذا الوصف.

لو استعرضنا تاريخ الأمم منذ آلاف السنين حتى الان، لرأينا أن كافة القرون التاريخية كانت تتصف بهذه الصفة..

وأن الكيانات السياسية الكبيرة، كانت بمثابة أشجار السنديان العملاقة في الغابة، والتي لا يستطيع النيل منها غير تكالب الزمن، وتراكم الأيام.. لذا فأن السنديان لا يموت في معظم الأحيان إلا بداء الشيخوخة.

فالإمبراطوريتان اليونانية، والرومانية لم تعيشا هذا العمر الطويل، ولم تؤثرا هذا التأثير الباقي في التاريخ إلى الآن، والى آلاف من السنين القادمة، إلا نتيجة أن كلا منهما كانت كياناً سياسياً ضخماً، وتجمعاً بشرياً كبيراً.

وعندما جاءت الحضارة الإسلامية، استطاعت أن تنتشر وتؤثر من خلال الإمبراطورية الإسلامية، التي امتدت امتداداً سياسياً أكبر من الإمتداد اليوناني، والروماني. واستطاعت كرسالة سماوية وككيان سياسي، أن تؤثر في حركة التاريخ الإنساني ككل.

والتاريخ الحديث خير شاهد على أن الامبراطورية السوفياتية، والامبراطورية الأمريكية، أصبحتا القوتين العظميين اللتين تمسكان بمقدرات الشعوب في العالم، في حين ان الإمبراطورية البريطانية زالت بعد فترة قصيرة من الزمن، لأنها لم تكن كياناً سياسياً قومياً، بل كانت كياناً سياسياً إستعمارياً، لذا فإنها لم تستطع الصمود في وجه الأمبرطوريات السياسية القومية الجديدة، المتمثلة بالسوفيات والأمريكان.

وبين الأمبراطورية الإسلامية ونشوء الامبراطوريتين الأمريكية والسوفياتية، كانت هناك كيانات سياسية كبيرة لم تكن بحجم هذه الإمبراطوريتان ولكنها ظلت كيانات سياسية وحدوية لها أثرها البارز والقوي في التاريخ البشري الحديث، وعلى رأس هذه الكيانات السياسية.

كانت الوحدة الألمانية، والوحدة الإيطالية..اللتان لم تؤثرا في التاريخ السياسي الحديث الا من خلال كيانهما السياسي الوحدوي.

ومن خلال هذا كله، كانت المحاولات المتتابعة لتحقيق وحدة سياسية عربية، تستطيع أن تقيم كياناً سياسياً عربياً جديداً يستطيع ان يلعب دوره الإنساني، ودوره الحضاري في التاريخ الحديث.

ولقد تعرضت الكيانات السياسية الوحدوية في الماضي إلى هموم وعقبات كبيرة، بل هي تعرضت إلى محاربة شديدة للحيلولة دون قيامها وتحقيق أهدافها.

ولكن تضحية وصمود هذه الكيانات، هي التي دفعت هذه الكيانات إلى مزيد من التقدم ومزيد من النجاح.

فأي كيان سياسي وحدوي في العالم، لم يتعرض لإحباطات ومحاربة شديدة من قبل أعدائه!

فما هي العقبات التي تعترض تحقيق مزيد من النتائج الإيجابية في السنوات المقبلة، أو في الأيام المقبلة؟

***

ما هي النتائج الإيجابية التي يريد مجلس التعاون أن يحققها في السنوات المقبلة، التي قد تطول وقد تقصر حسب الطقس السياسي والإقتصادي، القادم على المنطقة في المرحلة القادمة؟

إن هذا المجلس - بكل بساطة - يريد أن يعيد الخليج إلى ما كان عليه سابقاً ... يريد أن يعيده وحدة سياسية متكاملة.

لقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة، أن تعيد ما اقترفته بريطانيا من فصل لأجزاء الخليج عن بعضها البعض، عندما فصلت زنجبار عن عمان في عام (١٨٦٠م) وفصلت دبي عن أبو ظبي عام ١٨٣٩ ثم فصلت البحرين عن قطر عام ١٨٦٨ وأخيراً فصلت رأس الخيمة عن الشارقة في عام (١٩٢١م).

وفي عام (١٩٧١م) استطاعت دولة الإمارات، أن تعيد دبي وأبو ظبي ورأس الخيمة والشارقة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. كما استطاع مجلس التعاون بعد عشر سنوات أن يعيد البحرين، وقطر، وعُمان، بالإضافة إلى دول أخرى إلى مجلس التعاون، ضمن إطار تعاوني، وضمن إطار وحدوي مستقبلي.

فمن هو المتضرر من هذا العمل العربي؟

مهما يقال الآن في العالم العربي، فإن تاريخ منطقة الخليج العربي عندما يكتب مستقبلاً، فلن يذكر غير القوى التي فرقت وجزأت الخليج في الماضي، كقوى مستفيدة من هذه التجزئة، وقوى متضررة من هذا الكيان الوحدوي الجديد.

فليس من صالح كل المستفيدين من وضع الخليج قبل عام (١٩٧٠م) عام كان الخليج إثني عشر كياناً سياسياً متفرقاً، أن يصبح الخليج كياناً سياسياً واحداً.. اليوم أو غداً.

إن فكرة الكيان السياسي الواحد، تؤرق مضاجع الغرب والشرق على السواء، الذي يضع حسابات عديدة في حالة قيام هذا الكيان السياسي الموحد.

ووجهة نظر الغرب يشرحها الأدميرال "روبرت هانكس" المحلل السياسي والعسكري بمعهد تحليل السياسة الخارجية بواشنطن، وقائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط سابقاً في مجموعة نقاط أهمها:

*إن منطقة الخليج سوف تكون معرضة لعدم استقرار سياسي محلي.

*إن منطقة الخليج سوف تتعرض لأخطار نتيجة لأي خطر جديد لإمدادات البترول في المستقبل، فيما لو صدر ذلك عن كيان سياسي واحد.

*إن منطقة الخليج تستطيع من خلال وحدة واحدة أن تملي إرادة كبيرة على الغرب في شتى المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية كقوة يحسب لها حساب كبير فيما بعد.

وفي ورقة من قبل الأدميرال "روبرت هانكس" لندوة "النفط والأمن في الخليج العربي" التي أقامها "مركز الدراسات العربية" في لندن عام ١٩٨٢م تحدث "هانكس"عن هموم السوفيات في منطقة الخليج فقال:

ان لمحة خاطفة إلى الخريطة، تبين أن الاتحاد السوفياتي، قد حقق من خلال مكاسب سياسية معينة في منطقة الشرق الأوسط، نجاحاً ملحوظاً في حملة تضمر تطويق شبه الجزيرة العربية الفائقة الإهمية. وهكذا فإنه عندما بدأت القوات السوفياتية تحتشد على حدود إيران أثناء ثورتها، بدت النذر واضحة. ولم يكن لدى الدوائر الغربية كثير من الشك في حقيقة أن موسكو، كانت تقدم عوناً مستتراً لعناصر اليسار الماركسي في إيران. وإن ما سبق غزو افغانستان قد زاد من أسباب ترجيح هذا الإحتمال.

والكيان السياسي الخليج الواحد، سوف يكون عقبة أمام الاتحاد السوفيتي في احكام الطوق حول شبه الجزيرة العربية،الذي كان قائماً فعلاً في عام (١٩٨٠م) والذي أدى بالرئيس كارتر في ذلك الوقت إلى إرسال تحذير إلى موسكو من القيام بأي عمل عسكري من شأنه أن يهدد أمن الخليج.

فالخليج الغني بموارده المالية، الهام بمواقعه الاستراتيجية، القليل بعدد سكانه، وجيشه، الفقير بصناعته، وزراعته،لا شك بأنه فريسة منتظرة لأعدائه المتربصين به، وهو بالتالي فريسة مغرية خاصة للدولتين العظميين.

والخليج من هذه الناحية، وأمام الأخطار المحدقة به لا يملك سلاحاً يواجه به أعداءه أقوى من سلاح الوحدة، ولو كره الكارهون.

فالبترول والثروة المالية، لن تدرأ عن الخليج أخطار التهديد من الشرق ومن الغرب.

والصناعة والزراعة والإقتصاد المتين لن يستطيع أن يدرأ عن الخليج أيضاً التهديدات العسكرية من الشرق ومن الغرب.

وهكذا فإن مصالح الدول الكبرى الشرقية والغربية، والتي هي في أمس الحاجة إلى الخليج ثروة، ونفطاً، وموقعاً استراتيجياً، هي التي ليس من صالحها أن تتم الوحدة الخليجية. وهي حيال ذلك سوف تقاوم مجلس التعاون مستقبلاً مقاومة ضارية، وهي حيال ذلك سوف تقاوم مجلس التعاون مستقبلاً مقاومة ضارية، لا لشيء ولكن لكي تستطيع أن تحافظ على مصالحها الهامة والحيوية في هذه المنطقة.

***

وأما سؤال لماذا يجب أن نستمر في مجلس التعاون، ونمشي في هذا المشوار الطويل حتى النهاية، فالإجابة عليه قد جاءت على ما أظن واضحة وصريحة من خلال الإجابة السابقة.. ولكن لا بأس من أن نلخصها في النقاط التالية.

- إن مستقبل الخليج ليس في النفط، فالنفط ناضب بعد حين، طال أو قصر.. وإنما مستقبل الخليج يكمن في صناعته، وزراعته، وثقافته، كما يكمن في عطاء أبنائه.. ذلك العطاء الإنساني.

إن صناعة وزراعة الخليج، لا تتأتى الا من خلال التكوين الوحدوي..فالتجمعات البشرية، والتجمعات السياسية الكبيرة، هي التي سوف يكون لها المستقبل العريض.

إن ست دول على حدة، لا تستطيع أن تفعل كثيراً في هذا المجال، في حين ان تجمعاً أو تكويناً سياسياً واحداً من كل هذه الدول، يستطيع أن يفعل الكثير في مجالات عدة وعلى رأسها البقاء التاريخي من خلال إنجازات إقتصادية، وإنجازات إنسانية متعددة مختلفة.

- إن الخليج ليس غنياً حقيقة، وبالمفهوم العلمي لكلمة "غنى" فالخليج لا يملك "قوة اقتصادية" بقدر ما يملك "قوة سيولة مادية".

فالدخل العربي من النفط في عام ١٩٨٠م مثلاً كان لا يتعدى مبلغ ٢٠٠ مليار دولار، وإذا قارنا هذا الدخل مع دخل دولة أوروبية متواضعة كإيطاليا مثلاً، فإننا نقترب برقمنا من الرقم الإيطالي.

فهل نحن أغنياء فعلاً؟

إننا بحاجة إلى تحويل (قوة السيولة المادية) التي لدينا إلى (قوة اقتصادية) منتجة باستمرار، وهذا لن يتأتى بالتالي الا من خلال تكوين سياسي موحد كمجلس التعاون، أو تطوير سياسي أكثر لهذا المجلس مستقبلاً.. وتحاشي القيام بمشاريع اقتصادية متصادمة مع بعضها بعضاً، على نحو ما حل في الماضي في الوطن العربي، من إقامة صناعة واحدة في عدة بلدان عربية، أو عدة صناعات في عدة بلدان عربية. فالوحدة تحقق على الأقل الحد الأدنى من (تكامل التنمية العربية).

إن الوحدة سوف تساعد كثيراً على تقليل مصارف الدفاع والتسلح وتحول هذه المصاريف إلى التنمية اللازمة.

فكما يقول أحد التقارير، فقد تم رصد عشرة مليارات دولار في قمة عمان على مدار عشر سـنوات لخطـة التنميـة العربية الموحدة، في حين أن دخل العالم العربي حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً حسب تقـارير عـام (١٩٨١) لـم يرصد منها إلا مليار دولار واحد فقط، لفكرة التوحيد المستقبلي. في حين كان رصيد ميزانية التسليح العربـي (٩٠) مليار دولار.

فلو تقلصت هذه الميزانية ـ ميزانية التسليح ـ ليس عن طريق خفض مستويات التسليح، ولكن عـن طريـق الـدمج العسكري، وتوفير مصاريف باهظة، نتيجة لهذا الدمج، يمكن أن يستفاد منها في مشاريع تنموية كثيرة

***

إن الوحدة الخليجية بالإضافة إلى أنها درء لأخطار جسيمة، وضمانة المستقبل الوحيدة للشعب العربي فـي الخلـيج، فإنها أيضاً بمثابة الخطة الترشيدية التي يبحث عنها هذا الشعب في الخليج أنها ليست خطة ترشـيدية اسـتهلاكية، ذات أمد قصير، ولكنها خطة ترشيدية إنسانية ذات أمد طويل.

إنها خطة ترشيدية للسلوك السياسي الإقليمي والقبلي، وتحويل هذا السلوك من سلوك إقليمي قبلي، إلى سلوك قومي.

إنها خطة ترشيدية للسلوك العسكري الإقليمي والقبلي أيضاً، وتحويل هذا السلوك إلى سلوك قومي تعاوني.

إنها خطة ترشيدية للسلوك الإقتصادي المتصادم الان، والذي يكرر مشاريع هذا الانتاج الواحد في أكثـر مـن بلـد خليجي، وتحويل هذا السلوك إلى سلوك إقتصادي قومي مرشد.

وتظل الوحدة الخليجية القادمة، وبإطارها العام، تلك الخطة الترشيدية الشاملة العظمى، التـي عـن طريقهـا سـوف يرتقي الخليج إنسانياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً.. ويلعب دوراً أكثر حيوية وتأثيراً فـي التـاريخ العربـي، والتـاريخ الإنساني.. ولهذا يجب أن نستمر في مجلس التعاون .. ويجب أن نكمل المشوار حتى النهاية.. وحتى مشرق شـمس الوحدة الخليجية الساطعة.

كشف الحساب

كلنا نرجو من ا سبحانه وتعالى، أن يستمر مشوار مجلس التعاون الخليجي إلى نهايته.. إن هذا المشوار ليس مهمـاً وحيوياً فقط لمستقبل الخليج القريب والبعيد فقط ولكنه مهم جداً أيضاً لمستقبل العالم العربي القريـب والبعيـد علـى السواء.

والتجربة الوحدوية الخليجية، المتمثلة بمجلس التعاون الخليجي المشترك، سوف يكون لها الريادة الوحدويـة العربيـة في القرن العشرين، بعد ان تكون قد حققت أول وحدة عربية في القرن العشرين، بين ست دول عربية، فـي منطقـة جغرافية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية واحدة.

ـ فهل يدرك مثقفو الخليج، وشعب الخليج أهمية هذه الريادة التاريخية؟!

ـ وهل يدركون حقاً ما معنى أن يكونوا ـ تاريخياً ـ رواد الوحدة العربية في القرن العشرين..؟!

إن مسؤولية الإجابة على هذا السؤال تقع على المثقفين أنفسهم، وخاصة المثقفين الذين يمارسون (سلطة الثقافـة) فـي الخليج العربي، والذي يدور حولهم همس، بأنهم هم الذين يبطئون سير موكب الوحدة الخليجية، فيمـا يـشكلون مـن لجان، ينبثق عنها لجان، تنبثق عن لجان.. وهكذا إلى ما لا نهاية..!

إننا نخشى جميعاً على الوحدة الخليجية، من هذا التيه البيروقراطي، الذي يستنزف جهداً ووقتاً بشرياً ثميناً، في حين أن الزمن خارج هذه اللجان، يسير بروح العصر، وانطلاقة إنجازاته العظيمة.

صحيح أننا قلنا سابقاً، بأن هذه التجربة الوحدوية تجربة علمية، ولا تقبل أن توضع في أي مجال من المجالات موضع العربة أمام الحصان وأن تجربة الوحدة الأوروبية قد قضت حتى الآن أكثر من عشرين عاماً، ولم تحقق الوحدة الأوروبية المنشودة..

ـ فهل علينا أن ننتظر عشرين عاماً، لكي نحقق الوحدة الخليجية...

أو زمناً يزيد على ذلك..؟!

إن ظروف دول مجلس التعاون، تختلف كليةً عن ظروف الدول الأوروبية التي قضت زمناً طويلاً، لكي تصل إلى ما سمي بعد ذلك بـ (الدولة القومية)، التي استغرقت من أوروبا وقتاً امتد إلى حوالي اربعمائة سنة..!

فالدول الأوروبية مختلفة الجغرافيا، مختلفة التاريخ، مختلفة اللغة، مختلفة العادات والتقاليد، مختلفة في همومها القومية، مختلفة في تطلعاتها للمستقبل.

والدول الأوروبية ليست في (حاجة أمنية) للوحدة، في حين أن العالم العربي، في حاجة أمنية ماسة إلى هذه الوحدة، والتي بدونها سوف يكون مهدداً باخطار لا حصر لها.. في زمن سريع الضربات، متغير الرياح، متقلب الطقس..!

فإذا كان هناك تباطؤ ما في سير هذه القافلة الوحدوية، فمن هو المسؤول عن هذا...؟!

لقد قلنا إن هناك همساً في الشارع الخليجي يقول بأن (سلطة المثقفين) هي المسؤولة عن هذا التباطؤ...؟!

إن المثقفين الخليجيين يقفون على المنابر السياسية، والمنابر الإعلامية في العالم العربي وخارج العالم العربي، وهم يرددون ضرورة الوحدة اليوم وليس غداً، وأهمية الوحدة الآن، وليس بعد قليل ولكنهم عندما يشتركون في اللجان، وعندما تأتي الوحدة إلى الحد الذي تحول بين المثقف وبين سلطته الشخصية، توضع العراقيل والعقبات، أمام هذه القافلة..!

فكل مسؤول سلطوي يريد أن يُبقي حدود سلطته قائمة، فليس من مصلحته الشخصية أن يفقد أي امتياز شخصي مالياً كان أم إدارياً من أجل عيون الوحدة الخليجية...!

إن الوحدة تعني إنكار الذات القبلية، وإنكار الذات الإقليمية، وإنكار الذات الشخصية، وإنكار الذات، قمة من قمم التضحية الإنسانية في قاموس الأخلاق البشرية..!

فهل يتحمل المثقفون السلطويون الذين يمارسون السلطة من خلال الثقافة، والثقافة من خلال السلطة، مسؤولياتهم التاريخية في المراحل القادمة...؟!

إن هذا يتطلب فداءً كبيراً، وهو ما يجب أن تقوم به التربية العربية والثقافة العربية أيضاً.. وهو ما يجب أن تعيه أيضاً السياسة العربية الخليجية، وصناع القرارات السياسة العربية في الخليج.

السؤال الآن:

ـ ما هو أثر مجلس التعاون الخليجي على مستقبل العالم العربي:

سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً..؟!

□ سياسياً: سوف تكون الوحدة الخليجية حلقة من حلقات الوحدة العربية الشاملة الخمس (اليمنـين، وادي النيـل، الهلال الخصيب، المغرب العربي الكبير، الخليج)، كما أن الوحدة الخليجية، سوف تقلص من تعدديـة وجهـات النظر العربية في أمور سياسية كثيرة، ومواقف سياسية متعددة.

ففي السنوات الماضية استطاع (صوت مجلس التعاون) السياسي الموحد، أن يبرز القرار السياسي الخليجـي العربـي على المستوى الدولي، وفي المحافل الدولية، وخاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في فلسطين.

والقرار السياسي الخليجي الموحد، جاء انطلاقاً من الحقيقة التي طرحتها ورقة العمـل المرفقـة بالبيـان الختـامي لمؤتمر القمة الخليجي الأول، الذي عقد عام (١٩٨١) في أبو ظبي، والتي ركزت على أن العـصر الحـديث، يتجـه إلى الوحدات السياسية الكبيرة، حفاظاً على الأمن، والتقدم، وسد الثغرات التي وقعت فيها كثيـر مـن الـدول، فـي مناطق متعددة من العالم، وتعلمت دروسها، بعد أن دفعت ثمناً غالياً من الدم، والرجال، والأموال.. تلـك الثغـرات، التي نشأت عن وجود نزاعات إقليمية طويلة، وغيرها حاسمة، تضيع فيها الجهود والطاقات، وتخـسر مـن جرائهـا الشعوب..!

وإذا كانت التحديات تكفي لإيجاد تعاون فعال في أي منطقة من العالم، فإن ظروف منطقة الخليج مواتية أكثـر مـن أي منطقة أخرى في العالم، لإيجاد مثل هذا التعاون، وذلك للأسباب التي اشرنا إليها سابقاً في هذه الدراسة.

إن إتمام الحلقة الأولى من حلقات سلسلة الوحدة العربية والمتمثلة بالوحدة الخليجية، سوف يحقـق لجـزء هـام مـن العالم العربي إمكانية وقدرة مواجهة التحديات الكثيرة التي تزداد يوماً بعد يوم طالما أن أهميـة الخلـيج الـسياسية، والإقتصادية تتنامى يوماً بعد يوم.

ولهذا رُكزت ورقة العمل المذكورة على أن الوحدة العربية، وسيلة أساسية من أسس مواجهة التحديات، التـي تقـف في وجه تقدم الخليج وتطوره، والتي ردت أسبابها الورقة المذكورة، إلى تعاظم حاجة العالم الصناعي للـنفط، بحيـث أصبحت الوحدة الخليجية، هي الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة مستقبلٍ أفضل..

لقد كانت الفلسفة السياسية لمجلس التعاون الخليجي، تتلخص في أن الانتماء الخليجي هـو أنتمـاء عربـي إسـلامي عالمي.. لذلك فإن المنطلق والمنتهى هو الخير.. وتحقيق الخير في عالم تحكمه اليوم شريعة الغـاب، يتطلـب مـن العرب دعم الكيانات العربية المؤهلة للإنسلاخ التام عن تحالفات الدول الكبرى، والتضامن، لكي نـصبح فيـه قـوة مؤثرة، لما فيه مصلحتنا ومصلحة الغير.. أي مصلحة الإنسان إينما كان..

*اقتصادياً: لقد عمل مجلس التعاون الخليجي، منذ بدأ أعماله في عام ١٩٨١ على التكامل الإقتصادي، متجهـاً نحـو الوحدة الإقتصادية. فدول المجلس التعاوني، تدرك منذ البداية، أن النفط ليس الركيزة الأساسية، التي يمكن أن تعتمـد عليها دول الخليج، في تغذية اقتصادها، ودخلها القومي.

وقد قالت (ورقة لجنة التعاون الصناعي للمجلس التعاوني) في قمة التعاون الأول الذي عقد فـي (أبـو ظبـي) عـام (١٩٨١):

إن البترول ثروة ناضبة، يجب أن تدعمها مصادر اقتصادية أخرى.. وهي تدرك أن بناء الإنسان يأتي فـي المرتبـة الأولى، وتهيئة الأرض لبناء قاعدة اقتصادية عليها، لتكوين ما هو مغاير لثروة النفط.

ومن هذا المنظور الفلسفي العلمي، لم يعد الإنسان في شبه الجزيرة العربية مجرد "مستهلك" فقط.ز فـبحكم تكوينـه الثقافي، غدا اليوم "نموذجاً للإنسان الطموح"، المتمسك بكل ما هو حديث في العلوم الثقافيـة، ومبتكـرات العـصر، وغدا مستوعباً للتكنولوجيا الحديثة، وأصبح يدرك ما له وما عليه، تجاه العالم.

إن التعاون الخليجي في مجالات التنمية الإقتصادية، يتفق مع المصلحة الجماعية للشعب العربي فـي الخلـيج، كمـا يتفق مع المصلحة الجماعية للشعب العربي كله..

إن التوصيات التالية التي اتخذت منذ العام الأول لأعمال مجلس التعاون هي ـ بعد أن تكون قـد طبقـت ـ سلـسلة هامة من التكامل الإقتصادي العربي والذي سيدفع بالوحدة الاقتصادية العربية خطوات سريعة وعلميـة ومدروسـة إلى الأمام..

ـ فلجان مجلس التعاون تبحث توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلـك للتوصـل إلـى وضـع سياسـة إستثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الإستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية، بمـا يخـدم مـصلحة هـذه الـدول وتطلعات الشعب العربي فيه نحو التنمية والتقدم..

وهذا بعد اقتصادي عربي وحدوي.

ـ ولجان مجلس التعاون تبحث تنسيق السياسات المصرفية، والنقدية، وزيادة التنسيق بين مؤسـسات النقـد والبنـوك المركزية لدول المنطقة لخلق عملة خليجية موحدة، تكون متممة للتكامل الإقتصادي المنشود.

ـ وبالاضافة إلى ذلك، فإن اللجان التعاونية عاكفة على تنسيق السياسات المالية والنقديـة للـدول الأعـضاء، علـى الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية. بالإضافة إلى حرية التنقل والإقامـة، وحريـة التملك، والإرث.

ولعل الإنجازات الإقتصادية التي عرضناها في كشف حساب السنوات الماضـية،تبرز بوضـوح،الإنجاز الوحـدوي الإقتصادي الذي تم خلال تلك الفترة، والذي يعد كما قلنا، بعداً رئيسياً وأساسياً من أبعاد الوحدة الإقتصادية العربية..

*عسكرياً: منذ البداية.. ومنذ مؤتمر القمة الثانية لمجلس التعاون الخليجي المشترك، كان هنـاك مفهـوم، مـشترك، يؤكد على أن التنسيق العسكري فيما بين دول مجلس التعاون أمر ضروري، في منطقة تنتج ثلثي الطاقـة البتروليـة في العالم، الأمر الذي يجعلها موضع اهتمام خاص من قبل الدول الكبرى وخاصة أمريكا والاتحاد السوفياتي، اللذان يسعى كل منهما إلى هيمنة عسكرية في الخليج تحت ذريعة ضمان تدفق إمدادات البترول، أو محاولة الإقتـراب مـن المياه الدافئة.

إن رفض الشعب العربي في الخليج، لأي تواجد عسكري، ينطلق من حقيقتين أساسيتين:

الأولى: إن الولاء الأول لدول المنطقة العربية والخليجية على وجه خاص هو للتوجه العربي اللامنحاز إلـى شـرق أو غرب، بعيداً عن متاهات المزايدات السياسية التي تسعى اليها القوى العظمى، حتى لا يضيع الحق العربـي نتيجـة تحالفات العرب مع القوتين العظميين..

الثانية: وهي تنطلق من الأولى، وتترتب عليها، وهي تعني أن استقلال الإرادة العربية في اتجـاه عربـي لا منحـاز، يعني أن تستند هذه في صلابتها وقدرتها على المواجهة على قواها وإمكاناتها الذاتية. الأمر الـذي يحـتم علينـا أن نوفر لأنفسنا مصادر القوة الكافية واللازمة للدفاع عن أنفسا وحقوقنا.

وهذا لا يمكن له أن يتحقق، الا من خلال تجميع إرادة الأمة العربية داخل وعاء تنظيمي متجانس، تكون لـه القـدرة على حشد الإرادة العربية، في اتجاه تحقيق الأهداف الكبرى لهذه الأمة.

ومن خلال هذه المنطلقات، كانت أهداف مجلس التعاون الخليجي تشكيل هيئة عسكرية للتنـسيق الـدفاعي المـشترك استطاعت أن تحقق انجازات عسكرية متعددة سبق أن تحدثنا عنهـا عنـدما استعرضـنا كـشف حـساب الـسنوات الماضية.

***

إن ضربات العصر أخذة في التسارع.. وإن تسارع الأحداث تسابق ورقات التقـويم.. والمطلـوب أن نكـون علـى مستوى سرعة العصر.. سيما وأننا لا نأتي بشيء جديد.. بل نعيد الأشياء إلى وضعها الطبيعي ذلك أن هـذه الوحـدة إن كانت اليوم ملكاً لأبناء الخليج فهي غداً ستكون ملكاً للأمة العربية جمعاء، وهذا القدر، قدر كاف،لأن يـدفع هـذه التجربة خطواتٍ واسعةً إلى الأمام.

ادخلوها بسلام آمنين

الوحدة السياسية.. أية وحدة سياسية، هي عمل ثقافي بالدرجة الأولى.

بمعنى أن المجتمعات التي استطاعت أن تندمج في بعضها بعضاً، وتكون كيانات سياسية ضـخمة كأمريكا،والاتحـاد السوفيتي، ومن قبلهما ألمانيا، وإيطاليا هي مجتمعات تملك ثقافة مبصرة، وبصيرة بالتاريخ وحتمياته، وهـي بالتـالي ثقافة راقية، استطاعت أن تعلم وتربي الإنسان المواطن، للتخلي عن أنانيته،و ما يعتقد بأنـه مكـسب شخـصي، مـن أجل أن يضمن مستقبلاً حضارياً قوياً ومتمكناً لأمته ووطنه.

والوحدة السياسية، عملية حضارية بحتة..

بمعنى أن الشعوب والدول التي لا زالت متخلفة حضارياً، هي الشعوب التي يصعب عليها إدراك وفهم أبعاد ومعاني الوحدة السياسية.

فمسيرة الوحدة في العالم الثالث مثلاً، مسيرة بطيئة ومتعثرة، بل تكاد تكون معدومة ومفتقدة، في معظـم دول هـذا العالم.. فكل كيان سياسي: شعباً وحكومة، يحاول أن يسد أذنيه عن نداءات الوحدة، لسبب رئيسي واحد، وهـو عـدم الإيمان والقناعة والإدراك، لقيمة الكيانات السياسية الكبيرة، في عالم كعالمنا المضطرب اليوم.

بل إننا نرى، أن التخاف والجهل، قد أديا ببعض الكيانات السياسية، في العالم الثالـث، إلـى مزيـد مـن الإنفـصال والإنقسام، إمعاناً في الأنانية الإقليمية،الناتجة عن انحطاط الثقافة العامة، والوعي التاريخي. ولـو استعرضـنا تـاريخ العالم الثالث والعالم العربي على وجه الخصوص، لوجدنا أن عدد الدول التي كانت من ضمن العـالم الثالـث فـي القرن التاسع عشر مثلاً، أقل من عدد الدول القائمة حالياً، نتيجة لحركات الإنفصال، التي تمت في الكيانات الـسياسية الواحدة، منذ قرن من الزمان، وحتى الآن.. ولا زالت مستمرة حتى الآن.. ومنها محاولة تقسيم لبنان إلى كانتونـات، ودويلات متعددة أخيراً، إمعاناً في الأنانية الإقليمية.

لقد لعب الإستعمار دوراً ليس بالهين، في سبيل تكريس الإقليمية، وقد نجح في مناطق، وفشل فـي منـاطق أخـرى. ونجاحه في بعض المناطق، كان ناتجاً عن أن الأرضية الثقافية التي نجح في تكريس الإقليمية مـن خلالهـا، كانـت مستعدة ومهيأة لذلك.

ـ فهل كان مجلس التعاون الخليجي، كنواة ومنطلق لوحدة الخليج، استجابة ثقافية.

إن الجواب على هذا السؤال، هو الإيجاب الواضح والسريع أيضاً..

فمظاهر التقدم الثقافي في الخليج العربي، لا تقاس بمدى ما يستهلك الستة عشر مليوناً من سكان مجلس التعاون الخليجي من مواد غذائية، وملابس وسيارات، وأليكترونيات سمعية وبصرية، وإنما بمدى ما يستشرفون من آفاق مستقبلية، وبمدى ما يستطيعون عمله وفعله، نتيجة لهذا الإسراف المستقبلي، المنبثق عن ثقافة واعية، لحركة التاريخ وقيمته.

ومظاهر التقدم الثقافي في الخليج العربي، لا تقاس بمدى ما لدى شعب هذه المنطقة من جامعات، ومعاهد ومدارس، وصحف ووسائل إعلامية وثقافية فقط، ولكن بمدى تكريس هذه الأجهزة لبناء الإنسان العربي في هذه المنطقة، بناء حضارياً، ويستطيع معه أن يعطي يده للآخرين، وأن يتنازل عن خصوصيات ومكاسب شخصية زائلة، في سبيل بناء كيان سياسي كبير، يقف أمام تحديات المستقبل الكثيرة والمتعددة.

ومظاهر التقدم الثقافي في الخليج العربي لا تقاس فقط بهذا الكم من العمران، ولا بهذه الكمّية من مظاهر التمدين ولكن تُقاس بمدى استيعاب المواطن العربي في الخليج، لفكرة العمل الجماعي، والتي هي فكرة نابعة أساساً من تراث هذه الأمة، ومن بين عروق أصالتها.

إن استيعاب فكرة العمل الجماعي ـ والتي هي أساس فكرة الوحدة في أي تجربة وحدوية ـ يعتبر مظهراً ثقافياً حضارياً متطوراً..فاليابان عندما بنت كيانها الاقتصادي الضخم، والذي استمر العمل به منذ عام (١٩٤٥م) وحتى منتصف الستينات، وبنت هذا الكيان على أساس فكرة العمل الجماعي، وقد نجح بناء هذا الكيان، بمدى استيعاب المواطن لفكرته وممارسته لها.ومجلس التعاون،هو عبارة عن تجربة للعمل الجماعي.. العمل الجماعي السياسي، والعمل الجماعي العسكري والعمل الجماعي الاقتصادي.. وكلما تقبلنا هذه الفكرة، ومارسنا مبادئها، برهنا كم نحن حضاريون، وكم هي ثقافتنا بناءة وفاعلة.

ومن هنا كانت الإستجابة لفكرة مجلس التعاون استجابة ثقافية، وتنم عن وعي ثقافي بالماضي، والحاضر، وتحديات المستقبل، التي سوف تكون كـ "الباك مان" في اللعبة الأليكترونية المعروفة والذي سيأكل كل (الأشباح) (الكائنات الصغيرة) التي تعترض طريقه.

***

يقال إن المثقفين في العالم العربي، قد انتقلوا بعد فترة (١٩٦٧) أي بعد (نكسة حزيران) من خشبة المسرح إلى صالة المتفرجين، عازفين عن القيام بأي عمل ثقافي إيجابي، يقال من نسبة (مادة الإحباط) في الدم العربي، والتي تكاد تقضي على هذا الشعب، كما تقضي (مادة الكولسترول) على الإنسان في بعض الأحيان، نتيجة لانسداد الشرايين، وتوقف القلب عن الخفقان.

ويقال أيضاً إن المثقفين العرب، باتوا منظرين أكثر منهم فاعلين، ذلك أن التنظير، يظل أكثر أماناً من الفعل، الذي قد يصيب وقد يخطئ وقد يثاب، وقد يعاقب عليه.. فما لهم وحال الفعل وفاعليه، وما ينتج عنه من (وجع رأس).

ويقال إن المثقفين العرب، قد اشتغلوا بعد (نكسة حزيران) بالمجردات، عوضاً عن الوقائع، وحلقوا في السماوات، بعيداً عن مشاكل الأرض العربية، التي تحترق يوماً بعد يوم.. وإن التجريد بالنسبة للمثقفين العرب، قد أصبح أكثر سلوكاً من الواقع غير المفهوم، والمتوحش.

لذا فإن المثقفين العرب، لم يعودوا متحمسين لأي عمل سياسي أو ثقافي، أو اقتصادي جاد.

فهم في صفوف المتفرجين..يتفرجون على ما يجري، دون أن يكون لهم أي دور فيما يجري.

- فهل للمثقفين العرب في الخليج دور أساسي في تجربة مجلس التعاون الخليجي؟

إن للمثقفين كل الدور..

بل إن دورهم إن لم يؤد على الوجه الأكمل، فإنه سيكون عائقاً دون إتمام مسيرة الوحدة الخليجية، حتى نهايتها.

إن دور المثقفين، هو أن يعمقوا كل في مجاله، وفي تخصصه،مفهوم التعاون ممارسة، وليس شعارات فقط، كما وسبق أن قلنا.

إن دور المثقفين، هو أن يوثقوا مبدأ أن تحرير فلسطين يمر من خلال مجلس التعاون، ومن خلال كل تجربة وحدوية أصيلة وصادقة، في العالم العربي.

إن دور المثقفين،هو توعية الناس والتأكيد لهم، أن الصناعة العربية الناجحة لا بد لها من كيان كبير، وأن الزراعة العربية الناجحة لا بد لها من كيان كبير، وأن الإقتصاد القوي والمتقدم لا بد أن ينشأ من خلال كيان سياسي كبير ومتماسك.

إن دور المثقفين هو ممارسة مفهوم الوحدة العربية ممارسة تامة، فلا يتحدثون في مقالاتهم عن الوحدة،ويتحدثون في مجالسهم همساً وتكتماً عن ضرورة أن يدعنا الناس وشأننا، وكل واحد يبحث عن نفسه، والآخرون هم الجحيم.

إن معاناة المثقفين، من الإنفصام القائم بين ما ينادون به، وما يمارسونه فعلياً، قد سببت خيبات أمل كثيرة وكبيرة، في العالم العربي.

فالوحدة التي نقرأها في كتابات المثقفين، ونسمعها في أحاديثهم المذاعة، ما هي إلا بضاعة للإستهلاك الاجماعي، وتكريس للمظهر الإجتماعي والترف الثقافي وليست دعوة للممارسة حياة المستقبل، باعتبار ان الوحدة والحياة الوحدوية، هي حياة المستقبل التي تتجه بوصلتها نحو الكيانات الكبيرة.

إن دور المثقفين، دور تاريخي يتمثل في وضع أيديهم في طين بناء الوحدة الخليجية، وليس مجرد رسم الخرائط،ووضع التصميمات والدراسات و"الماكتات" فقط.

إن دور المثقفين، هو تعليم الناس، وتدريبهم، ومراقبتهم،وهم يمارسون الحياة الوحدوية: ثقافة واقتصاداً،وصناعة وزراعة وتجارة.

إنني لا أدعي بأنني من الكتّاب المعنيين بالوحدة الخليجية كثيراً، ولكني كمراقب لخطوات هذه الوحدة، أستطيع أن أقول بكل صراحة، بأن المثقفين مقصرون تقصيراً كبيراً، في هذه الظاهرة الحضارية الحية، في الحياة العربية المعاصرة، المليئة بالحرائق والإنهيارات الأرضية المفزعة.

الفصل الثاني

***التنمية لا تتم بالأجهزة والآلات والإمكانات المادية فقط، وإنما بعمل الإفراد والجماعات الذين يحولونها إلى روافد تساهم في تطور وتقدم المجتمع.**

ـ د. منير حسن علي ـ

الإنسان أولاً ثم أولاً...

كان ذاك في الشتاء

في منتصف شهر أكتوبر من عام ١٩٨٦، وجه الأستاذ "أياد مدني" أحد المثقفين السعوديين المهتمين بقـضايا الثقافـة وتنميتها دعوة للحوار، يكرس فيها الحديث عن مدى اهتمام خطط التنمية في العالم العربي بإعداد الإنـسان العربـي أعداداً علمياً واجتماعياً وفكرياً، يؤهله لمواجهة تحديات المستقبل.

وكانت هذه الدعوة من أبرز الدعوات الثقافية التي تمت في ذلك العام، وذلك نتيجة للصراحة التـي اتـسم بهـا هـذا الحوار.

لقد كان الجميع يأمل من أكبر عدد من المثقفين أن يشاركوا في هذا الحوار، وأن تكـون الاسـتجابة لهـذا الحـوار كبيرة، إلا أن الإستجابة ظلت محدودة وضيقة. فكان أول المشاركين الأستاذ "عبد ا الحصين" رئيس تحرير جريـدة "المدينة" الذي نشر مداخلة تحت عنوان "رؤية أخرى للحوار"، ثم تبعه الأستاذ "محمد العمري" فنشر مداخلـة أخـرى تحت عنوان "التنمية من منظورها النفسي"، ثم مداخلة أخيرة جاءت من الدكتور "منير حسن علي" الأستاذ في جامعـة الملك عبد العزيز بجدة.

وأما الأستاذ "اياد مدني" فقد اكتفى بالدعوة أولاً ثم أتبعها بمداخلة واحدة بعنوان "ضرورة العمل التاريخي".

إن وقف الحوار عند الحد الذي وقف عنده، لا يعني أنه انتهى واقعياً ومنطقياً عند هذا الحد.

فلا زالت هناك أسئلة كثيرة لم تطرح، ولا زالت هناك اجابات كثيرة جداً لم تقدم.

إن الزمن في العصر العربي الخليجي يلعب دائماً ورقةً رابحةً وهامةً. وأعتقد بأن الزمن الآتي كفيل بطرح ما تبقـى من أسئلة لم تطرح، وبتقديم أجوبة لم تُقدم.

فكل شيء بأوانه..!

دعوة للحوار

حقيقة تكاد تكون واضحة بذاتها وبلا حاجة لشرح واستفاضة، إنه في التحليل الأخير، وفي لاسطر الـذي مـا بعـده سطر، يقع تأثير التنمية التي مر بها مجتمعنا السعودي، العربي المسلم، وما أحدثته من متغيرات لجتماعية، والنجـاح أو الإخفاق الذي صاحب ثقافتنا وهي تعمل مع هذه المتغيرات وتحاول استيعابها ـ في بؤرة أي نقاش يـدور حـول أوضاعنا العامة اليوم.

ولما كنا نعيش أيام تأمل، أعقبت لهاث الطفرة، ونمر بفترة يعيش فيها العالم من حولنا موسم تغيير لجلـد أيدلوجياتـه وفلسفاته، فقد يكون من المناسب ـ إن لم يكن من الضروري ـأن ندعو لفتح الباب على مـصراعيه أمـام نقـاش حول العلاقة المتشعبة والخصبة بين التنمية، والتغيير الاجتماعي، والثقافة. تسعفنا في ذلك تجربة عشرين عامـاً مـن

التنمية المبرمجة المدروسة، وحصيلة تطور هائل لم يترك مجالاً من المجالات إلا واقتحمه، ولا نشاطاً من الأنـشطة إلا والتحم به.. وما السطور التالية إلا محاولة لبدء حوار من هذا النوع.

في كتابه "البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية" (١٤٠١هـ) يقدم الدكتور اسامة عبد الرحمن التنميـة علـى أنهـا: "عملية حضارية معقدة، متصلة الجوانب، تنصهر فيها تطلعات الإنسان، وتتبلور إرادته، وتنطلق جهـوده، وتـستثمر طاقاته، من أجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل.. ـ ـ وإن هـذه العليـة الحـضارية ترتكز على ـ قدرات ذاتية راسخة ومتطورة، تتمثل في قدرة اقتصادية متفاعلة ومشاركة، وقـدرة سياسـية واعيـة وموجهة، وقدرة إدارية ذات كفاءة ومنفذة. وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعوق مسيرتها..".

والقدرات التي يتحدث عنها الدكتور أسامة عبد الرحمن هي بطبيعة الحال قدرات إنسانية ومجتمعية، لا معنـى لهـا خارج التفاعلات والتغيرات التي يمر بها اي مجتمع، وإنسان أي مجتمع أثناء نموه العشوائي، أو تنميتـه المحـسوبة المدروسة الموجهة.

وحول نفس الموضوع يذهب الدكتور محمود محمد سفر في كتيبه "التنمية قـضية" (١٤٠٠هـ) إلـى أن: "التنميـة قضية تتطلب جهوداً ذاتية متعلقة بمعادلتنا نحن الإجتماعية.. وإن من أهم الواجبات الملقاة على عواتقنـا.. أن نقـوم بتفريغ أي مشروع من مشاريع التنمية من محتواه الإجتماعي ليصبح تقنياً بحتاً قبل أن نستخدم له الخبراء من خـارج الوطن...".

وما يريده الدكتور سفر هو أن نتمكن من تسخير التقنية المستوردة التي تعيننـا علـى تكـوين القـدرات الإنـسانية والإجتماعية اللازمة لنجاح عمليات التنمية دون أن نتعرض لمحتواها الإجتماعي ونتأثر به..

وقبل أن ننساق وراء هذا التبسيط المغري، يذكرنا الدكتور غازي القصيبي بالنقطـة التـي بـدأت عنـدها خطتنـا التنموية، حين يقول في مجموعة من المقالات والمحاضرات نشرت بعنوان "التنمية وجهاً لوجـه" (١٣٩٧هـ) إننـا واجهنا "تحدي التنمية بنقص شديد في الكوادر البشرية عموماً، والكوادر المؤهلة على وجه الخصوص. فإن مـصنعاً واحداً في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية يضم من المهندسين أكثر مما تضمه وزارة الصناعة والكهربـاء في المملكة. وإن شركة عملاقة واحدة من الشركات متعددة الجنسية تضم من الإقتصاديين والقـانونيين أكثـر ممـا يضمه جهاز الدولة السعودي بأكمله ـ إلا أننا ـ لم نستسلم للظروف القاسية التي وجدنا أنفسنا فيهـا ـ وإنـه فـي نهاية المطاف لا يمكن للتنمية أن تنجح ـ مهما قدمت الدولة من خدمات وأقامت من مشاريع ما لم يقم كل مـواطن بدوره ولكل مواطن أينما كان دور يؤديه في التنمية..".

وما يقوله هؤلاء الأساتذة الافاضل، وغيرهم كثير، إن تنمية أي مجتمع تعتمد على القدرات المتـوفرة فيـه، وعلـى إمكانيته في تطويع واستيعاب التقنية التي يستقدمها وإن كان لا يبدعها، وعلى نجاحه في الإستخدام المنـتج والفعـال للقدرات المتوفرة فيه، حتى وإن كانت قليلة العدد، محدودة الخبرة، طرية التجربة.

وهذا بدور يعني أن يكون هناك إدراك واعٍ للإطار النظري لعملية التنميـة، والوجهـة التـي تريـدها، والتغيـرات الإجتماعية التي تحدثها، وتفاعل هذا كله مع الثقافة التي يعيشها أفراد المجتمع النامي وتعيش فـيهم، والقـدرة علـى التنبؤ والتحكم في مسارات ونتائج هذا التفاعل.

وعناصر بمثل هذه الأهمية، لا تتأتى إلا داخل رؤية أي مجتمع لذاته،وماضيه ومستقبله.

ما هي رؤيتنا في هذه المملكة العربية السعودية لأنفسنا ومجتمعنا ومستقبلنا، والطريـق الـذي نـسلكه نحـو هـذا المستقبل..؟ وما هي عناصر هذه الرؤية وسماتها، ومدى وضوحها، وعمق قناعتنا بها، وبالتالي اسـتعدادنا للتـضحية من أجل بلورتها والوصول إليها..؟

لعل اقرب ما يمكن أن نجده، كطرح محدد لرؤية من هذا النوع، يتلخص في خطط التنمية المختلفة، وآخرهـا خطـة التنمية الرابعة (١٤٠٥ـ ١٤١٠هـ). ففي هذه الخطط،وبعد دراسات مستفيضة، ومقارنة بـين الخيـارات المتاحـة، أوجز مجتمعنا لنفسه الأهداف التي يطمح في تحقيقها، والأطر والمقاصد التي تحكمها، والـسياسات التـي يأمـل أن يؤدي تطبيقها إلى تحقيق هذه الأهداف.

والمتأمل لما جاءت به الخطة الرابعة، يتلمس بين ثناياها ملامح تصور عام لأبعاد المعادلة الاجتماعية التي نعيـشها، ولعناصرها المتداخلة المتشابكة، ولنتائجها المتوخاة والمقصودة.

فأول ما تحرص الخطة عليه، ونجده يتصدر مقدمتها، هو التأكيد على أن أبرز سمات التنمية فـي المملكـة العربيـة السعودية تقوم "على أساس الإسترشاد بالقيم الإسلامية وتعاليم الـدين الحنيـف.. وتعمـل مؤسـساتها وفـق الـنهج الإسلامي القويم" وإن عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية تسير ضمن إطار مبادئ الإسلام وقواعـده، وإن ذلـك هو الأساس الذي تستند إليه استراتيجيات التنمية وأهدافها وسياستها.

والذي تجدر ملاحظته أن الخطة تميز ضمناً بين "الأطر الإسلامية" وبين "المؤسسات التقليديـة" ولا تـساوي بينهمـا بالضرورة. فالخطة تعتبر "الوظائف المتغيرة للمؤسسات التقليدية" من القضايا الرئيسية التي يتحـتم علـى المجتمـع السعودي مواجهتها، وإن هذا التغيير في تلك الوظائف لابد وأن يسير ضمن مبادئ الإسلام وأطره وقواعـده، أي ان الأخذ بهذه المبادئ، والحرص على هذه الأطر سيكون محرك التغير ومحدد وجهته.

ولعل الكلمات المؤشرة هنا هي "الإسترشاد" و"القيم الإسلامية"..والتي يفهم منها ان على المجتمع السعودي أن يجتهـد في الوصول إلى حلول جديدة لما يواجهه من تحديات"التغيرات الإجتماعية دائمة التحرك والتي لا تثبت علـى حـال" عن طريق الإسترشاد بالقيم الإسلامية. والإسترشاد عملية ديناميكية مرنة بعيـدة عـن الثبـات والـسكون والتعلـق بالحلول الجاهزة.

بعد هذا التأكيد على الأساس العام لكل طروحاتها، تتناول الخطة البعد الإجتماعي الـذي تـضمنته أهـداف التنميـة الشاملة، وتشير إلى التحديات المستقبلية التي تواجه المجتمـع الـسعودي وتـسترعي الانتبـاه إلـى أن: "الإنـسان السعودي.. ما زال عليه أن يواجه ويتعامل مع التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغيرات الإجتماعيـة والثقافيـة ـ وان ـ التغيرات الإجتماعية دائمة التحرك، ولا تثبت على حال.. فتطبيق أساليب تقنية أحدث عن سابقتها قد يتولـد عنهـا تحديات جديدة، وسوف يتطلب مثل هذا الاستخدام الإبداعي للتقنية الجديدة اندماجها في الثقافة ـ حيـث ـ لا يمكـن للثقافة والبنية الإجتماعية أن ينفصلا عن بعضهما.. وسيكون التغيير في المجتمعـات التقليديـة، والإنحـراف بـين الشباب،والوظائف المتغيرة للمؤسسات التقليدية هي القضايا الرئيسية في المستقبل.. ـ وإنه ـ لا يمكن حـل الكثيـر من القضايا الثقافية والإجتماعية بسهولة من خلال الوسائل الإدارية والمالية.. ـ وإن هذه القضايا ـ تتطلب تطـوير وتنمية حلول متميزة نابعة من البيئة، وسوف تضيف عملية البحث عن إجابات لهذه التحـديات إلـى فعاليـة الثقافـة السعودية وإبداعيتها..".

والبحث عن طرح أكثر تحديداً وتفصيلاً عن ثنايا الخطة الخمسية الرابعـة لمفـاهيم "الثقافـة"، وماهيـة "التحـديات المستقبلية التي قد تواجهها" وكيفية دمج التقنية الجديدة المتغيرة بهذه الثقافة وفي نفس الوقت "رعاية وتـشجيع الثقافـة السعودية لتعزيز المجتمع واستقرار بنيته الإجتماعية"، وطبيعة المؤسسات التقليدية التي تشير إليها الخطـة - تقودنـا بادئ ذي بدء إلى تحديد الخطة لعناصر البعد الإجتماعي للتنمية، حيث نجدها تركـز علـى تـوفير فـرص التعلـيم والتجريب والرعاية الصحية والخدمات الإجتماعية للمواطن وتسهيل امتلاكه لسكنه وتمكينه من المساهمة فـي تنفيـذ برامج خطة التنمية والإستفادة من ثمارها.

والذي قد يفاجئ البعض هو ذاك الوضوح وتلك الصراحة التي سمت بها الخطة الرابعـة المعوقـات التـي تواجـه العناصر اللازمة للتنمية الإجتماعية. ففي ما يتعلق بقطاع التعليم تقول الخطة بلا مواربة إن من أهم الظـواهر التـي برزت من خلال النمو الكبير الذي صاحب النمو الكمي للمتغيرات التعليمية وتحتاج إلى إعادة نظر ودراسة:

- ارتفاع نسب التسرب، حيث تبين الإحصائيات أن نسبة ٢٥% من إجمالي الطلاب المسجلين فـي الـسنة الأولـى الابتدائية يتركون الدراسة قبل إتمام المرحلة الإبتدائية وإن هذه النسبة تتضاعف - أي إنها تـصل إلـى النـصف - قبل إتمام المرحلة الثانوية. والتسرب من المرحلة الابتدائية قبل نهاية الصف الخامس يعني الرجـوع إلـى مفهـوم الأمية..".

- ارتفاع نسب الرسوب: حيث يبلغ متوسط السنوات المستثمرة لتخريج الطالب من مراكز التعليم العام سبع عـشرة سنة للطلاب وخمس عشرة سنة للطالبات بدلاً من اثنتي عشرة سنة حسب النظام التعليمي المتبع وهذا "الفـرق يمثـل هدراً كبيراً في الوقت والجهد والمال..".

- انخفاض نسبة الفعالية الداخلية، وتدني مستوى كفاءة التشغيل للنظام التعليمي. فقد ظهر في الوقت الحاضر "عجـز في نظام التعلم العالي من الناحيتين الكمية والنوعية، كما ظهر عدم التناسب بين عدد الطلاب في مجـالات الدراسـة المختلفة وبين احتياجات سوق العمل.. وإن على الجيل الحالي أن يأخذ زمام المبادرة لتطوير النظـام التعليمـي.. وإن المزيد من التوسع - وفقاً للاتجاهات والظروف الحالية - سيؤدي إلى زيادة نقـاط الـضعف الحاليـة فـي النظـام التعليمي ومضاعفتها".

ولعل الصعوبات التي تواجه قطاع التعليم عموماً، والتعليم العالي على وجه الخصوص. هي التي حدت بالخطـة أن تقرر بأنه من غير المتوقع أن يتمكن المجتمع السعودي في المستقبل القريب من تطويع التقنية المستوردة وتطويرهـا محلياً عن طريق البحوث الذاتية،وأن الخيار الرئيسي الذي كان يمكن لنا أن نتبناه هو تحقيـق أقـصى الكفـاءة فـي الإستعمال، والعمل على إطالة فترة الإستفادة من التقنية المستوردة وأن من مهمات واضـعي الـسياسيات مواجهـة الصعوبات والمخاطر في الحصول على نتائج الأبحاث الأجنبية واستغلالها.. وأن "الاعتماد المباشر وغيـر المباشـر على إمكانات البحث والأنتاج في البلدان الصناعية الرائدة يعد حقيقة لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن التغلب عليهـا إلا إذا تم في مجالات حيوية استبدال المنافسة بالتعاون".

وهذه العناصر التي تؤلف تعريف الخطة للبعد الاجتماعي للتنمية، والصراحة في تناول معوقاتها، لا يصل بنا تمامـاً إلى إجابة واضحة للسؤال الذي بدأنا به. لهذا لابد لنا من متابعة لاحقة لنصوص الخطة الأكثر تفصيلاً حول الأسـس الاستراتيجية لسياسات التنمية الاجتماعية والثقافية، تفاصيل هذه الإستراتيجيات. لعل فيها ما يبلور أمامنا معالم رؤيـة

محددة لواقع التغيرات الإجتماعية التي نمر بها وأسلوب التعامل معها، ويبين لنا ما إذا كان تخطيطنا يعطينا صـورة عن المجتمع في حركته، أم إنه يفسر الشروط الأولية لهذه الحركة. أو بمعنى أكثر مباشرة، ما إذا كنا كمجتمع نـسير وفقاً لما تريده المؤسسات الإجتماعية التقليدية التي بإمكانها احتواء مخططات التنمية ومـستحدثات التقنيـة لتكـريس أغراضها أم أن بإمكاننا أن نسير هذه المؤسسات نحو مقاصدنا التنموية المأمولة.

استجابة أولى

لو قدر لهذا الحوار أن يستمر حتى نهايته، دون الطلب إلى أن يتوقف عند نقطة الإضاءة، والكـشف فـسوف يكـون من أهم مستويات الحوار التي طرحت في الصحافة السعودية على مختلف عهودها، وسنوات عمرها.

ولو قدر لهذا الحوار أن يلقى متسعاً في الصدور الرحبة، دون الخوف من الخوف، لأصبح قضية الساعة الـصحافية، كما هو الان قضية كل المثقفين فرادى وجماعات، يهمسون به في مجالسهم حيناً، ويناقشونه بصوت عالٍ مع أنفـسهم في أحيان كثرة.

كان بودي بادئ ذي بدء، أن يكون عنوان مقال الأخ أياد مدني الذي نشر في ١٩٨٦/١٠/١٤..

هو: "أين موقع الإنسان من التنمية العربية في السعودية".

ذلك أن كلما جرى ويجري، منذ عشرين عاماً حتى الان، هو للإنسان ومن أجل الإنسان، فأين موقـع هـذا الإنـسان من كل ما جرى ويجري؟

وقبل الخوض في هذا الموضوع، من خلال خطط التنمية الثلاث الماضـية، ومـن خـلال خطـة التنميـة الرابعـة الحالية،أود أن أؤكد عدة حقائق على رأسها:

*أن الأخ "أياد" يطلق على مرحلة ما بعد "صدمة الطفرة" مرحلة التأمل، أو أيام التأمل.. فهل نحن نتأمـل الآن فعـلاً تلك الصدمة تأملاً صحيحاً.

واين مظاهر هذا التأمل؟

من يدلنا على الكتابات التأملية في هذا الموضوع الحيوي لفاتن؟

من يدلني على عمل، فني، كتابي، أو مرئي، أو مسموع، يتأمل أو تأمل "صدمة الطفرة"؟

من يكتب تأملاته هذه الأيام؟

أنا أعترف ـ وأعتقد أن هناك من شاركني هذا الاعتراف ـ اننا لم نبلغ بعـد مرحلـة التأمـل "العلمـي" لـصدمة الطفرة، ولو كنا نتأملها الآن لتغيرت سلوكيات كثيرة في هذا المجتمع، لا زالت هي سلوكيات الطفرة، وعلى رأسـها هذه المظاهر الاستهلاكية التي لا توصف.

سوف يقول قائل: لقد خفت هذه المظاهر.

وأنا أقول، إن هذه المظاهر لا زالت قائمة بالنسبة للقادرين عليها حتى الآن.

إذن لم تتغير السلوكيات، وعندما تعود المداخيل الفردية إلى ما كانت عليه في العـشر سـنين التـي جـاءت قبـل (١٩٨٣م) سوف تعود حمى الإستهلاك من جديد لأن التربية لازالت في مجتمعنا تربية اسـتهلاكية قائمـة، وتخفيـف الإستهلاك لم يتم بناء على تربية جديدة واتجاه اجتماعي جديد، ولكن نتيجة لنقص المداخيل الفردية، بدلالـة أن الـذين يملكون لا زالوا يمارسون عادلتهم الإستهلاكية، كما كانوا في السابق أيام الطفرة. كما أن الامهات بالذات، لا زالـن

يربين أطفالهن تربية استهلاكية واضحة، أهم مظاهرها الإستجابة لمطالب الأطفال، والحصول على كل شيء، وإتلاف كل شيء، وعدم احترام "الشيء" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ترك الأطفال للمربيات الأجنبيات، اللائي كن مظهراً طفروياً، يطول الحديث عنه، فيما لو علمنا أن في دول المجلس مليوناً ونصف المليون مربية أجنبية.

وهكذا بدأت "الغرغرينا" تدب في أصابع قدمي المجتمع، نتيجة لفساد التربية، وطغيان النهج الاجتماعي الإستهلاكي، وهو ما لم يلتفت له جدياً حتى الآن. فلا زلنا نناقش "الآم الطفرة" من خلال سوق العقار، ومن خلال الإستثمار الخارجي، ومن خلال مجموعات من رجال الأعمال أساءوا التصرف، ولا ننظر إلى تحت، لا ننظر إلى الذين يزحفون على الأرض، أو الذين لا يزالون يدبون عليها دبباً ابتدائياً.

فهل نحن في نفق التأمل حقاً، كما يقول الأستاذ "أياد".

لا أعتقد ذلك.

فنحن لا زلنا مستمرين طبقاً للنظرية الفيزيائية التي تقول:

إذا بدأت الحركة في أي جسم بتأثير قوة معنية، يستمر الجسم بهذه الحركة حتى بعد توقف تأثير القوة، وهو ما يدعى بقوة الإستمرار. وإذا لم يصادف هذا الجسم قوة معاكسة فسوف يستمر بالمقدار والإتجاه إلى الأبد.

وكان الجميع متفرجين.

وكانت خطط التنمية الثلاث الماضية التي عنيت كثيراً بالإنشاءات الاسمنتية المختلفة والمعدة عناية كبيرة، لا تفعل شيئاً للأطفال الذين يريدون كل شيء، ويتلفون كل شيء، ولا يتعلمون أي شيء مجد، فهذا المجال لم يقتحم،وهذا النشاط التربوي لم ينظر إليه من قبل خطط التنمية التي تعرف دائماً بأنها تقدم منهجاً جديداً في الحياة والسلوك يستطيع أن يتفاعل ويتعامل مع ما يبنى، ويتحقق.

دعوني الآن أناقش المفاهيم التنموية التي اقتطفها الأستاذ "إياد" وضمنها مقالة سباق الذكر، فهي على علاقة وثيقة بكل ما قلناه قبل قليل، وكل ما سنقوله بعد قليل أيضاً.

لقد عرف الدكتور أسامة عبد الرحمن التنمية بأنها:

ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة، تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة سياسية واعية وموجهة، وقدرة إدارية ذات كفاءة ومنفذة.

فهل كنا نملك بعض هذه القدرات، لذا فقد استطعنا أن نحقق جوانب معينة من التنمية، في حين أن جوانب أخرى من التنمية قد شوهت نتيجة لعدة أسباب منها:

- السرعة في إعطاء جرعات التنمية المتتابعة، دون أن يكون هناك وقت كافٍ لاستيعابها، وهضمها.
- عدم توفر الأرضيات والخلفيات التعليمية والتربوية الكافية والقادرة على استيعاب معطيات التنمية.
- عدم ربط التنمية بما يجري حولنا في العالم العربي من متغيرات وتطلعات.
- عدم ربط التنمية بما يجري حولنا في العالم ككل.

وعلى كل ذلك، يمكن ضرب عشرات الأمثلة التطبيقية، ولكن هناك مثالاً واحداً يمكن ضربه لكي تكون هـذه النقاط واضحة وهي أن عظمة البناء الاسمنتي، لم يكن مجارياً للبناء الإنساني "عقلاً، وفكراً، وتعليمـاً، وتطبيقـاً، وتربية".

ففي الوقت الذي أنشأنا فيه أحدث المباني لاستعمالها من قبل دائرة أو مصلحة حكومية معينة، في الوقت الـذي بقـي فيه النظام الداخلي، والقدرات الإدارية والكفاءات الوظيفية للموظفين الذين كانوا يشغلون أحـدث المبـاني، وأحـدث الأثاث، وأحدث التجهيزات، على ما هو عليه قبل عشر سنين، بل ربما أدى كـل ذلـك إلـى إعاقـة حـسن الأداء الوظيفي، نتيجة لعدم التكافؤ القائم بين البناء الإسمنتي وبين القدرات الشخصية والوعي المستوعب لمثل هذا البناء.

لقد فاقت كفاءة الأبنية والمنشآت الإسمنتية كفاءة الإنسان العربي في السعودية، بحيث كان هذا الإنسان فـي معظـم الأحيان أفضل الوجوه:

*إما مستهلكاً للتنمية، وليس منتجاً لأدواتها.

وإما متفرجاً عليها، وليس عاملاً فيها، ومشاركاً في إقامة صروحها.

وهذا لا يعني أن المشاركة كانت معدومة، ولكنه يعني أن المشاركة كانت محدودة إلى درجة كبيرة، نتيجـة لعوامـل الزمن، وظروف الإقتصاد المحلي، ووضع سوق البترول العالمي، والتحديات الـسياسية والعـسكرية الكثيـرة فـي المنطقة ومن حولنا.

وأرى أن الدكتور أسامة عبد الرحمن، لم يذكر في تعريفه السابق دور القدرة التربوية، والقدرة الاستيعابية، والقـدرة الثقافية، وكلها قدرات هامة وضرورية وأساسية لنجاح التنمية واهمالها - عن قصد أو عن غير قصد - يعنـي أننـا لا زلنا نصر على عدم تنمية الإنسان من الداخل، تنمية تتواكب وتتماشى مع التنمية الخارجية.

إن الفصل بين التنمية الجوانية والتنمية البرانية من قبل المفكرين التنمـويين، والمخطط ـين والإعلامي ـين والمثقف ـين عموماً، هو الذي أدى إلى هذه النسبة المتدنية من الأداء الإنساني، أو الأداء الذاتي في المكتب وفـي الحقـل، وفـي المدرسة وفي المصنع وفي الجامعة أيضاً، كما اعترفت الخطة الرابعة للتنمية بوضوح، وصراحة، وشجاعة أيـضاً، عندما تكلمت عن نسب التسرب، ونسب السقوط في الإمتحانات، ونسب الإنسحاب مـن جامعـات عرفـت بقوتهـا العلمية إلى جامعات أقل درجة في المستوى التعليمي والعلمي

***

وفي حديث الدكتور محمود سفر عن "قضية التنمية" يطالب الدكتور سفر - كما اقتطف الأستاذ "أيـاد" فـي مقالـه المذكور - بوضوح وصراحة (بتفريغ أي مشروع من مشاريع التنمية من محتواه الإجتماعي ليصبح تقنياً بحتاً).

فهل هذا ممكن.. وهل هذا كلام واقعي منطقي؟

إن التكنولوجيا والتقنية سلوكيات، وأنماط معينة من التربية، ومن الإتجاهات الإجتماعية.

فكيف يمكن تشليح التكنولوجيا من أخلاقيتها التي ليست بالضرورة أن تكون أخلاقاً سيئة دائماً.

إن السلع.. مجرد السلع الإستهلاكية التي نستوردها لها محتوى إجتماعي، ومن المستحيل نزع هذا المحتـوى منهـا، فما بالك بالتكنولوجيا نفسها التي أنتجت هذه السلع.

ولأضرب أمثلة مختلفة وسريعة على ذلك:

التليفزيون والتليفون وقبل ذلك الراديو ألم يكن لهذه الوسائل أخلاقياتها، ومضامينها الإجتماعية، لذا فقد حاولت فئـات مختلفة الوقوف في وجه استعمالها وإدخالها إلى المجتمع كما نذكر ونعرف جيداً، فلماذا كان هذا الموقف السلبي من قبل هذه الفئات.

هل هو الخوف من الأجهزة نفسها كأجهزة، أم من أخلاقياتها ومضامينها الإجتماعية، والتـي ليـست بالـضرورة أن تكون سيئة أو غير صالحة.

إنه اعتراف وضح وصريح وفطري في نفس الوقت، بأن كل منتج يعبر الحدود إلينا له أخلاقياته وله سـلوكياته، ولـه مضامينه الإجتماعية بشكل عام.

فما بالك بالتقنية ذاتها التي نستوردها ليس كديكور، ولا كزينة، ولكـن كوسـيلة وأداة لإنتـاج ملايـين الـسلع، ذات المحتوى الإجتماعي المتميز، والخاص بها.

فكيف يمكن تفريغ المحتوى الإجتماعي من مشاريع التنمية، كما يطالب الدكتور "سفر" بذلك.

*السيارات الفارهة والمتعددة في البيت الواحد، وأنماط الإستهلاك المتعددة في البيوت من فرض، وأدوات، ومعدات صيانة وتنظيف، ووسائل تكييف، واستماع، ومشاهدة، كل هذه الوسائل ألا تحتـاج إلـى مـن يـديرها، ويـصونها، ويشرف عليها من جنسيات متعددة ومختلفة ذات أنماط إجتماعية مختلفة. وهذه الأنماط ألا تعيش في بيتـي، وبيتـك، وبيوت الآخرين، وتلقن أولادنا - من حيث نعلم ولا نعلم - بأنماط من السلوك والأخلاق التي نرضـى ولا نرضـى عليها.

وهذه الأدوات كلها ألم تكن عاملاً هاماً في تغير سلوكيات وأخلاقيات المجتمع سواء اعترفنا بـذلك أم لـم نعتـرف، فالحقيقة واقعة. فكيف نطلب من السماء المطر ونشترط في الوقت ذاته عدم بلل الأرض، وعدم حدوث الأوحال.

والأمثلة كثيرة.. ولا تنتهي، وهي قاطعة، تؤكد بأن كل سلعة في الدنيا مهما كانت، وكل آلة منتجة في الـدنيا مهمـا كانت، لها أخلاقياتها، ولها سلوكياتها، ولها أنماطها الإجتماعية، الخاصة بها.

وعلينا أن نعترف بذلك بوضوح وصراحة.

فأين المهم الآن.

هل المهم أن نقضي العمر كله، والجهد كله، والمال كله، في محالاتنا اليائسة إلى إمكانية تفريغ التكنولوجيا ومـشاريع التنمية من محتوياتها الإجتماعية دون جدوى.

أم المهم أن نتوصل إلى إعادة مضامينا الإجتماعية بحيث نستطيع الإفادة الكاملة من مشاريع التنميـة دون أن تـدمر هذه المشاريع الإنسان في دخلنا، بل على العكس من ذلك تنميه، وترتقي به إلى أعلـى مـستويات الـوعي والإدراك والشعور بمسؤوليات الحياة، وضمانات الإستمرار والعطاء.

الدعوة إلى تعلم صيد السمك

ومن جديد نعود إلى السؤال الذي سبق وطرحناه في هذه الإستجابة، وهو:

أين موقع الإنسان العربي في السعودية من التنمية العربية في السعودية...؟!

الإجابة على السؤال الأول، وبعد مرور خمسة عشر عاماً على التجربة التنموية في السعودية، تقـول بكـل صـدق وشجاعة، إن الأرقام العملية والعملية التي حققتها خطط التنمية الثلاث السابقة والتي تكلم عنها كتّـاب كثيـرون، قـد

خططات للبنية التحتية، واستطاعت أن تنفذ جزءاً كبيراً من هذه الخطط في ظروف مالية واقتـصادية متاحـة، وفـي ظروف بشرية وكوادرية وتقنية وطنية فقيرة.. وكانت في سباق رهيب مع الزمن، فحققـت فـي مجـال الخـدمات المختلفة، وفي مجال البنية الإسمنتية التحتية ما نشهده الآن، وما تحدث عنه الكثيرون.

وفي هذا المستوى نجحت خطط التنمية الثلاث النجاح المتاح والمستطاع، وعلى مستوى تربيـة الإنـسان الـسعودي، وإعداده الإعداد الحياتي والحضاري اللازم، لمواجهة زمن النصف الثاني من القرن العشرين، والعـصور القادمـة، بكل تحدياتها، وبكل أسئلتها الصعبة والمتشابكة والشرسة في معظم الأحيان.. كـان النجـاح نـسبياً.. فمـاذا نعنـي بالنجاح النسبي..؟!

لقد أتاحت خطط التنمية الثلاث الماضية، قدراً إنشائياً وعمرانياً وتجهيزياً، وتقنياً جيداً للممارسة تربيـة جديـدة، فـي الوقت الذي أهملت فيه مثلاً التدخل المباشر في توجيه التربية والتعليم نحو أهداف التنميـة، بـل إنهـا لـم تمـارس سلطتها التنموية في أن يكون الأداء التربوي والتعليمي على مستوى الإنشاء، والتجهيز، ونوعية التقنية...؟!

وهناك أمثلة على ذلك:

- في مجال التعليم المدرسي مثلاً، استطاعت خطط التنمية، أن تصل إلى بناء مدرسة كل يوم، وأصبح انتـشار المدارس ومستواها الإنشائي، والتجهيزي، والتقني مستوى لا يختلف عـن أي مـستوى فـي الغـرب، أو فـي اليابان.. ولكن في نفس الوقت ظل المضمون ثابتاً لم يتغير كثيراً بدرجة تغير الشكل.

طموحات التنمية من سنة لأخرى، كانت تتغير، وتكبر، وتتطور، في حين أن أساليب التربيـة والتعلـيم، ومـضمون هذه التربية والتعليم لم يتطور.

كان المعلمون المستقدمون (وكانوا نسبة لا بأس بها في السنوات الماضية) قد جاءوا مـن بيئـات تربويـة وتعليميـة متخلفة، كان الأسلوب متخلفاً، وكانت طريقة التدريس متخلفة ورديئة، ورخيصة أيضاً (الإهمال في التدريس ضـمن الحصص المقررة، انتشار الغش، طغيان الدروس الخصوصية، الإعتداد بعصا الإمتحـان، الإهتمـام بـالكم ولـيس بالكيف. تلبية رغبات الطالب أياً كانت هذه الرغبات طمعاً في هدية، أو مكافأة، أو ضماناً لتجديد العقد، وغيـر ذلـك من المظاهر).

وكانت النتيجة، أن دفعت المدارس الثانوية بكميات هائلة من الطلبة ذوي المستويات العلمية المتدنية، الـذين دفعـوا أيضاً من الجامعة إلى الحياة، بعد أربع أو خمس سنوات وهم في مستوى علمي متدن لم يتح لهم مواجهة وممارسـة أشغال التنمية الخلاقة والمبدعة.

وهنا لم تفعل التنمية الشيء الكثير.

كان الإهتمام منصباً على مزيد من إنشاء آلاف الأمتار المربعة والمكعبة من الإنشاءات، وتـسجيل ذلـك كأهـداف وطنية، في حين أن التنمية كانت من ناحية أخرى، تنتج قدرات بشرية، وكوادر بـشرية، لا تـصلح تمامـاً للقيـادة.. قيادة انجازات التنمية، من صناعة وزراعة، واقتصاد، وثقافة، وخلاف ذلك.

وهنا ظهر البون الشاسع، بين ما ارتفع من الأرض إلى السماء بشكل عامودي، وما امتد على وجـه بـشكل أفقـي، وهو ما نعني به بتربية الإنسان.

كنا نملك مدارس ومعاهد من الطراز الإنشائي الأول.

ولكنا لم نكن نملك مدرسين ومناهج تربوية وتعليمية من الطراز الأول أو حتى الثاني..!

كنا نملك أحدث الآلات والمعدات في مجال الزراعة والصناعة والإنتاج.

ولكنا لم نكن نملك من يستطيع تشغيل هذه الآلات والمعدات، ويصونها..

وكان الوعي العقلي والوطني، يلعب في ذلك دوراً هاماً وحيوياً..

أذكر أنني كنت أحضر مع سمو الأمير "عبد الاله بن عبد العزيز أمير منطقة القصيم"، أحتفال "يوم الحصاد" في مزارع شركة القصيم الزراعية، وكان من ضمن فقرات البرنامج، أن يصعد سمو الأمير "عبد الاله" إلى واحدة من الحصادات الضخمة، لتفقدها، والإطلاع على سير عملها، وبالفعل تم ذلك، وكان سائق الحصادة استرالياً، فلما فرغ سمو الأمير من تفقد الحصادة، التفت إلى مدير عام الشركة الزراعية وكان أيامها "الدكتور يوسف الصهيل" وسأله عن السبب الذي دعا الشركة إلى استخدام سائق استرالي للحصادة، علماً بأن سياقتها وتشغيلها، لا يحتاج إلى سائق استرالي، وأن مواطناً سعودياً بعد تمرين بسيط، يمكن أن يقوم بسياقتها وتشغيلها، فلم يكن من "الدكتور الصهيل" إلا أن قلب شفتيه، ولاذ بالصمت، دون أن يجد جواباً مقنعاً على ذلك..

والجواب واضح في هذه الحادثة...!

لقد كان الجميع يعيشون (صدمة الطفرة).. وكان الجميع لا يقيم حساباً للغد..!

لم يكن الغد وارداً في التقويم العربي السعودي... والذي هو اليوم...!

والأمثلة على ذلك كثرة، ولعل الصحافة السعودية على مدار عشر سنوات ماضية، كانت تثير في كل يوم مشكلة السعودة، ولكنها لم تكن تثير بالقدر نفسه مشكلة (التأهيل السعودي) قبل أن تثير موضوع السعودة.

إن موضوع السعودة قرار يمكن اتخاذه في لحظات وبسطرين اثنين وينتهي كل شيء...!

ولكن المهم ماذا بعد السعودة، وماذا ستكون نتيجة السعودة لأيد لم تؤهل بعد التأهيل المهني والتأهيل العلمي الكافي..

وكنا نخشى على قرار السعودة من أن يصبح مثل قرارات التأميم العربية المعروفة التي كان هدفها سياسياً أكثر منه تنموياً، فالتهم القرار السياسي، الطموح التنموي..!

كنا نقرأ جميعاً المبالغ المذهلة التي كانت ترصد للإنشاء الإسمنتي مقارنة بالمبالغ المرصودة للتدريب، والتأهيل، ورفع القدرات البشرية، والتي كانت أقل بكثير من تلك المبالغ.

كانت مبالغ الإنشاءات الإسمنتية أضعاف المبالغ المرصودة لإنشاء الإنسان العربي السعودي الذي سيشغل ويدير هذه الإنشاءات..

نعم لقد نجحت التنمية في مستوى معين، ولم تحقق نجاحاً ملحوظاً في مستويات أخرى لأسباب سبق ذكرها وشرحها، وكانت شجاعة البحث تقتضي تأكيد هذا الإعتراف من جديد..

السؤال الثاني الذي طرحناه في بداية مقال اليوم كان:

ما هو دور المواطن العربي السعودي في هذا النجاح، أو في هذا الفشل؟

لقد اعتاد الإعلام وصف هذا الدور وصفاً رومانسياً بطولياً، وذلك بهدف زرع الثقة بالنفس في المواطن الـذي كـان في حقيقته وفي معظم أوقاته متفرجاً على هذه الورشة الإنشائية الكبرى التي استمرت خمسة عشر عاماً، أو مـستفيداً من فرصها المادية الهائلة والمتاحة.

كانت أفعال بعض المواطنين في ورشة التنمية الكبرى، توصف على النحو التالي:

- استغلال أكبر قدر ممكن من الفرص المتاحة، والحصول على أكبر قدر من المال عن عـدة طـرق منهـا: العمل كوسيط مقابل عمولة معينة، فكان أغلب رجال الأعمال من مقاولين في شتى المجالات يعملون كوسـطاء، في حين يقوم المقاول الأجنبي بالدور الإنشائي الحقيقي،مما حرم المـواطن فرصـة الاسـتفادة مـن الخبـرات والتجارب العملية المتاحة والتي تساوي أضعاف المال الذي حصل عليه كوسيط.
- استعمال هذا المال، ليس بادخاره، أو استثماره داخل الوطن في مشاريع مختلفة، وعلـى رأسـها المـشاريع الصناعية والزراعية، ولكن بالمضاربة في الأراضي والعقار "داخل الوطن"، وفـي مـشاريع مختلفـة "خـارج الوطن"، وفي مزيد من مظاهر الإستهلاك، والنجومية الإجتماعية، التي وصلت حداً أصـبح فيـه بعـض طلبـة المدارس الثانوية يقودون أو يذهبون إلى المدرسة بسيارات تبلغ قيمة الواحدة منها ربع مليون ريال، وفي الوقـت الذي بلغت فيه الواردات من كافة أنحاء العالم أعلى معدلاتها، فأصبحت الأسواق السعودية بالنـسبة للـسيارات مثلاً ثاني أكبر سوق في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، علماً بأن عدد سكان السعودية يساوي واحد إلـى عشرين من عدد سكان أمريكا.. وكذلك الحال بالنسبة للأكترونيات، والأدوات المنزلية، والعطـور، والملابـس، والأحذية، والأثاث المنزلي، ومواد الديكور، وغير ذلك، في حين ان المعدات الزراعية والصناعية، كانـت أقـل من ذلك بكثير، وكل ذلك قد تم تحت مظلة (الإقتصاد الحر) الذي استغل من قبل الـبعض أبـشع اسـتغلال فـي الإستيراد، وفي ضخ كميات هائلة من الأموال إلى الخارج، لاستعمالها في مشاريع خارجيـة، أو لخزنهـا فـي بنوك العالم المختلفة.
- الوقوف سلبياً، وبشكل مثير للغاية، تجاه كل المبادرات الفردية الهادفة إلى بناء وقيـام اسـتثمارات داخليـة (نستثني من ذلك المبادرات التي قامت بالطبع ونسبتها قليلة جداً قياساً لحجم السيولة التي كانت متوفرة فـي ذلـك الوقت، ولا زالت متوفرة حتى الآن باعتراف معالي وزير المالية فـي تـصريحه الأخيـر لجريـدة الـسياسة الكويتية). ولقد ساعد (نظام الإقتصاد الحر) الذي لم يتمتع بمثيله أي بلد فـي العـالم، لا فـي الـشرق ولا فـي الغرب، ويكاد يكون مدرسة اقتصادية خاصة بالمملكة العربية السعودية، فحتى الدول ذات المرونة الاقتـصادية المتناهية كأمريكا واليابان مثلاً، تضع قيوداً محددة على تدفق الأموال من الداخل والخارج، وتـشدد كثيـراً فـي قضايا الإستيراد، على عكس النظام الإقتصادي السعودي (الحر) الذي يبدي مرونة متناهية ويمنح حريـة نـادرة في هذا المجال..

نقول إن هذا النظام قد دفع كثيراً من رجال الأعمال إلى استغلاله استغلالاً سيئاً، لأنه كان نظامـاً يتـيح ولا يحـرم، يسمح ولا يمنع، يغري ولا يحد، وعندما لا يكون للحرية حدود ولا ضوابط، سيما في مجتمع ينتمي للعـالم الثالـث، تصبح كأكل الحصرم، تضرس له كل الأجيال القادمة، والحقب التالية.

فهل يعني كل ذلك أن المواطن لم يقدم شيئاً للتنمية...؟!

لقد قدم المواطن.. ولكن ما قدمه كان أقل بكثير مما يتوجب عليه أن يقدمه، ولا يأتي قطرة في بحر مما قدمته الدولة التي ظلت، ويبدو أنها ستظل فترة طويلة، هي الممول الرئيسي للسيولة النقدية، والام الرؤوم التي عودت أطفالها دائماً على أن تقوم بالنيابة عنهم في تأمين لقمة العيش، وصيد السمك في حين أن الأطفال كانوا في حاجة شديدة إلى تعلم كيفية صيد الأسماك.. حتى يستطيعوا تأمين لقمة عيشهم بأنفسهم...

رؤية أخرى للحوار

واتسعت دائرة الحوار بدخول الأستاذ عبد ا الحصين "رئيس تحرير جريدة المدينة" الذي كتب بتاريخ ١٩٨٦/١١/١ يقول:

في عدد الأربعاء ١٤٠٧/٢/١٩هـ من جريدة عكاظ طرح الكاتب الأستاذ شاكر النابلسي موضوع الساعة وأسميه موضوع الساعة لأهميته من جهة ولأنه محاولة جادة للتأمل الواقعي في مسيرة التنمية.

والأستاذ شاكر غني عن التعريف بقدر غناه عن الثناء لمساهماته القيمة في إلقاء الضوء على خطوات إنماء الإنسان العربي وتناوله بين الحين والحين لقضايا العالم النامي أو العالم الثالث بالرغم من صعوبة البوح أحياناً، وبالرغم من مظان التعقيد التي تواجه الباحث والمتأمل في شرائح النمو للعالم الثالث. ولقد تساءل الأستاذ شاكر عن موقع الإنسان السعودي من التنمية مشيراً في مقدمة ما طرحه من آراء إلى رأي الأستاذ أياد مدني أو ما أسماه الأستاذ شاكر فيما بعد "صدمة الطفرة"، من خلال قراءة واقعية لحاضرنا كتأكيد لاستمرار المسيرة نحو الغد الأفضل. وأكاد أجزم أن استعمال هذه الكلمات القلائل "ما بعد صدمة الطفرة"، تعبير دقيق يشكل رؤية لواقع ينداح من حولنا أو يحاصر حزماً من تطلعاتنا للعطاء والإستثمار الجيد لكل قنوات التنمية من جهة ومحاولة للحد من ردود الفعل العنيف والمتداخل أو المخيف أحياناً والذي شكل ـ رغبنا أم لم نرغب ـ انقلاباً في أشكال وأنماط الحياة وقد يجوز أن نسميه في بعض الأحيان "انفلاتاً" حاصر رؤيتنا لكل محصلات سنوات البذل بسخاء على إقامة مرافق التنمية من جهة أخرى.

من المؤكد ـ للوهلة الأولى ـ أن رؤية الإنسان العربي المسلم في هذه المنطقة من العالم بكل شموخها، بكل رسوخها الحضاري وبكل أمجادها الإنسانية لم تكن شاملة لكل الأبعاد والسلبيات وردود الفعل وما طرأ على أساليب التربية من تغيير.

أقول هذا النقص في شمول الرؤية قد ساهم في تأخر الإفاقة مما سماه الأستاذ أياد مدني "بالصدمة" لا سيما أننا جميعاً نعرف أن لكل مرحلة تغييراً لابد أن تكون ثمة صدمة والغربيون من خلال دراساتهم أكدوا أن الحضارة صدمة وللعصر التقني المعقد والمتقدم صدمة المهم أن نعرف في مرحلةٍ ما كيف نبدأ.

ولعل هذا ما حاول الأستاذ شاكر النابلسي جاهداً أن يتعمق في تقنينه وتسبيبه.

هل نحن فعلاً في مرحلة تأمل؟

وإذا كانت هذه السنوات أو السنوات الخمس القادمة فعلاً فترة تأمل فما الذي يمكن أن نصل اليه؟

فإذا كان الأستاذ النابلسي ـ مشكوراً قد طرح في استعراض جيد مجموعة من الأسباب وطرح كثيراً من الأسئلة الواضحة أو الصريحة أو الضمنية واشار الى سلبيات ظاهرة الطفرة والى جوانب أخرى كظاهرة الطفرة في المباني والأثاث والأدوات التقنية والأسمنتية.

كما أشار إلى مجموعة أخرى من الظواهر - إذا اتفقنا - على هذه المظاهر هي ظواهر فإن الأستاذ النابلسي قد لمس في تصوري - الجانب الأهم في العطاء الإداري بالإشارة إلى الكوادر الإدارية. فبالرغم من الزخم الهائل في التطوير المظهري لمجموعة من المؤسسات والأجهزة فإن الكوادر البشرية لم يطرأ عليها التحسن الذي يواكب أو يرقى إلى الأشكال الطارئة أو يحقق أقصى الاستفادة منها.

بمعنى آخر فإن عطاء التنمية في سنوات الطفرة ما زال في بعض ملامحه محصوراً بين الشكل والتصور ولم يستوعب نفسياً.

نعم هناك تطور رائع في إمكانيات الخدمة الإنمائية وهناك سخاء رائع صرف على إقامة التجهيزات الأساسية!

لكن أين المواطن في كل هذا الإنجاز الرائع؟

أين وصل الإيماء في عملة التهيئة والبناء النفسي والتربوي وتجديد أو تحديث التأهيل المطلوب للإنسان السعودي لا ننكر أبداً أن هناك محاولات هناك دورات هناك مجموعة من الدراسات ومجاميع من اللجان للدراسة لكنها ما زالت في الغالب في مراحل التهيئة والنظريات.

ما الذي طرأ على المنهج الدراسي لمراحل التعليم العام للبنين وللبنات؟ وما الذي طرأ فعلاً على المنهج الجامعي؟

أين وصلنا في تنفيذ "استراتيجية التعليم العالي" إذا كنا فعلاً قد بدأنا وهذه الجامعات السعودية السبع بكل شموخها وبكل كوادرها القائمة ما زالت تفرز تأهيلاً نظرياً يزيد عن الحاجة وقد يصل بنا يوماً إلى عطالة تفتقر معها إلى الدراسات الطويلة لمعالجة ما قد ينجم عن التكاثر غير المطلوب.

إذا كنا فعلاً في مرحلة تأمل!!

فلا بد أن نغوص في أعماقنا وأن نسأل عن القدرة التربوية والسلوكية للإستفادة من التنمية بالتجاوب الصادق مع منجزاتها بمراجعة أو صياغة كثرة من المفاهيم الخاطئة!

إذا كنا فعلاً في مرحلة تأمل!

فإن هذا يعني أن نتجه إلى المناهج الدراسية نتأملها لنرى أن كل تغيير طرأ على البيئة الاجتماعية بعد سنوات الإنماء العاجلة لم يستطع ان يغير في بناء المناهج لتكون قادرة على مواكبة الواقع بصرف النظر عن التجديد في أساليب المادة والكتاب او محاولة الخروج من دائرة التلقين إلى دوائر الاستيعاب بالتوجه إلى تكوين الخبرة في أذهان النشء.

إذاً فالمنهج الدراسي يفتقر إلى التأمل عندما نكون فعلاً في مرحلة تأمل! أو مراجعة للنفس

إذا كنا فعلاً في مرحلة هامة نلتقط فيها الأنفاس

نفتح من خلالها النوافذ لنسمح للحوار الهادئ والهادف أن ينشر بقع الضوء في حياتنا.

فالتأمل عبادة والبحث عن الحقائق بإضاءة مسالك الرحلة رحلة ما بعد الطفرة. فما أنجزناه في سنوات كان كالمعجزة!!

ما أنجزناه في سنوات لا تتجاوز السبع في كمه وشكله ومضمونه يعتبر تحدياً للزمن واختصاراً له.

وواجبنا اليوم أن لا نتوقف طويلاً في محطة التأمل إلا بقدر ما نكتشف أنفسنا فالزمن لا يتوقف وعلينا أن نعد أنفسنا للمراجعة الدقيقة لوضع الأمور في أنصبتها.

وإذا كان الأستاذ شاكر قد عرض لأنماط من السلوك الاجتماعي كردة فعل وضرب لذلك أمثلة كأساليب الإستهلاك والإهتمام بالمظاهر واساليب الترف والإستنزاف الهائل من خلال استمرار القوة الشرائية واستمرار الاستيراد، والتي أشعر عندها أننا لم نعد قادرين معها على التراجع فإن هذا يؤكد افتقارنا إلى هز أنفسنا من الداخل بإعادة النظر في البيئة النفسية والثقافية والتربوية لجيل الطفرة.

عن هذا يؤكد أهمية طرح البدائل الإنسانية الجادة من خلال التبدل الثقافي الواعي والذي يستقطب الإنسان من خلال شرائح منهجية جديدة للمدرسة الإبتدائية يعمق فيها الولاء للقيم وللأرض ولهذا الكيان.

إن هذا يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في أطر المناهج للمرحلتين المتوسطة والثانوية بدخول مرحلة المنهج التطبيقي العملي - وليس النظري - وفرق شاسع بين الإثنين.

إن هذا يؤكد أهمية التأمل الواثق والمتأني للمناهج الجامعية وقد وصلنا في مسيرة التعليم الجامعي إلى ست جامعات.

والسؤال: يقول وهو المنهج السائد في أكثر الكليات عدداً للطلاب؟

والجواب يؤكد أن أكثر الكليات ما زالت نظرية إذا ما استثنينا كليات الطب والطب المساعد والهندسة والحاسب الآلي والعلوم.

والسؤال يقول أين موقفنا من خطة التنمية البشرية فإذا كان التعليم النظري تنمية فهل ينسجم فعلاً مع متطلبات بعد الطفرة؟

من المؤكد بعد هذا أن المدرسة منظور تربوي وليست مجرد مؤسسة حكومية وأن المدرسة ترجمة أمينة لدور قيادي تنطلق في أسلوب تعاملها من أسس فكرية وتربوية وتقوم على فلسفة.

ونحن نشهد أن الإعلام مثلاً وهو وسيلة رائدة في هذا العصر لابد أن يقوم على قاعدة فلسفية تحدد مفهومه ودوره ورسالته وأساليب تعامله مع الجماهير.

فإن التربية والتعليم لابد أن يسبقهما فلسفة خلقية ونفسية ينطلق منها المنهج وتقوم عليها المعادلة التعليمية.

والتنمية عمل جاد يتوجه إلى عمق الحياة يغير الكثير من مفاهيم البشر.

والتنمية محصلات ضخمة من الإنجاز الحضاري لابد له من أطر تصونه وتحافظ على استمراره ولابد من استنبات هذه الأطر من المجتمع السعودي.

والخطة تؤكد أننا أنهينا مراحل التأسيس ودخلنا مرحلة التشغيل والصيانة!

ومن ثم فلا بد من إيجاد أطر التشغيل من عناصر وطنية بما فيها العمالة الفنية لتكون البديل القادر على الإستمرار.

نحن الآن نقوم بما يشبه التشغيل والصيانة المؤقتة لأننا نعتمد في جل هذه الأعمال على اليد الأجنبية أو العمالة الإسلامية والعربية هذا الإعتماد هو استنزاف لقدرتنا فنحن ندرب العمالة الوافدة لتحسين أدائها وندفع لها مبالغ في صور عملة صعبة تخرج من بلادنا إلى جانب التأمين عليها وقيمة تذاكر السفر والتعويضات الأخرى كالإعاقة والأضرار الأخرى.

فلماذا لا نعيد النظر في بعض التعليم النظري مثلاً كتحويل بعض الكليات إلى كليات متوسطة فنية وتقنية وتدريب.

لماذا تنظم الجامعات برامج لتدريب الشباب بعد الثانوية أو حتى قبل الثانوية مع إيجاد الحوافز المعقولة والمقبولة للإقبال على هذا النوع من الدراسة أو التجريب على أن يمنح الشاب بعد ذلك دبلوماً متوسطاً أو ثانوياً يسمح له بعد سنتين من مواصلة تعليمه الجامعي شريطة أن يلتحق خلال العامين بالمؤسسات الوطنية المسؤولة عن التشغيل والصيانة سواء أكان ذلك في مرفق حكومي أو أهلي.

نعم نحن في ضوء ردود الفعل "لصدمة الطفرة" ـ كما يسميها الأستاذ أياد مدني لم نحاول أن نتحاور من خلال نشر المعاناة التي طرحها أو خلفها التغيير الشكلي.

لم نحاول أن نتلمس حسنا الوطن في قدرة انتمائنا الأصيل وهو حس موجود.

لكنه يظل في حاجة إلى مراجعة نغسل ـ في ضوئها ـ أيدينا ولا أقول ـ أحياناً ـ ضمائرنا ـ مما علق بها مما واجهناه وتحملناه وناءت به أعماقنا أو ضاقت به صدورنا من ركض وقلق وحيرة فهل نفعل؟

وشكراً لأخي شاكر النابلسي على رؤيته وحواره الشيق.

ضرورة العمل التاريخي

وفي ١٩٨٦/١٠/٢٨ وسّع الأستاذ أياد مدني دائرة الحوار فنشر مقالاً آخر في "عكاظ" تحت عنوان "ضرورة العمل التاريخي" قال فيه:

"العمل التاريخي ـ يقول لنا المفكر الجزائري العربي المسلم "مالك بن نبي": ـ بالضرورة من صنع الأشخاص والأفكار والأشياء جميعاً. ومعنى هذا أنه لا يمكن أن يتم عمل تاريخي إذا لم تتوفر صلات ضرورية داخل هذه العوالم الثلاثة لتربط أجزاءها في نطاقها الخاص، وبين هذه العوالم، لتشكل كيانها العام، من أجل عمل مشترك.. هذا الشرط، يستلزم كنتيجة منطقية وجود عالم رابع، هو مجموع العلاقات الاجتماعية الضرورية، أو ما يمكن أن نطلق عليه شبكة العلاقات الإجتماعية.. والمعلوم أن أول عمل يؤديه مجتمع معين في طريق تغيير نفسه، مشروط باكتمال هذه الشبكة من العلاقات.. بيد أن جميع العلاقات السائدة بين الناس تعتبر علاقات ثقافية ـ أي أنها خاضعة لأصول ثقافة معينة، فكل ما يكون صلة من اي نوع في نطاق العوالم الثلاثة، عوالم الأشخاص والأفكار والأشياء أو بينها، هو في الحقيقة علاقة مشروطة بوجود ثقافة، وبالتالي تكون جميع أشكال الاتصال الفكري كالفن أو اللغة علاقة اجتماعية في المقام الأول ففاعلية الأفكار، تخضع لشبكة العلاقات، أي اننا لا يمكن أن نتصور عملاً متجانساً من الأشخاص والأفكار والأشياء دون هذه العلاقات الضرورية .. وهكذا ـ فإن تطور مجتمع ما على أية صورة مسجل كما وكيفاً في شبكة علاقاته..".

هذا النص، الذي أوردناه مطولاً، يعبر أصدق تعبير عن جوهر القضية التي تحاول هذه السطور إثارتها، كاستطراد لمقال سابق نشر في عكاظ في ١٤٠٧/٢/١١ والقضية المعنية تتمحور حول العلاقة بين التنمية الإجتماعية، وبين الثقافة السائدة، وطبيعة التغييرات الإجتماعية الناتجة عن تفاعلهما وذلك في إطار مجتمعنا السعودي العربي المسلم، ومن خلال طروحات مخططات التنمية، وخاصة الخطة الرابعة (١٤٠٥هـ ـ ١٤١٠هـ) على أساس أن هذه الخطط تجسد "رؤية" المجتمع السعودي لنفسه وحاضره ومستقبله.

والخطة واضحة كل الوضوح في تحديد بعض معالم هذه القضية.

فأول ما تحرص الخطة عليه ونجده يتصدر مقدمتها هو التأكيد على أن "مبادئ الإسلام وقواعده - هي الأساس الذي تستند إليه استراتيجيات التنمية، وأهدافها وسياستها. ومن هذا المنطلق، وداخل هذا الإطار فإن الإنسان السعودي، ما زال عليه أن يواجه ويتعامل مع التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغيرات الإجتماعية والثقافية - حيث لا يمكن للثقافة والبنية الإجتماعية أن تنفصلا عن بعضهما.

أي ان هناك بعداً إجتماعياً لأهداف التنمية الشاملة يتمثل من وجهة نظر الخطة - في تنازل رغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاتهم وإمكانياتهم.

فتوسعت فرص التعليم المجاني بكافة مراحله، كما أصبح التدريب متاحاً في مجالات عديدة لكسب المهارات والقدرات التي تساعد على مواجهة مشاكل الحياة، وتوافرت مرافق الخدمات الصحية والمجانية، والخدمات الإجتماعية للمسنين والعجزة وذوي العاهات وأصحاب الدخل المحدود، وأعطي الإسكان اهتماماً خاصاً من خلال القروض والتسهيلات الميسرة..

ويؤكد على ضرورة الإدراك الكامل لدى الجهات المختصة لمدى التأثيرات الجانبية لأنشطتها، وخاصة فيما يتعلق بتقدير الآثار الاجتماعية لبرامجها ومشروعاتها، بجانب المضامين الإجتماعية بعيدة المدى لسياستها بالرغم من ثقة الخطة من أن "الإنسان السعودي قد تعامل تعاملاً واعياً مع العالم الخارجي، واحتك بتقاليده وثقافته فاستطاع من خلال ذلك أن يكتسب خبرات ومعارف عديدة دون الخضوع للممارسات البعيدة عن تقاليده فظلت الثقافة العربية المستندة إلى تعاليم الإسلام سائدة على أوسع نطاق.

بعبارة أخرى فإن التنمية الإجتماعية كما تطرحها الخطة تشمل "الخدمات الصحية والإجتماعي والإعلامية والقضائية والشباب والرياضة وما يتم إنجازه في هذه القطاعات وقطاعات التعليم والتدريب والإسكان من مشروعات وتحث على أهمية التأثير الإجتماعي لمشاريع القطاعات الأخرى، وعبر هذه التنمية الإجتماعية والحرص على تقدير الآثار الاجتماعية لمشاريع التنمية عموماً، يمكن للمجتمع السعودي ان يحافظ على ثقافته المستندة إلى تعاليم الإسلام.

هذا بدوره ينقلنا إلى محاولة تتبع مفهوم الثقافة كما تجئ بها الخطة والمقصود بالخطة في هذا المقال هو الخطة الرابعة على وجه التحديد.

المتأمل لتناول الخطة لموضوع "الثقافة" يلاحظ أن المصطلح يستخدم على عدة مستويات فتارة نجد أن الثقافة تستخدم في سياق دورها الإجتماعي بالتأكيد على أن "ثقافة المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية والعربية وانها تعكس مميزات فنية وفكرية معينة تسير جنباً إلى جنب مع التغيرات التقنية والإقتصادية وتؤثر بشدة في كافة أنشطة المواطنين تقريباً - وإنها - لا ترتبط بالآداب والفنون والعلوم الإنسانية فقط، ولكنها ترتبط أيضاً بالتقاليد وطريقة التفكير التي تنعكس على النظام الاجتماعي ومستويات سلوك الفرد والمجتمع.. وتتيح التغلب على التحديات الناجمة عن التغير الإجتماعي الذي لم يسبق له مثيل وإمكانية عكس روح التفتح العقلي والوعي المتزايد - كما أنها هي التي توجد البيئة المساندة لتنفيذ برامج التنمية.

على مستوى آخر، نجد الخطة تستخدم مصطلح "الثقافة" كشيء أثيري غير مادي - و- كحركة عفوية للعقل الإنساني - لذا فإنه ليس من الممكن ولا المرغوب فيه تخطيط ثقافة بلد ما..".

وفي سياق آخر، نجد ما يؤكد أن الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة قد "أولت أهمية كبرى لنشر الثقافـة عـن طريق تشجيع الإبداع الأدبي والحفاظ على الأماكن الأثرية، وإنشاء المتاحف والعديد مـن المكتبـات - وإن هنـاك تحدياً خاصاً يواجه كل رجال الثقافة والمسؤولين عن الأنشطة الثقافية والفكريـة لأخـذ الـدور الريـادي والقيـادي والسعي بجد لايجاد نهضة ثقافية لإثراء الحياة الفكرية والفنية في البلاد.

إذن فهناك بنية إجتماعية تتأثر بالبعد الإجتماعي لإهداف التنمية الشاملة في المملكة، وهناك "ثقافة" علـى مـستوياتها المختلفة يعمل البعد الاجتماعي على تكريسها ذلك لأنه لا يمكن للثقافة والبنية أن تنفصلا عـن بعـضهما. واذا مـا سلمنا بأن مشاريع التنمية الإجتماعية تمثل عالم "الأشياء" وأن "الثقافة تمثل عالم الإفكار، فإن الأخذ بطرح "مالـك بـن نبي" يستدعي البحث عن العالم الثالث عالم الأشخاص، الذي يصنع مـع عـالم الأشـياء، وعـالم الأفكـار "العمـل التاريخي". بمعنى آخر ما هي معالم "الشخص" الذي يريد البعد الاجتماعي للتنمية، بتفاعله مـع الثقافـة، أن يحـددها ويصل إليها ونحن هنا نستخدم كلمة "شخص" بدلاً من "فرد" آخذين في الاعتبار تمييز "مالك بن نبـي" بـأن الـشخص في ذاته ليس مجرد فرد يكون النوع، وإنما هو الكائن المعقد الذي ينتج حضارة".

بعض هذه المعالم، أو الملامح التي نجدها في ثنايا الخطة، ترسم لنا صـورة "شـخص" بإمكانـه أن يتبنـى انماطـاً مسلكية معنية، ويقوم بأدوار واعية محددة، ويدرك الأهمية القصوى لن تصبح حياته مبنية على عدة أمور. منها:

- التركيز على أهمية العلم والمعرفة لان الحياة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة عليهما والسماح بغير ذلك سيـشكل خطراً على تقدم السعوديين الوظيفي ضمن الإقتصاد الوطني للمملكة.
- الإستخدام الإبداعي للتقنية وتطويع التقنية المستوردة وتطويرها محلياً، ومواجهـة الـصعوبات والمخـاطر فـي الحصول على نتائج الأبحاث الأجنبية.
- التأكيد على أهمية العمل بشكل عام والعمل اليدوي والفني بشكل خاص، فالعمل يجب أن يفهم على أنه ضـرورة ملحة من ضروريات الحياة والتي لا تستقيم بدونه.. وفي مجتمع كالمجتمع السعودي الذي لا توجد فيـه بطالـة قـد ينظر البعض للعمل باعتباره وسيلة لكسب الرزق فقط، كما ينظر أصحاب العمل إلى العمـال علـى أسـاس أنهـم موظفون فقط، ولكن هذه النظرة يجب أن تتغير، ويشكل ذلك تحدياً يواجه هذا الجيل والأجيال القادمة.
- التحدي الذي تمثله ضرورة فهم الإمكانات الجديدة للإستغلال الإبداعي لوقت الفراغ.
- حتمية المبادرة التي على الجيل الحالي أخذها لتطوير النظام التعليمي لن المزيد من التوسـع - وفقـاً للاتجاهـات وللظروف الحالية - سيؤدي إلى زيادة نقاط الضعف الحالية في النظام التعليمي ومضاعفتها.
- ضرورة أن يقوم القطاع الخاص السعودي بالمساهمة الفعالة في التنمية ويواصل جهوده لحشد طاقاته وما يترتـب على ذلك من تعديل وتكيف ملائم لعمليات التنمية وأسلوب أكثر إيجابية للتعاون وتحمل المسؤولية.
- تكيف المؤسسات التقليدية حسب الوظائف المتغيرة التي عليها القيام بها.
- تحديد مسار المجتمعات التقليدية.
- قيام "المجتمع المحلي" بمسؤوليته ومشاركته في التنمية الإجتماعية وتـشجيع رواح البـادرة بـين الأهـالي إلـى المشاركة في برامج التنمية الإجتماعية.

هذه هي إذن عوالم الأشياء والأفكار، والأشخاص التي تتبين من خلال هذا الإستعراض الخـاطف لرؤيـة المجتمـع السعودي لحاضره ومستقبله كما تجسدها خطط التنمية، وخاصة الخطة الرابعة وهو استعراض لابد وأن ينتهـي بنـا إلى سؤال أكبر وأعم وأشمل عن العالم الرابع الذي يتحدث عنه "مالك بن نبي": عـن عـالم العلاقـات الاجتماعيـة الضرورية التي تربط بين هذه العوالم الثلاثة،وتجعل من تفاعلها أمراً ممكنـاً حيـث "لا يمكـن أن نتـصور عمـلاً متجانساً من الأشخاص والأفكار والأشياء دون هذه العلاقات الضرورية ولقد - تحين نهاية مجتمع - وهـو مـتخم بالأشخاص والأفكار والأشياء، كما كان حال المجتمع الإسلامي في الشرق وفي نهاية العصر العباسي وفي المغـرب في نهاية عصر الموحدين - إذا - ما تفككت شبكة العلاقات الإجتماعية نهائياً.

هذا السؤال الحيوي نتركه لمناسبة أخرى، أو لأساتذة آخرين، بإمكانهم غربلة خطـط التنميـة، أو أي طـرح آخـر للرؤية الخاصة بالإنسان السعودي، لتبين تصور هذه الرؤية لشبكة العلاقات الإجتماعيـة، أو النـسيج الـذي يـربط عناصر المجتمع ويحركه في اتجاه اهدافه وطموحاته وآماله.

الخيارات الصعبة

يتفق الأستاذ "أياد مدني" مع كثير من المثقفين العرب، في مقولة أن تنمية أي مجتمع لابد أن تعتمد علـى العناصـر التالية:

القدرات المتوفرة في هذا المجتمع، والتي تستطيع دفع عجلة التنمية إلى الأمام دائماً.

قدرة المجتمع على تطويع واستيعاب التقنية التي يستقدمها، وإن كان لا يبدعها.

نجاح المجتمع في استخدام المنتج والفعال للقدرات المتوفرة فيه، حتى وإن كانت هذه القدرات قليلة العـدد، محـدودة الخبرة، طرية التجربة.

إدراك المجتمع إدراكاً واعياً للإطار النظري لعملية التنمية، والوجهة التي تريـدها والتغيـرات الإجتماعيـة التـي تحدثها.

تفاعل المجتمع مع الثقافة التي تخلفها التنمية والتي يطلق عليها ثقافة التنمية.

قدرة المجتمع على التنبؤ والتحكم في مسارات ونتائج تفاعل المجتمع مع ثقافة التنمية.

الإدراك والوعي إدراكاً تاماً، وواعياً عميقاً، أن كافة العناصر التي تعتمد عليها التنمية لابد لها أن تأتي مـن داخـل رؤية أي مجتمع لذاته، وماضية ومستقبله.

فهل اعتمدت التنمية العربية في السعودية على هذه العناصر..وما هي أهمية هذه العناصر بالنسبة لهذه التنمية.

هذا سؤال يجب أن يطرح بشجاعة تامة، حتى يستطيع الحوار أن يكتسب حيوية واهتماماً من قبـل أكبـر عـدد مـن المهتمين بهموم التنمية ومشاغلها ومشاكلها.

سوف نحاول الإجابة على ذلك السؤال من وجهة نظر كاتب عني في فترة ما بهموم ومـشاكل هـذه التنميـة طيلـة خمسة عشر عاماً مضت، ولازال معنياً بها كلما أتيحت الفرصة، وكلما اضيء نور أخضر، إشـارة لبـدء الحـوار التنموي.

لكن وجهة النظر هذه تظل محدودة منقوصة، إن لم تشارك فيها فئات مختلفة، مـن مجـالات مختلفـة، ومـستويات مختلفة، حتى تكون الإضاءة تامة وشاملة.

إن دعوة الحوار التي قام بها الأستاذ "أياد" كانت دعوة عامة،أراد بها إشراك أكبر عدد ممكن من المتحاورين،وبدون ذلك سوف تظل الإستجابة ذات وجه واحد،وخيط واحد، وضلع واحد، وهذه العبارة ما هي إلا تأكيد للدعوة، وضرورة الإستجابة لها. علماً بأنني على يقين مسبقاً،بأننا نحن العرب عموماً، نعيش منذ أكثر من نصف قرن، في مجتمع تندر فيه الإستجابة ويندر فيه الحصول على رأي في مسألة ما، تطبيقاً للعبارة العربية المعروفة والمتداولة كل يوم آلاف المرات والتي تقول بكل بلاغة وإيجاز "وأنا مالي".

العنصر الأول لنجاح أي تنمية يبنى على القدرات المتوفرة في هذا المجتمع، والتي تستطيع - كما قلنا - دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

لو استعرضنا خطط التنمية الثلاث السابقة، لوجدنا بكل بساطة ووضوح، إن معظم إنجازات هذه الخطط، قد نفذها المال العربي السعودي من جهة، والقدرات الوافدة التي وفدت من العالم العربي، والإسلامي وأوروبا وأمريكا، وشرق آسيا من جهة أخرى.

فهل كان يعني الأستاذ "أياد" بالقدرات الوطنية المتوفرة السعودية أم بالقدرات المتوفرة العربية، إستناداً إلى أن أي بلد عربي مهما صغر أو كبر، ومهما كانت موارده كبيرة أو صغيرة، لا يستطيع في ظل ظروف التنمية المعقدة، أن يقيم مشاريع تنمية اعتماداً على أيدي أبنائه الخاص.

إذا كان الأستاذ "أياد" يعنى بالقدرات المتوفرة من زاوية إقليمية محضة، فليس هناك أي بلد عربي،خاصة دول الخليج، استطاع ان يقيم مشروعاً تنموياً معتمداً في ذلك على الأيدي والقدرات المحلية، وهذا بالطبع لا يعيب اطلاقاً مشاريع التنمية، أو مسيرة التنمية في أي بلد عربي. فالمطلوب بالدرجة الأولى "وهذه حقيقة تاريخية حتمية، يجب أن نعيها جيداً، لأننا نعمل دائماً من أجل المستقبل، ونبني استراتيجية التنمية المنظورة وغير المنظورة على أساس من معطيات المستقبل" تعريب القدرات المتوفرة، ومن ثم سعودتها، أو تمصيرها، أو أردنتها، أو منحها أي جنسية إقليمية أخرى.

الجواب إذن، أن خطط التنمية الثلاث السابقة، جاءت في وقت كانت فيه القدرات العربية الوافدة إلى السعودية ضعيفة، وكانت القدرات السعودية المحلية أكثر ضعفاً، فلم تستطع المشاركة في مسيرة التنمية التي استمرت خمسة عشر عاماً.

بل إن خطط التنمية الثلاث السابقة كانت تعد القدرات والكوادر لكي تشارك مشاركة فعلية في خطة التنمية الرابعة والخامسة، وما بعد ذلك. ومن هنا جاء قول الدكتور القصيبي في كتابه "التنمية وجهاً لوجه".

إننا واجهنا تحدي التنمية بنقص شديد في الكوادر البشرية عموماً.

فهل ستكون خطة التنمية الرابعة أكثر حظاً من خطط التنمية الثلاث السابقة، في مشاركة الكوادر والقدرات العربية والسعودية المحلية.

إن الظروف السياسية والأمنية التي تجتاح العالم العربي، تحول دون مشاركة القدرات العربية مشاركة فعلية في خطط التنمية، ليس في السعودية فقط، ولكن في معظم أنحاء العالم العربي. وإن هذه الظروف السياسية والأمنية، تحول بالتالي دون تطبيق أو محاولة استشراف تنمية عربية موحدة في المستقبل الآتي.

إذن، فنصيب القدرات العربية سوف يكون قليلاً في السنوات فيما لو ظلت الظروف السياسية والأمنية الـسائدة الان، وفيما لو بقيت أسعار البترول وكميات إنتاجه ثابتة على ما هي عليه الان، بحيث تتضاءل فرص العمل أمام القـدرات العربية في السعودية، وفي الخليج عموماً، أكثر فأكثر.

وأما بالنسبة للقدرات المحلية السعودية، فقد توفرت هذه القدرات كماً، ولكنها ظلت في دائرة الشك والخـوف كيفـاً، فيما إذا علمنا أن خطط التنمية الثلاث الماضية، قد عنيت بالدرجة الأولى بالكم من المتخرجين والمؤهلين أكثـر مـن اهتمامها بالكيف ولقد أثير هذا الموضوع عشرات المرات على صفحات الجرائد، وفي الندوات التنموية، إضافة إلـى تخريج آلاف الطلبة الذين لا تحتاج إليهم خطط التنمية المستقبلية كثيراً، لأن تخصصاتهم بعيدة كثيراً عـن القـدرات والمؤهلات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية القادمة التي سوف تتطلب مستويات عالية من الخبرات والقـدرات البـشرية في مجالات الصيانة، والتشغيل، والتسويق، وقبل كل ذلك الإنتاج في سوق سعودية منافسة، وفي أسواق عربية أكثـر تنافساً، وفي سوق عالمية أصبحت المنافسة قاتلة.

إن خطة التنمية الرابعة والخامسة، وما بعد ذلك مطالبة بإعادة النظر كلية في نظام التعلـيم، ونوعيتـه علـى كافـة المستويات والمراحل، ذلك أن التربية والتعليم ـ كما قلنا سابقاً ـ هو عنق الزجاجة الذي تعاني مـن مأزقـه خطـط التنمية المختلفة وحاجتها من القدرات المؤهلة والكوادر ذات الكفاءات العالية.

فكما أن خطط التنمية مطالبة بامتصاص كافة الخريجين على عكس ما يتردد هذه الأيام، بـأن خطـط التنميـة غيـر مجبرة على تشغيل معظم الخريجين. ذلك أن خطط التنمية الثلاث السابقة لم تعلن للملأ بأنها في ١٤٠٦هـ ـ، أو عـام ١٤٠٧هـ أو بعد ذلك لن تستطيع استيعاب إلا تخصصات محددة، وأعداداً محدودة، فلم يكـن هنـاك أيـة دراسـة تسويقية للقدرات المطلوبة مستقبلاً. نقول كما أن خطط التنمية مطالبة بامتصاص كافة الخريجين، فإنها مطالبـة الآن وغداً وبعد غد بإعداد دراسة محكمة عن نوعية القدرات والكفاءات المطلوبة للمستقبل، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ تجنب حدوث بطالة مكشوفة، أو بطالة مقنعة.

٢ ـ تجنب تدريس الفتاة السعودية تخصصات لا تستطيع أن تعمل بها كالهندسة، والاقتصاد، والتجارة وغيرهـا مـن التخصصات وتوجيه الفتاة السعودية إلى دراسة مواد تستطيع العمل بها بعد دراستها والتخرج من كلياتها.

٤ ـ توفير مبالغ طائلة على الوطن، فيما لو علمنا أن الطالب يكلف الدولة حوالي مائة ألف ريال لكي ينهي المرحلـة الثانوية، ويكلف مائتي ألف ريال في المرحلة الجامعية الأدبية، ونصف مليون ريال فـي المرحلـة العلميـة، وهـذه المبالغ كاستثمارات تضيع سدى، وكأنها ترمى في البحر، عندما نصرفها علـى طالـب لا تحتاجـه خطـط التنميـة المستقبلية، ولا تحتاج إلى تخصصه حتى ولو كان هذا التخصص علمياً.

ولو ضربنا هذه المبالغ بأعداد الطلبة الذين تخرجوا ولم يكن لهم مكان في مسيرة التنمية، لكان هـذا المبلـغ ضـخماً ومخيفاً كذلك.

من هنا كان على خطط التنمية الرابعة والخامسة، وما يلي ذلك أن ترصد وتراقب وتضبط الخطة التربويـة رصـداً ومراقبة وضبطاً محكماً، لا مجال للخطأ فيه، ولا مكان للتساهل فيه، ذلك أن الجزء الأكبر من تنفيذ خطـط التنميـة القادمة، سوف يعتمد على أعداد كافية من الأطباء، والمهندسين والفنيين والمدرسـين والمحاسـبين وطلبـة الإدارة

بالإضافة إلى الحرفيين. وإذا لم يتم تأهيل هؤلاء جميعاً تأهيلاً علمياً وتطبيقاً عالياً، فإن خطط التنمية القادمة سوف يكون أمامها خياران كلاهما صعب ومر، في نفس الوقت، وهما:

الإصرار على استعمال الكوادر السعودية المحلية، بالرغم من علمها بعدم قدرتها على التنفيذ الفني لخطة التنمية، والإستمرار إلى خطة أخرى، نتيجة لضعف المستوى العلمي والفني لهذه الكوادر.

استخدام كوادر غير سعودية وغير عربية كذلك، كما تم في الماضي، خاصة بالنسبة للمهن والوظائف التي تتطلب قدراً كبيراً من المهارة العلمية والفنية.

فهل بدأت الخطة الرابعة مثلاً اجراءات حاسمة لتحاشي هذين الخيارين.

أنا لا أملك جواباً على ذلك.. وأنتظر من ينورني بإجابة علمية.

لماذا النهضة لماذا التنمية؟

سوف يظل عنصر القدرات المتوفرة في المجتمع، والتي تستطيع دفع عجلة التنمية إلى الأمام دائماً، من أكبر العناصر وأكثرها أهمية لنجاح أي تنمية، في أي مجتمع.

وهذا العنصر يزداد أهمية من مجتمع لآخر، ومن ظروف تنموية لأخرى.

من الواضح أن القدرات التي نعني بها، والتي يجب أن تكون متوفرة في المجتمع، هي القدرات البشرية والكفاءات البشرية، التي تستطيع أن تحقق التنمية، وتحقق النهضة كذلك.

وبهذه المناسبة، فقد كنت أميل لأسباب كثيرة، أن يطلق على الفترة السابقة "فترة الخمسة عشر عاماً الماضية" فترة "نهضوية" وليس فترة "تنموية" لعدة أسباب منها:

١ ـ إن التغير الذي تم خلال هذه الفترة لم يكن تنمية اقتصادية فقط، أو تنمية شملت معظم قطاعات الحياة العربية في المملكة فكان الأجدى بأن يطلق عليها (نهضة) وليست (تنمية).

٢ ـ أن كلمة (تنمية) هي ترجمة حرفية للكلمة الانجليزية المقابلة لها. وذات العلاقة بمفهوم الدول النامية، أو الدول المتخلفة. وهذا المفهوم يمت إلى التقسيم الإقتصادي الغربي الذي نقل إلينا دون تفكير فيه.

٣ ـ إن التنمية تعني في صحة مفهومها "التغير الاقتصادي فقط" ذلك أن التنمية تعني التكاثر والزيادة في مفهومها الاقتصادي السليم. وهو ما لم تكن تهدف إليه المملكة فقط، بل كانت أهدافها من التنمية أبعد من التكاثر والزيادة، بحيث تصل إلى التغيير، والتجويد، والارتقاء، والإتيان بالإفضل.

فلماذا لا نستبدل كلمة (تنمية) بكلمة (نهضة) حتى تكون التسمية مطابقة للأهداف، والطموحات.

أنا شخصياً سوف أستعمل هذه المسمية في التو.

نعود إلى أهمية القدرات البشرية في دفع عجلة النهضة إلى الأمام، ونلاحظ الإعتبارات الهامة التالية، والتي يجب أن نتنبه لها جيداً.

١ ـ إن حجم سكان المملكة، سوف يظل قليلاً نسبة إلى مساحة الأرض، والموارد الطبيعية، والدخل الوطني والوضع الاقتصادي. لذا فإن مواردها البشرية في هذه الحالة، لابد أن تكون مقدرة تقديراً جيداً ومعنى بها عناية جيدة، حتى نستطيع في المستقبل القريب الإستفادة القصوى من هذه الموارد، ذلك أننا لا نملك فائضاً سكانياً كبقية الشعوب الأخرى لكي نبدده، أو نستغني نهضوياً عن جزء منه.

٢ـ إن مجالات عمل المرأة الحالية التي تشكل تقريباً نصف عدد السكان، يحمل بقية السكان من الذكور مسؤوليات نهضوية إضافية، لا يتحملها هذا القطاع من السكان في البلدان الأخرى.

فالمهندس الزراعي، والكهربائي، والميكانيكي، وكافة فروع الهندسة الأخرى مثلاً تستدعي من العاملين فيها أداء ولجتهاداً مضاعفاً حتى نستطيع سد النقص الحاصل في الكم نتيجة لعدم تمكن المرأة الدخول في هذا المجال مثلاً، وإغلاق اقسام الهندسة الخاصة بالطالبات في كليات جامعات المملكة كما هو معروف.

٣ـ تكافؤ عدد الخريجين من الكليات العلمية المتخصصة مع فرص العمل المتاحة حتى لا نضطر في المستقبل إلى وضع الرجل المناسب في المكان اللامناسب، بحيث يعمل خريجو الكليات العلمية المتخصصة في الشؤون الإدارية أو المالية مثلاً، لعدم وجود فرص عمل لهم في مجالات لختصاصهم، كما نلاحظ ذلك في هذه الأيام، في بعض الدوائر الحكومية، والمصانع، والمستشفيات وخلاف ذلك.

٤ـ إتاحة المناخ العلمي المناسب الذي يهيئ للباحثين والدارسين والمبدعين إمكانات أداء عملهم وإبداع الجديد وتطويره، وإلا أصبح هؤلاء أمام خيارين لا ثالث لهما:

*إما الإصابة بالإحباط الشديد والعمل في وظيفة إدارية أو تقليدية لا يرضونها ولا تفي بطموحاتهم وتطلعاتهم العلمية والإبداعية.

وإما الهجرة إلى الغرب،وقد حدث ذلك في الماضي، وربما نستغرب من هذه الحقائق، ونفاجأ بها.

السعودية لم تستثن من هجرة الكفاءات العربية إلى الغرب، بحثاً عن المناخات العلمية والإبداعية الملائمة.

ففي الوقت الذي كانت هناك هجرة هائلة من كافة أنحاء العالم تقريباً إلى السعودية بحثاً عن فرص العمل، والمال كانت هناك في نفس الوقت هجرة معاكسة من المملكة إلى الغرب، والى أمريكا بالذات ليس بحثاً عن المال، ولكن عن "المناخ" العلمي.

وأمامي الآن تقرير هام كتبه الباحث الأمريكي (آلان فيتشر) عن (هجرة الكفاءات العربية إلى أمريكا) قدمه إلى الندوة الدولية التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة لغربي آسيا "الأكوا" في بيروت عام ١٩٨٠م،يتحدث فيه عن الكفاءات العربية التي هاجرت إلى أمريكا بحثاً عن "المناخات" الملائمة، وذلك خلال المدة الواقعة بين ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧م فيقرر أن أمريكا استقبلت (١٧٧,٥٥٩) عالماً ومهندساً من كافة أنحاء العالم كمهاجرين منهم (١٠٩,٢٥٣) من العالم العربي والباقي من أنحاء مختلفة من العالم ومن الكمية العربية هناك(١١) عالماً ومهندساً سعودياً هاجروا إلى أمريكا في تلك الفترة، وهو ـ بالطبع ـ عدد قليل نسبة إلى العدد العربي العام، ولكن يجب أن نلاحظ أن الفترة الممتدة من ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧م لم تكن فترة جيدة لإنتاج ما يسمى بـ "النخبة العلمية" وإن إنتاج (النخبة العلمية) والتي تمثل المهندسين على مختلف تخصصاتهم، والأطباء وعلماء الفيزياء، والكيمياء، والأحياء، والإقتصاد، والإجتماع، والإدارة، وغير ذلك.. هذا الانتاج لم يتم بغزارة إلا في الفترة الواقعة بين (١٩٧٧ ـ ١٩٨٥م) ولا يوجد لدي أي أرقام عن الهجرة التي تمت خلال هذه الفترة، ولكنها تكون بالتأكيد أقل النسب العربية نتيجة لتوفر فرص العمل والدخل السنوي المرتفع الذي يغري فئة لا بأس بها بالبقاء.

إن هؤلاء العلماء المبدعين هم زبدة "النخبة" العلمية المثقفة وهم المعول عليهم في المستقبل في الإبداع والتقني والإنساني عموماً، ولهذا السبب يهيئ لهم الغرب كل أسباب النجاح، ويفتح لهم الأبواب للدخول، كسباً لعلمهم، وللمال والذي صرف عليهم، وللمال الذي سيأتون به مستقبلاً.

لقد بنى قوة أمريكا العظمى علماء العالم غير الأمريكيين أصلاً - كلمة أطلقها مثقف من العالم الثالث، ويعني بها أن شعوب العالم الثالث، ويعني بها أن شعوب العالم الثالث تحارب نفسها بعلمائها المهاجرين إلى الغرب، وتدع الغرب يسيطر عليها ويستبد بها بمناخ علمي وإبداعي غربي، وبكفاءات ومبدعين من بين صفوف أبنائه.

ان خطط النهضة القادمة مدعوة بشدة إلى توفير هذه المناخات وإلا سوف يكون حالنا حال المسافرين بلا مقاعد، ذلك أن هؤلاء العلماء والمبدعين هم الذين يستطيعون دفع عجلة النهضة إلى الأمام دائماً.

٥ - إن الأمية الأبجدية لا زالت تشكل نسبة عالية في المملكة بالرغم من الجهود المبذولة خلال خطط النهضة الثلاث السابقة.

ففي التقرير الذي أصدره مجلس وزراء العمل والشؤون الإجتماعية بالدول العربية الخليجية عن (الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة) عام ١٩٨٦م، يشير إلى أن نسبة الأمية في المملكة في عام ١٩٨٠م كانت (٤٤,٤%) وهي نسبة مماثلة لمعظم دول الخليج تقريباً.

في حين أن هذه النسبة كانت (٦٦,٣%) في عام ١٩٧٤م.

والقضاء على هذه النسبة - كما تم القضاء عليها نهائياً في اليمن الجنوبي وللمرة الأولى في العالم العربي - ليست مهمة الدولة فقط، ولكنها مهمة وطنية تعني كافة المثقفين الذين يجب أن يقوموا بجزء كبير من هذا العبء، بدلاً من القيام بعمليات واسعة للإغتراب في الماضي، والإغتراب في الحاضر.

٦ - أهمية انتشار الثقافة لخلق جيل مثقف فعلياً قادر على مواجهة التحديات، وقادر على تحمل المسؤوليات في مختلف المواقع.

لقد تبنت خطة النهضة الرابعة مشاريع ثقافية متعددة لكي تعوض النقص الذي تعرضنا له في هذا المجال في الماضي، علماً بأن الثقافة لا تأتي دائماً بقرار، بقدر ما تأتي بنشر الوعي بأهميتها، كمطلب اجتماعي، وكمطلب وطني.

فكما نشرنا الوعي الرياضي والحماس الرياضي فعلينا أن ننشر الوعي الثقافي والحماس الثقافي.

التنمية من منظورها النفسي

في ١٩٨٦/١١/١٢ كتب الأستاذ "محمد العمري"مقالاً في "عكاظ" بعنوان "التنمية من منظورها النفسي" تعقيباً على كل ما سبق فوسع دائرة الحوار أكثر فأكثر، فقال:

لعل من حسن الطالع أن ننبعث في الحديث عن الحالة الراهنة التي نحياها من حيث هي حقيقة وليدة لم يكن لها الوصول إلى شيء من التعادلية المتوخاة إلى الآن.. ونحن حينما نتحدث عن حقائق متحركة فإنه حري بنا ان نكون في وضع إنساني يسمح بالتوازي المعرفي - على الأقل - مع حجم الحركة التي تمثل العامل الأهم في الواقع المتحول من جميع زواياه.. والتي تصب في آخر الأمر لتملأ الإطار التنموي الشامل.. وبعد فإن دعوة الحوار التي ابتدأها الأستاذ [إياد مدني] في عكاظ عدد ٧٤١٣ صفر ١٤٠٧ هـ تحفز على التفاعل ولا تومئ إلى خاتمة من

الامتلاء أو الإحساس بأنها قد استوفت حقها من الحث والتحليل، ذلك أن كلا ينظر إلى محيطه من زاويـة لا أخالهـا تتطابق مع الآخرين في رؤيتهم أو نظراتهم للمحيط ذاته بكل حقائقه المنظورة والمغيبة. على أن النـسيج الإجتمـاعي في كليته لا يكاد يقر له قرار. وهذه الواقعة تفضي بنا إلى القول: بتحقق ديناميكة التغييـر التـي لا يخفـت أوارهـا يوماً.. لكن السؤال الآن هو: هل هي التنمية التي أدت إلى هذه الكثافة في المتغيرات الإنـسانية للواقـع المجتمعـي الشامل، أم إن التتابع الزماني كحقيقة سابقة لنمو المجتمعات هو الذي أفضى إلى هذا الواقع؟

وبعيداً عن اللجوء إلى المرجعية المعرفية أو التحليلية للآخرين، لابد أن ننطلق من نقطة - الذات العامة - للإجابـة على مثل هذه التساؤلات، ذلك أن تلك لذات تمثل النواة الأولى لكل الدوامات التنمويـة التـي تحياهـا المجتمعـات الصناعية (المتقدمة) ذاتها قبل غيرها من مجتمعات الأرض التي لا تبلغ شأوها في الوصول إلى القراريـة المنتجـة والمتنامية في ذات الوقت دون التعرض لحقائق التغريب الشعوري في الذات المستفيدة من حركة التـواتر العلمـي السريع والمذهل.

وإذ نركز على خصوبة الذات - المفردة والجمعية - فإنه يليق بنا أن نخـضع الحيويـة الإنـسانية بكـل خفاياهـا وتألقاتها. أن نخضعها لثراء البعد التربوي - بدءاً - من تاريخيته وجذره النظري والتطبيقي الأبعد.. إذ ان الحقيقـة النمائية للذات لا يمكن أن تتعاظم في المنحى الموجب إلا من خلال المحيط المباشر ويتمثل في - الأسرة والأقـربين - ومن ثم ذلك الأوسع دائرة ويتمثل في - الأطر الاجتماعية - والتخطيطية - بشكل عام وتلـك البديهيـة تفـضي إلى استحضار الإمكانية الحياتية أولاً لأي مجتمع آدمي ليقاس عليها بعد ذلك المستوى المسلكي عموماً والذي يحـدد حجم الإهتمامات والطموحات والآمال. وإذا ما أمنا أن - الإمكانية الحياتية - هي بالتالي ذات بعد متحرك وانتقـالي لارتباطها مباشرة بالبعد الاقتصادي، فإنه يحق لنا القول بتواشح البعدين، التربوي والإقتصادي - في علاقـة متينـة ليس لها انفصام، فهي علاقة توأمية تخدم الوحدة الإنسانية وتنميها أو تغمطها وتسلب منها جذورها إذا ما حـدث أي تنافر أو تشكيك فيها، في الوقت الذي تكون فيه تلك العلاقة ذاتها غير متحققة ولا متناهية إلا مـن خـلال (الفـرد - النموذج)، ذلك أن هو وحده الحقيق بالقدرة على استثمار الحقائق القوية الساكنة وتحويلها إلى بدائل عمليـة ومثمـرة ومتحركة، ومن هذه النقطة بالذات، نقبض على ما يسمى تجاوزاً بصدمة الطفرة - فإن أول ما يتبادر إلى الـذهن أن هذه التسمية ترتبط من خلال تعميمها وتعويمها بكل الدوائر الطبقية لـدينا، ونحـن هنـا بـإزاء تهمـيش لا يـسمح بالموضعية المقنعة أو على الأقل تلك التي تضئ مساحة الحوار بوصفها فتحاً ثنياً لا يمكن لأحدنا ان يغفـل أهميتـه وتأثيريته على المستوى التخطيطي أو ذلك التحفيزي لإيماء إيقاع يومي إلى المستقبلية الفاضلة لإنـسان هـذه الأرض الطيبة. وهي ما نسعى إليه جميعاً. وعلى ذلك فإن الحقيقة الطفروية التي لا تكاد الوحدة الإجتماعية في مجملها تنفـك من إيجابيتها لابد أن يسلط عليها الضوء بشيء من التحليل والصدق والإستكناه الامثل.

إذن فانه لابد أن ننساق إلى تفنيد ما تعارف عليه الناس من فضفاضية هذه الحقيقة لنعمد إلى القول بحتميـة التبـاين، الذي يفضي بدوره إلى التسليم بمبدأ - النسبية - في فهمنا لحدة التحول من شريحة إلى أخرى..

أشار إلى ذلك الأستاذ النابلسي من طرف خفي في استجابته الأولى للحوار. وعليه فإنه لابد أن نعي أن هنـاك مـن لا يجد لمرارة التحول مذاقاً.

كيف؟؟ إن الفجائية الحادة لا تكاد تسمح بشيء من التأمل إلى وقتنا هذا. وذلك يعني حقاً دخولنا في هذه المرحلة العاقلة. ولكنا إذا ما وقفنا على عتبة هذا المفهوم العقلاني المؤثر في خطى البشر وتحديد مساراتهم العملية التطبيقية في حياتهم - من المنظور الخاص والعام - وبالتالي مدى تأثيريته في البنى المجتمعية الفوقية والتحتية على حد سواء، فإننا سنجد ملحمة من محاسبة الذات لذاتها في النطاق الضيق جداً والذي لا يمثل الحقيقة الأوسع التي تتخطى الحالة المفردة إلى أختها التي تمثل الكلية النمائية بكل عقباتها.. ذاك أن انعتاق الفرد من دائرته النفسية القريبة إلى الإهتمامات الخاصة والتركز عليها يفضي به إلى الدائرة الكونية الأشمل.. تلك هي دائرة الروح المطلق الذي تتضافر تطلعاته مع كل الإيقاعات الإنسانية أملاً في تحقق الواقع الذي يخدم الجزء في الكل أو بعبارة أخرى يكفل الحد الأعلى من تعادلية المستوى المعاشي للأفراد قياساً للمتطلبات الملحة في حياتهم.

إن هناك بوناً شاسعاً بين الرؤية الإنسانية للواقع الذي يكتنفها من منظور تخطيطي واستشرافي للقادم في الوقت، وبين أن تكون الحالة المتحققة هي التي تشكل تلك الرؤية أو توجهها.. ولا أخالنا نعمد إلى الميزة الأولى في الذات فنرعاها ونوجهها الوجهة الصحيحة تطلعاً إلى شيء من الإعتمادية على الفكرة الثاقبة، ومن ثم السبق إلى استحضار أسوأ الظروف والتطلع إلى تجاوزها وتحويلها إلى عوامل فاعلة وتحفيزية لكثير من الوقفات السلوكية المنتمية إلى الفعل الجمعي المؤثر. وليس الإرتجاع، أو ما يمكن أن يسمى الإرتكاس إلى داخل الدائرة الخاصة في همها اليومي، أو تأزماتها المتلاحقة التي لا تكاد الذات العامة تخلو من سطوتها.. وهو ما يلاحظ كثيراً على أيما فرد يقع تحت تأثير الفاعلية النهضوية المتسارعة..

والسؤال الآن هو.. ما السبيل إلى مثل هذه السلوكيات التي لا تجنح إلى المكاسب الآنية للذات، على المستوى التنفيذي الدائم؟؟ إنه لابد من الأخذ بالبدائل أو ما يعرف من المنظور الحسابي بكمية الجدوى أو العائد على المدى القريب والبعيد.. فمن غير المعقول أن يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون.. وتلك البدهية القديمة قدم الإنسان ذاته تدعو إلى البحث في ناحية - البعد القيمي - أو الملكة الفردية المتميزة. وإعطائها فسحة من أمرها لتبدع وتعمل بعيداً عن التأطير النفسي أو حتى ذلك الذي لا يمثل طموحها وتطلعها. استناداً إلى أن الديناميكية الذهنية أو العقلية لا يمكن أن تقوم بذاتها وبمعزل عن ظروفها المحيطة المتمثلة في القانونية المهنية بعامة وموقعها من فكر المجتمع، ثم النظرة الإجتماعية - تبعاً لذلك - للعلاقة بين الفرد والآخرين. وعليه فإن العناية بتلك الظروف وإخضاعها لغير قليل من الدراسة والإستقصاء تصبح ضرورة ملحة يمكن من خلالها دفع عجلة النماء خطوات أفضل إلى الأمام.

على أنه حري بنا أن نشير هنا إلى كثير من العوائق والتراكمات التربوية التي قد لا تساعد على تخطي الحقيقة الإتكالية عند مساحة عريضة من الإمكانية البشرية المؤهلة لدينا. فنحن إذا ما عمدنا إلى التخطيط والاستطلاع المستقبلي لضرورات التنمية وبطريقة علمية مدروسة - وهو الذي يحدث الآن وسيحدث لاحقاً.. فإنه بلا شك أننا سنصل إلى تحديد الأهداف والتطلعات من المنظور العام، وتبقى بعد هذه المرحلة الحساسة مرحلة أخرى أكثر حساسية، تلك هي الوسيلة أو مجموع الوسائل التي تحقق هذا الهدف أو ذاك. إذ أن الهدف يختلف تماماً عن الوسيلة لتحقيقه. هذا شيء وتلك خطوة أخرى مختلفة تماماً..

إذن فإنه لابد من الحديث عن المسلك التنموي الأمثل في هذه اللحظة، وذلك ينقلنا من جديد إلى ضرورة التركيز على العملية التنظيمية التأهيلية للوحدة الإنسانية التي تمثل الوسيلة الأهم لتحقيق الأهداف..

فهل ترانا تخطينا تلك العملية المعقدة والمتشابكة التي نكون بدونها كمن ينفخ في جبل ليزحزحه من مكانه..

إن الثوابت لا تتحرك الا بالحقائق الزلزالية.. وتلك الحقائق التي نعنيها هي الحقائق التطبيقية.. التي تتحقق من خلال الرؤى الجمعية التي تقدس العمل وتمتهنه كما تمتهن ضروراتها البيولوجية أو الغذائية.

ولسنا نأتي بجديد إذا ما أولينا العمل الدرجة من الإهتمام. ذاك أننا ندين بالإسلام، وهو دين العمل وهو دين الإتقان، لكن السؤال هو أي عمل نحتاج وما طبيعته وما هي الجدوى التي تتمخض عنه؟؟

وكل الإجابات على سؤال كهذا يمكن القبض عليها من خلال ما خطط وسيخطط من خلال الدراسات التنموية المتوالية، ولست بصدد كهذا - بيد أن هناك أهل اختصاص الذين ما انفكوا يستقرئون المستقبل بكل محاذيره وعائميته المهيبة.

نعود إلى تناول الشوط الذي تحقق على مستوى تسخير التقنية الحديثة - إذا جاز التعبير - لحاجيات التحول.. إذ لا يختلف اثنان على أننا نركن إلى أخطر المواقف الإجتماعية على الإطلاق..

نحن نعمد إلى الراحة وغيرنا هو الذي يعمل، وهو الذي يدير ما نستحضره من تسهيلات العالم في الغالب الأعم. في الوقت الذي نكون فيه بمعزل عن تحويل الطاقة النقدية إلى خبرة وملكة جديدة من حب الفهم والإستطلاع. إذ أن تلك الخبرة هي التي تمثل الثروة التي تتوالد للتتخطى أزمة - الاغتراب الشعوري - بإزاء غلبة الآلة الصماء على وعي الإنسان لدينا وإمكانيته المهنية التي لما تزل في مهدها. وتلك خطوة لا يمكن ان تحقق بغير نظام - التحفيز - الذي يرتبط قوياً بظاهرة الاهتمام - بالبعد القيمي - التي ذكرت في السطور السالفة.

إن محدودية المسافة الزمانية بين الأجيال تشكل نوعاً من التحديات المجتمعية التي لابد من أخذها في الإعتبار أثناء أي من النقاشات التي تدور الآن، ذلك أن التحزبات النفسية في داخل الذات تشكل بعداً فلسفياً هاماً في إدراك المتغيرات الراهنة وما يترتب على ذلك الإدراك من السلوكيات وردود الفعل العامة، التي تتفاعل بدورها مع حركية التغيير إما سلباً وإما ايجاباً. وحينما يكون هناك غير قليل من الشتات الذهني في العقلية الإجتماعية بحيث لا تتمكن من استحضار الحقيقة المتحولة وتتمثلها كما ينبغي، ومن ثم تتعامل معها من خلال أبعادها الموجبة لتستوعبها، فإن الركون إلى الاستسلام والإحساس بالدونية غير الفاعلة سيؤدي - حتماً - إلى نتائج تعوق حركة القناعة بأهمية وضرورة - الإقتحام العلمي - عند الأجيال الحاضرة وتلك التي ستلحق فيما بعد..

إننا ونحن نتحدث عن الظواهر التنموية لابد أن نصل الظاهرة "ايجابيتها وسلبيتها" بالحقيقة الزمانية، استناداً على أن لكل أمة ولكل مجتمع على وجه الخصوص حقيقته المتحولة الخاصة بكل بوادر مخاضها وتأزماتها وتعسر ولاداتها، أو بتعبير آخر مرحلته الإنتقالية التي تقع بين فترتين متباينتين تمام التباين، ونحن هنا وانطلاقاً من هذه البديهية سنرى إلى أي مدى قد تجاوزنا. كل اعتبارات التحول، لدرجة انضغاط المدى الزماني المطلوب، أو المفترض لتحقيق ما نحن فيه الآن والذي يمثل الفاصل بين مرحلتنا السالفة والمرحلة الراهنة، مما أدى إلى كثير من العجز عن الاحتواء المباغت للإنسان الحضري المباغت في المظهرية المجردة من حيثياتها المتعارف عليها من خلال علاقة الفعل بمساحة الوقت المقرر لإنفاذه..

ولعل ضخامة الإنجاز تتجلى من خلال وعينا بأنه ما من نقلة نهضوية عند كل شعوب الأرض الا وكانت دارجة على انفساح زماني ليس بالقصير، أوروبا - مثلاً - كانت قد بدأت نهضتها منذ القرن السادس عشر الميلادي، ومن ثم حق لها الآن أن تعيش عصرها الذهبي الذي فتن بلمعته القاصي والداني، هذا مع الأخذ في الإعتبار الإختلاف الكبير في ظروف التحول هناك عنها لدينا. ولعل في ذلك غير قليل من الكشف عن أنه حينما يتخالف التحفيز الداخلي في الذات الإنسانية عن نظيره الخارجي، ان ذلك لا يدعو إلى كثير دهشة وموقفية تنكرية سالبة، ذلك أنه من السهل حقاً أن نحيل الأرض إلى حضارة شامخة في ماديتها خلال ظرف زماني وجيز، وليس في ذاك كبير أزمة، أما ونحن نخطط لمراحل بشرية موقنة بحتمية التجاوز والتطوير فإن ذلك يحتاج صبراً ووقتاً من التخليط والتجريب ليس بالقصير، ذلك أننا بإزاء التعامل مع أجيال وحقب عمرية لابد أن تحكمنا هي - بدءاً - بظرفها الزماني قبل أن نسيرها نحن بمقال أو حزمة من المقالات، على أن الموضوع واسع الآماد، وأنه لحري بمزيد تناول واهتمام على المستوى الجماعي وعلى المستوى الذهني الجاد قبل هذا وذاك. و الأمر من قبلُ ومن بعدُ.

وقفة متأنية قبل متابعة الحوار

نقطتان اود الإشارة إليهما، قبل متابعة الكتابة حول موضوع "التنمية" و"النهضة".

النقطة الأولى هي ظاهرة عدم الإستجابة التي تعتري ليس المجتمع العربي السعودي، ولكن المجتمع العربي بشكل عام.

لقد توقع الأستاذ "أياد مدني" الذي دعا إلى هذا الحوار، أن تكون الإستجابة لهذا الحوار شديدة جداً، وذلك لعدة أسباب منها:

١ - أن عدد المثقفين المعنيين بقضايا التنمية والنهضة، عدد كبير، سيما وان هذه القضايا لا تخلو من مجالس لهم، أو حديث معهم، أو قراءة منهم، بل إن هموم التنمية والنهضة، هي الهموم التي تخرج المثقفين من عزلتهم عن واقع الحياة والناس والوطن، وتردهم من غربتهم في الماضي، كما قلنا سابقاً.. فلماذا كل هذا الإحجام؟

فأنا لا زلت وحيداً على الساحة. لا صدى للصوت، ولا مرآة للوجه، ولا آثار للأقدام، ولا رجع للصدى.

٢ - إن قضايا التنمية والنهضة هي قاسم مشترك أعظم، بين صانعي القرار ومتلقيه، والمثقفون دائماً يطالبون بالمشاركة في صناعة القرار وخاصة القرار التنموي، والنهضوي، فلماذا يحجمون عن ولوج الباب عندما يفتح لهم؟

لقد تولد عن قضايا التنمية والنهضة، قضايا أخرى أهمها، وعلى رأسها، بل وأخطرها، قضية عدم الإستجابة. وهذه القضية ليست جديدة على هذا المجتمع - كلما قلنا - وليست جديدة على المجتمع العربي. والشواهد على ذلك كثيرة، والأسباب في نفس الوقت ليست خافية، ولكنها غير صحيحة في معظم الأحيان، وأهم هذه الشواهد:

ان إحصائيات كثيرة تمت في العالم العربي، تشير إلى أن نسبة كبيرة من الذين منحوا حق إبداء الرأي، ضمن مؤسسات عامة مختلفة، لم يمارسوا حقهم في إبداء هذا الرأي.

ان المؤسسات العربية - وهي محدودة - المعنية باستطلاع الرأي العام العربي، حول موضوع ونقطة ما، تعاني من عدم الإستجابة معاناة مخزية.

ان الصحافة عندما تخطط لإستطلاع الرأي العام في قضية ما، تصاب بخيبة أمل شـديدة، نتيجـة لعـدم الإسـتجابة، وآخر هذه "الفضائح" ما قامت به مجلة "المجلة" في شهر نوفمبر ١٩٨٦ من استطلاع الرأي العـام العربـي، حـول قضايا الوحدة، والحرب، والسلام،وخلاف ذلك، فوزعت "٢٠٠٠" استمارة استبيان، ولم يصلها غيـر "٥٠٠" اسـتمارة فكانت الإستجابة بواقع (٢٥%) فقط أي أن ٢٥% من الشعب العربي هو الذي يجرؤ على الادلاء برأيه.

إذن ما فائدة الحرية التي يطالب بها المثقفون ليل نهار على أعمدة الـصحف والمجـلات، وعلـى المنـابر، وفـي الندوات؟

ما هي فائدة هذه الحرية، إذا كنا لا نمارسها عندما نمنحها. وما فائدة فتح الأبواب إذا كنا نحجـم عـن الـدخول، أو الخروج، أو المرور عبرها؟

ظاهرة غريبة حقاً، جديرة بالرصد والدراسة والتقويم.

هل هي أزمة ثقة؟

هل هي تبلد في الشعور؟؟

هل هي تسليم بما هو واقع؟

هل هي اللامبالاة العربية المتعارف عليها؟

هل هي عقدة نفسية نتيجة حقب طويلة من القمع، والإضطهاد، وكتم الأنفاس..؟

ربما تكون واحدة من هذه المعطيات.. وربما تكون كل هذه المعطيات مجتمعة.

ولكن بالرغم من كل شيء، فإن الأرقام التي نشرتها مجلة "المجلة" في هذا الصدد، تشير إلى أن الشعب العربي فـي السعودية، كان من أكثر الشعوب العربية استجابة لذلك الإستبيان، بنسبة وصلت إلى (٦٦%) وهذه نـسبة ذات بـارق أمل كبير، في أن يصبح هذا المجتمع على مستوى كبير من الإستجابة التي نرجو أن تنسحب علـى دعـوة الحـوار القائم الآن على هذه الصفحة، وفي هذه الجريدة..

*والشاهد الأخير على عدم الإستجابة، إنني شخصياً خضت تجارب كثيرة في هذا الموضوع، منـذ ثـلاث أو أربـع سنوات.

أولها عندما كتبت "سعودية الغد الممكن" في حلقات على صفحات "عكاظ" ثم نشرتها "تهامة" في كتاب عـام ١٩٨٥م، ففي كل حلقة من حلقات هذه الدراسة التنموية، كانت هناك دعوة إلى الحوار التنموي، والمشاركة في تصور "سـعدية الغد الممكن" ولكن الإستجابة كانت معدومة إلى حد الصفر.

وثانيها عندما كتبت بحثاً تربوياً في حلقات على صفحات "عكاظ" أيضاً، تحت عنوان "عند الإمتحان قد يـسقط الكـفء وينجح الكسلان" وهو البحث الأول من نوعه في العالم العربي عن الإمتحانات المدرسـية، ومـدى مـساهمتها فـي تخريج أجيال متلقية وليست مبدعة. تلقّن ولا تعلم، تجتر ولا تبدع، تُكرر ولا تكوّن، تتفرج ولا تشارك، تـستهلك ولا تنتج، تُمنح ولا تُطالب.

وفي كل حلقة من هذا البحث الذي نشر من خلال خمس عشرة حلقة كانت هناك عبارة تقول:

إن هذا البحث في حد ذاته دعوة إلى مناقشة هذه الظاهرة الهامة والخطيرة في حياتنا وهي ظاهرة أخلاقيـة بالدرجـة الأولى كما عبر عنها "طه حسين" في عام (١٩٣٨م) في كتابه العاصفة "مستقبل الثقافـة المـصرية" والمطلـوب أن يساهم أكبر عدد من المثقفين في هذا النقاش.. وبالرغم من ذلك لم يستجب أحد لهذه الدعوة.

كان المثقفون مشغولين بما هو أهم من ذلك.

كانوا مشغلين بظاهرة "مايكل جاكسون" في ذاك الوقت وكانوا مشغولين بتتبع أخبـار "عـدنان خاشـقجي" والتعليـق عليها، وكانوا مشغولين بالمنافسة القائمة بين "محمد عبده" و"طلال مداح"إضافة إلى همـوم وقـضايا أكثـر حيويـة وسخونة من ظاهرة الإمتحانات المدرسية وأثرها في الثقافة العربية المعاصرة؟!

وثالثها عندما كتبت الدراسة النقدية في "الشرق الأوسط" عن "نزار قباني - الضوء .. واللعبـة" ثـم عـن "محمـود درويش - مجنون التراب" وأشرت فيهما إلى أن هاتين الدراستين تنتميان إلى "المنهج الملحمي" فـي النقـد والـذي يستدعي أن يشارك فيه مجموعة كبيرة من القراء على غرار "المنشدين" في الفنون الملحمية، ولـم يـستجب أحـد..

وكان الزملاء يقولون لي:

"لا تندهي، ما في حدا - تكراراً لجملة المطربة فيروز، التي ترددها في أغنيتها المـشهورة منـذ سـنوات، عنوانـاً للغياب العربي.. غياب الوعي العربي، عن معظم مظاهر الحياة العربية المعاصرة.

***

هذه هي النقطة الأولى التي وددت الإشارة إليها، وهي نقطة تقلقني كثيراً، وتشعرني وكأنني "المهموم" الوحيـد، فـي مثل هذه المواضيع، أو كأنني "المتوهم" الوحيد أيضاً.

فقليل من الاستجابة أيها السادة.. قليل من الدفء في الشتاء القادم.. على حد تعبير "فرانسواز ساغان".

***

إن كلمة التنمية تمت إلى التقسيم الإقتصادي الغربي الذي نقل إلينا، وهي تعني التكاثر والزيادة، أكثـر ممـا تعنـي التجويد، والإرتقاء، والتي هي من مظاهر النهضة أكثر من أن تكون من مظاهر التنمية.

فليس من الضرورة أن تكون التنمية إرتقاءً دائماً، أو تجويداً دائماً. فكلمة "تنمية" تطلق علـى كـل مظـاهر الزيـادة والتكاثر الإيجابية والسلبية.

فنقول مثلاً، "تنمية الموارد البشرية" ونقول في نفس الوقت "تنمية الشعور بالعـداوة، والكراهيـة، أو تنميـة ظـاهرة الغش" ونقول كذلك "تنمية ظاهرة المضاربة العقارية" أو "تنمية السلبية وعدم الإستجابة".

وكلها مظاهر سلبية. في حين أن النهضة بالايجاب فقط ودائماً.

هذه واحدة. أما الثانية، فليس شرطاً أن يعتمد النمو الإقتصادي على معدلات النمـو المرتفعـة ثقافيـاً واجتماعيـاً. فمناطق كثيرة من العالم في الشرق الأوسط وأمريكا وهبت ثروات طبيعية، وضعتها في مصاف أغنى الـدول، دون أن يسبق ذلك معدلات مرتفعة في النمو الثقافي والإجتماعي، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحـدة، ثـم جـاءت دول الخليج، والدول المنتجة للبترول عموماً. فالإستثناء وارد، وبشكل واسع.

والثالثة: إن التنمية الإقتصادية تأتي في دور النتائج وليس في عداد الأسس. فهذا قول له مـن شـواهد العـصر مـا ينقضه والشاهد الأول مرة أخرى، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي مكنتها عوامل طبيعية معينـة مـن امـتلاك

المال واستثماره في بناء اقتصادي قوي، مكنها بالتالي من "استيراد" التكنولوجيا وجلب علمائها وأمـركتهم، وتحقيـق معدلات مرتفعة اجتماعياً،وعلمياً،وثقافياً، فيما بعد.

والأمثلة الأخرى كثيرة. ولا زال الباب مفتوحاً لمزيد من الحوار حول هذه النقطة.

كانت هذه الوقفة ضرورية قبل أن نتابع الحوار.

التنمية الثقافية الهم الأكبر

عود على بدء..

وعودة أخرى إلى العناصر الأساسية في "نهضة" أي شعب من الشعوب، والتي تتلخص مـرة أخـرى فـي النقـاط التالية:

*القدرات المتوفرة في هذا المجتمع.

*قدرة المجتمع على تطويع واستيعاب التقنية.

*إدراك المجتمع إدراكاً واعياً لعملية النهضة.

*تفاعل المجتمع مع الثقافة التي تخلفها النهضة.

*قدرة المجتمع على التحكم في نتائج ثقافة النهضة.

*الإدراك الواعي بكافة العناصر التي تعتمد عليها النهضة. والتي لابد أن تأتي من داخل رؤيـة أي مجتمـع لذاتـه، وماضيه، ومستقبله.

وتحدثنا في حلقة سابقة عن أهمية القدرات المتوفرة في هذا المجتمع، وقلنا إننا يجب أن نتنبه إلى قيمة هـذه القـدرات ونستغلها أكبر استغلال، لأسباب أوجزناها فيما يلي:

*صغر حجم سكان المملكة.

*محدودية مجالات عمل المرأة.

*وجود نسبة أمية أبجدية كانت في عام ١٩٨٠ حوالي (٤٤,٥%).

ثم شرحنا أهم العوامل التي تؤدي إلى استغلال القدرات البشرية أفضل استغلال، وحصرناها بالعوامل التالية:

١ ـ تكافؤ عدد الخريجين مع فرص العمل المتاحة، وتنظيم التوازن اللازم لذلك.

٢ ـ إتاحة المناخ العلمي المناسب والملائم للإبداع، والإبتكار.

٣ ـ القضاء على الامية، وقلنا بأنها "مهمة المثقفين" بالدرجة الأولى.

٤ ـ صقل جيل مثقف فعلياً على مواجهة التحديات، وقادر على تحمل مسؤوليات النهضة، في مختلف المواقع.

ثم إنتهينا إلى أن صقل جيل مثقف قادر فعلياً على مواجهة التحديات، يأتي بنشر الـوعي الـوطني بأهميـة الثقافـة، ودورها في الحفاظ على منجزات النهضة، واستغلالها الاستغلال الأمثل.

فكما نشرنا الوعي الرياضي والحماس الرياضي، فعلينا أن ننشر الوعي والحماس للثقافة أيضاً.

فكيف تنظر (الخطة الرابعة) إلى الثقافة، وما هي أهدافها لنشر الوعي الثقافي، وكيف يمكن تحقيق ذلك...؟!

نعم ثلاثة أسئلة في سؤال واحد:

*المنهج الثقافي في (الخطة الرابعة).

*أهداف هذا المنهج.
*كيفية تحقيق هذه الأهداف.
ومناقشة ذلك فيما بعد.
وقبل كتابة حرف واحد في هذا الموضوع، أود الإشارة سريعاً إلى أنه بالرغم من مضي سنة ونيف على بدء الخطـة الرابعة، إلا أن هذه النقاط الثلاث لم تُناقش بتاتاً على أي منبر من منابر الثقافة في البلاد، سـواء كـان هـذا المنبـر داخل الجامعات، أو في النوادي الأدبية، أو في قاعات الدرس المختلفة. وإن النوادي الأدبية، وهي المعنيـة بالدرجـة الأولى بهذه القضية الحيوية، والتي تتصل بمستقبل الثقافة العربية في المملكة إتصالاً وثيقـاً، لـم يعـن لهـا دعـوة المثقفين من الداخل والخارج لمناقشة خطة الثقافة، وكيفية تحقيقها لأهدافها. في حين كانت أنشطة هذه النوادي علـى تعددها، منصبة على مواضيع مكررة، وقضايا غريبة، هموم ثقافية غير مستعجلة، يمكن تأجيلها إلـى حـين. وهـذه النوادي المنتشرة في طول البلاد وعرضها، تعتبر بؤرة النشاط الثقافي، وملتقى كل اتجاهات الثقافة، ومنبر هام، بـدأ يؤثر تأثيراً ملحوظاً في توجيه الثقافة في البلاد.
فما هو تفسير ذلك..؟!
سؤال مطروح للنقاش، وقضية فرعية تستأهل فتح حوار منفصل بشأنها. لأنها تشير بوضـوح إلـى مـدى إسـتجابة المثقفين للتخطيط الثقافي، وتفاعلهم معه، ومساعدته على تنفيذ أهدافه. إذ أنه بدون هذا التفاعـل، يـصعب الوصـول إلى الأهداف المرسومة، والآمال المرجوة.
نعود إلى المنهج الثقافي في (الخطة الرابعة).
فبعد أن تربط الخطة بين ثقافة هذا البلد والحضارة الإسلامية والعربية، وهو ربط مُسّلم به، تفهم الثقافـة علـى أنهـا حركة عفوية للعقل الإنساني، لذا فإنها ترى بأنه ليس من الممكن ولا المرغوب فيه تخطيط ثقافة بلد ما.
- فهل كانت الثقافة في يوم ما حركة عفوية للعقل الإنساني حقاً؟ بمعنى تركها تنبـت بحريـة تامـة، ولهـذا تنفـي (الخطة) أية تدخل من جانبها في طبيعة الثقافة لهذا البلد، وفي نموها أيضاً.
وهل أرادت (الخطة الرابعة) بذلك إستبعاد فكرة الإلزام الثقافي، والتمسك بفكرة الإلتزام الثقافي..؟!
لم تشرح الخطة ذلك..!
ولم يشرح أحد من المثقفين هذه النقطة الغامضة للناس وللمستفيدين من إنجازات هذه الخطة.
***
دعونا نشرح بإيجاز، منهج أية دولة في خطة الثقافة، وما نعتقد بأنه منهج الخطة الرابعة المشار اليه، بل ربما يكـون المنهج الثقافي لكافة الخطط التي تأتي بعد ذلك.
إن الدولة - أية دولة - لا تستطيع مطلقاً أن تكون منتجة للثقافة، وتنوب عن المفكرين والأدباء والفنـانين والعلمـاء في القدرة الخلاقة على الإبداع والنتاج الثقافي.
كذلك، فإن الدولة - اية دولة - لا تستطيع أن تتنصل كلية من مضمون الثقافة السائدة فـي بلـدها، لأنهـا ضـامنة للنظام الإجتماعي.
كذلك، فإن الدولة - اية دولة - عليها أن تلعب دور الوسيط الطبيعي في إبداع الثقافة واستيعابها.

كذلك، فإن الدولة ـ أية دولة ـ يجب أن تكون حافزاً لإعطاء الأشكال الثقافية وظيفتها الإنسانية في تنميـة الأفـراد والشخصية الإنسانية.

وهذه النقاط، هي مجمل نقاط (إعلان يوجاكارتا) والأثنتي والثلاثين توصية التي رافقت ذلك الإعـلان الـذي نظمتـه (اليونسكو) والذي جاء بمثابة منهج ثقافي عام لشعوب الدول النامية اللامنحازة إلى الشرق أو الغرب.

إن التخطيط الثقافي، أو المنهج الثقافي في أية خطة "تنمية" أو "نهضة" شاملة، يجب أن لا يفهم منـه فـرض أفكـار معينة أو مناهج فكرية معينة، أو مدارس أدبية وفنية معينة بدلالة أن الأدب العربي في السعودية مـثلاً، تتمثـل فيـه كافة المدارس الأدبية، وأن الفن التشكيلي في المملكة، تتمثل فيه مختلف المدارس الفنية في العالم، دون تـدخل مـن الدولة، بحظر هذه المدرسة، أو السماح لمدرسة أخرى.

فالذي يعني الثقافة من التخطيط هو الجزء المتعلق بالتجهيزات والوسائل التي تسهل المشاركة والإبداع، هذا الإبـداع الذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه، على حد تعبير أمانويل دارس خبير التخطيط الثقافي باليونسكو، والـذي كتـب كتابـات هامة عن التنمية الثقافية في آسيا بالذات.

إذن، الخطة الرابعة، لن تبتدع ثقافة جديدة، بقدر ما ستنظم ثقافة قائمة فإذا كان هذا دورها بالفعل، فإن أهم ما سـتقوم به نحو الثقافة ـ في رأينا ـ هو ما يلي:

١ ـ توفير المال والخدمات اللازمة للثقافة.

٢ ـ إيجاد موارد الثقافة الغالية والنادرة وتسهيل الحصول عليها.

٣ ـ توفير المعلومات وأيضاح الإختيارات المعروضة، مما يسهل وعي العوامل الإجتماعية.

ويعترف (داس) بأن خطط التنمية الثقافية في آسيا، بشكل عام، حدث لا يعدله أي حدث في التـاريخ، ذلـك أن عمـل الدولة الأساسي، حتى وقت قريب، كان يتناول فقط النظام الإجتماعي، والإقتصادي، والعلاقات الخارجية، والـدفاع، وكانت الثقافة تتطور تبعاً للأفكار والمبادلات الخاصة التي كانت تدعهما المناسـبات والإعانـات الماليـة الرسـمية والخاصة.

إلا أن أهمية الثقافة ودروها الأساسي في بناء المجتمع ووعي الدول النامية بهذا الدور، حـتّم علـى الـدول، إيجـاد خطط تنمية للثقافة لتحقيق الأغراض التالية:

١ ـ إدخال السياسة الثقافية في التخطيط الشامل.

٢ ـ قيام الدول لتبعاتها في المجال الثقافي.

٣ ـ الإعتراف بدور التنمية الثقافية في تعميق الوعي الوطني والمساهمة في إعداد ثقافة وطنية، تـستجيب لتطلعـات المواطنين.

٤ ـ الحاجة لإدخال العلم في الثقافة ولدراسة تحول الثقافة تحت تأثير العلم والتقنية.

٥ ـ عدم فصل برامج محو الأمية الأبجدية عن التنمية الثقافية.

فهل من أجل هذا كله، ستُعنى الخطة الرابعة للنهضة بالتنمية الثقافية.. وكيف يمكن ذلك..؟!

أسئلة الشجر الكثيفة

إذا كانت خطة "النهضة الرابعة" قد اعتبرت نفسها بمثابة خطة ثقافية بالدرجة الأولى، فسيترتب على ذلك أن تحقق الأغراض المناطة بأي خطة ثقافية، وهذه الأغراض هي:

١ ـ ادخال السياسة الثقافية في التخطيط الشامل.

٢ ـ قيام الدولة لتبعاتها في المجال الثقافي.

٣ ـ الإعتراف بدور الثقافة في تعميق الوعي الوطني والمساهمة في إعداد ثقافة وطنية، تستجيب لتطلعات المواطنين.

٤ ـ الحاجة لإدخال العلم في الثقافة لدراسة تحول الثقافة تحت تأثير العلم والتقنية.

٥ ـ عدم فصل برامج محو الأمية الأبجدية عن التنمية الثقافية.

إن هذه العناصر الخمسة، لا تعمل منفصلة، كما أنها في نفس الوقت عناصر لا تتجزأ. إنها بمثابة الحواس الخمس التي تستعمل في قيادة أي مركبة مثلاً.

فلكي تتم قيادة مركبة ما، لابد من استعمال كافة الحواس، حتى الحواس التي يخيل للمرء أنها غير ضرورية. ذلك أن كافة هذه العناصر يجب أن تؤدي عملاً ثقافياً واحداً متناسقاً، وهو ما يسمى بالتنمية الثقافية.

فهل تحقق ذلك في الخطط الثلاث الماضية، وكيف يمكن تحقيق ذلك في الخطة الرابعة؟

إن الإستعراض السريع التالي لأبعاد هذا العمل الثقافي المناط بأي خطة ثقافية سوف يحاول الإجابة على هذا السؤال.

فلكي يتم تحقيق العناصر الخمسة التي ذكرناها قبل قليل، علينا أن نقرأ تجارب الشعوب الأخرى الثقافية، وكيفية تحقيقها لخططها الثقافية، كما يجب علينا أن نستنير بقرارات وتوصيات وندوات هيئة عالمية كبيرة كهيئة "اليونسكو" أن واقع العالم الثالث، يكاد يكون واحداً، كما أن ظروف وعوائق ومتطلبات الخطط الثقافية تكاد تكون واحدة.

إن هذه الخطط الثقافية التي تمت في أنحاء متفرقة من العالم الثالث اتبعت الأساليب التالية لتحقيق العناصر الخمسة السابقة:

١ ـ تبني سياسة التربية المستمرة

فمن المعروف أن أنظمة التعليم القائمة في معظم دول العالم الثالث ومنها السعودية أنظمة لا تتناسب والطموحات المستقبلية لهذا البلد، الذي يريد أن يحقق لنفسه مكاناً مناسباً في عالم الصناعة وعالم الزراعة، وعالم العلوم عامة، لكي يحقق الإكتفاء الذاتي، والذي يعتبر أساساً رئيسياً من أسس الاستقلال الوطني، والحرية الوطنية.

فسياسة التربية المستمرة، غير مأخوذ بها، والتي تفترض تطبيق الفنون التشكيلية، والبصرية، والمهن الحرفية، كعناصر ضرورية للتربية.

فالمعلم في أساسه التاريخي رجل تطبيقي. ورجل حرفي وليس مربياً نظرياً فقط، وهذا الأساس قائم منذ أيام الحضارة الإغريقية، وحتى الآن. ولقب "المعلم" الذي يطلق الآن على رئيس عمال الورشة، أية ورشة كانت، لم يأت من فراغ، وإنما جاء من أهمية هذا الرجل في التربية المستمرة، وفي التربية التطبيقية بالذات.

إن أهمية التربية التطبيقية في الخطط الثقافية، فرضت في بعض الدول أن يكون "المدرس" صاحب مهنة: نجار، سباك، كهربائي، دهان، الخ، حتى يستطيع ان يعلم الطلبة علماً تطبيقياً. ذلك أن دور التربية ليس تخريج حملة

شهادات فقط، ولكن تخريج أجيال تستطيع "العمل" و"العمل المجدي" وهذا سوف يحد إلى حد كبير من التعليم النظري الذي بدأت تأخذ به بعض جامعات المملكة، وتتحول أكثر فأكثر إلى التعليم التطبيقي.

وهذا يستدعي بالتالي ان يكون في كل مدرسة من مدارسنا ورشة عامة يتعلم فيها الطلبة العلوم التطبيقية التي يدرسون نظرياتهم في الكتب.

فهل لدينا ذلك، لكي نستطيع تحقيق العناصر الأساسية الخمسة للخطة الثقافية؟

هذه خطوة أساسية، لكي يتحول جزء كبير من طلابنا من ببغاوات تلقن النظريات ثم ترددها، إلى مبدعين يتلقون العلم ثم يطبقونه، ويبتكرون منه، ويبدعون من نظرياته.

كذلك فإن التعليم المدرسي، لا يبدي اهتماماً كبيراً للوسط البيئي، والمحيط الإجتماعي، والثقافي - كما توصي هيئة اليونسكو بذلك - وفي حالة تطبيق التربية المستمرة داخل المدرسة وخارجها، فإن هذا الإهتمام سيزداد، وبالتالي فإن التركيز على الفرد سيزداد أيضاً بعيداً عن النظام. إذ أن التربية المستمرة خارج المدرسة وداخلها سوف تتيح الفرصة لكل الأعمار والإمكانيات للإنخراط في التربية والتعليم التطبيقي، وبالتالي سوف يشترط في المعلم أن يكون حرفياً بالدرجة الأولى لكي يعلم كافة الأعمار والمستويات.

٢- إن اية خطة ثقافية، لابد لها من منفذين، وإلا أصبحت حبراً على ورق. وبما أن الخطط الثقافية - على عكس باقي الخطط الأخرى - تعتمد بالدرجة الأولى على "إمكانية الأفراد الوطنيين الذاتية" أكثر من اعتمادها على توفر المال فقط، بدلالة أن دولاً فقيرة في العالم الثالث، استطاعت أن تحقق خططاً ثقافية ناجحة، بإمكانات مالية متواضعة جداً فإن هذه الخطط تحتاج إلى كوادر بشرية ذات كفاءات غالية نظريا وتطبيقياً، لكي تستطيع تحقيق الأهداف، وأهم هذه الكفاءات هي "المشرفون الثقافيون" الذين يكرسون وقتهم على إقامة جسر دائم بين المدرسة والشارع وبين الطلبة والسكان، في إطار الحياة اليومية العامة.

كذلك فإن خطة الثقافة التي بدأت عام ١٤٠٦هـ ومضى عليها حتى الآن عام ونيف، تحتاج إلى معلمين مؤهلين تأهيلاً يختلف عن التأهيل الحالي للمعلمين الموجودين حالياً، والساعين إلى الخلاص من المنهج الدراسي بأسرع وقت ممكن، بالتي هي أحسن، أو بالتالي هي أسوأ، بفهم وبغير فهم، مما يجعلنا ننتظر كارثة ثقافية محققة بعد التخرج من الجامعة، هذه الكارثة التي بدأت تتضح معالمها مع بداية تخرج الأفواج الجديدة من الجامعات التي دخلت المدرسة مع بداية الطفرة في منتصف السبعينات الميلادية، وتعلمت على أيد غير متخصصة في معظمها، وغير منتمية إنتماء وطنياً في معظمها، وكان همها أن تحصل من خلال التربية على فرص مالية شبيهة للفرص التي أتيحت لقطاع العقار والمقاولات.

وهذا هو التحدي الكبير - في رأيي - لخطة التنمية الثقافية الحالية، والذي يتلخص في الإجابة على السؤال التالي:

- من الذي سيحقق خطة التنمية الثقافية، كما رسم لها أن تكون، وكما ينبغي ان تكون؟
- هل هو طاقم التعليم الحالي، الذي كان موجوداً في الخطة الثانية والثالثة؟
- هل هو جيل الخريجين الجدد الذي تلقى تربية وتعليماً مماثلاً تماماً للتربية والتعليم القائمين حالياً، واللذين يشك في قدرتهما على تحقيق خطة تنموية ثقافية ناجحة بالمقاييس التي تكلمنا عنها قبل قليل.

ـ هل نأتي بطاقم من المستقدمين العرب لتحقيق ذلك؟ وإذا وافقنا على ذلك، هل سنجد هذا الطاقم في العالم العربـي، أم سنأتي بمدرسين جاءونا في السنوات الماضية، وأخرجوا لنا ما بين أيدينا الآن من عناصـر بـشرية لا تـصلح إلا للتوظيف الحكومي؟

ـ هل نبدأ بانتقاء العناصر الجيدة من الطاقم التربوي الحالي ونعده إعداداً سريعاً ليكون نواة طاقم تعليم تطبيقي جيـد ينفذ ما يمكن تنفيذه من الخطة؟

ـ أم نعتبر هذه الخطة بمثابة خطة إعداد كوادر صالحة ومناسبة لتنفيذ خطة ثقافية، تبدأ من فجـر عـام ١٤١٠هـ ـ، بـدلاً مـن أن نقـضي وقتـاً طـويلاً فـي تنفيـذ خطـة ثقافيـة بـدون كـوادر مؤهلـة كافيـة.

ـ أم ننتهز هذه الفرصة فرصة الأربع السنوات القادمة، لنؤكد من جديد على دور الثقافة بشكل عام، وذلـك بالقيـام بخطوات حاسمة وسريعة تعيد للثقافة أهميتها في بناء المجتمع، وتتمثل في النقاط التالية:

١ ـ التأسيس للتعليم التطبيقي، واتخاذ قرار فتح ورش في كافة المدارس.

٢ ـ قرار فتح مكتبة عامة في كل مدرسة، وفي كل معهد، وفي كل كلية، وفي كل مؤسسة تعليمية.

٣ ـ قرار فتح مكتبة عامة في كل مدينة، في كل قرية.

٤ ـ قرار فتح مكتبة عامة في كل دائرة حكومية.

٥ ـ وضع قرار تشجيع وشراء الكتاب السعودي موضع التنفيذ الفعلي التطبيقي الصارم.

٦ ـ إعادة النظر في برامج التلفزيون والإذاعة وانتهاج سياسة إعلامية تربوية تعليمية تطبيقيـة، بـدلاً مـن سياسـة إعلامية ترفيهية وتلقينية.

٧ ـ تبنى حملة وطنية شاملة للقضاء على الأمية الأبجدية قضاءً تاماً، خلال السنوات الأربع القادمـة، يـشترك فيهـا الجميع، وتعلن نتائجها شهراً فشهر، وكأننا نحارب وباء صحياً خطيراً، وهو كذلك بالفعل.

٨ ـ إنشاء دار نشر حكومية لنشر وبيع الكتاب السعودي والعربي بأرخص الأسعار كما هو معمول به فـي بعـض البلدان العربية.

٩ ـ رفع مخصصات المشاريع الثقافية بشكل عام، ورصد مزيد من المكافآت السخية للإبداع الفني أسـوة بالإبـداع الرياضي، والكروي بشكل خاص.

وغير ذلك من الوسائل التي لو تحققت وأتت أكلها سوف تجيب على أسئلة كثيرة وعلى رأسـها سـؤال هـل حـدث التغيير أم لم يحدث في الخمس عشرة سنة الماضية، كما تجيب على أسئلة ماهية التغيير، هل هو مثلاً زيـادة أرقـام الإستيراد أم الوعي الإستهلاكي؟ هل هو عدد الخريجين أم نوعيتهم؟ هل هو ركوب طائرات "الـداكوتا" أم ركـوب "الجامبو"؟ هل هو انتقال جامعة الملك سعود من الملز إلى الدرعية أم تطوير المناهج الدراسية لمواجهـة متطلبـات النهضة؟ هل هو سعودة البنوك أم توسيع وتجويد الخدمات البنكية بحيث تشارك في الـدعم المـالي لكـل قطاعـات الإنتاج؟ هل هو الأسرة الكبيرة المتقاربة، أم هو الأسرة الصغيرة المتباعدة؟ هل هو فتح فروع متعـددة فـي أنحـاء المملكة للشركات والبيوتات التجارية العريقة، أم هو تغير مفهوم التجارة من بيع وشراء إلى بيـع وشـراء وتنميـة كوادر بشرية ومساهمة تنموية في البناء الوطني؟

أسئلة حائرة كثيرة من الصعب الإجابة عليها الآن، سيما وأن الإجابة النهضوية لا زالت في سطورها الأولى.

ينبوع جديد من الإستجابة

بعد المداخلتين اللتين قدمهما الأستاذان "عبد ا الحصين"، و"محمد العمري" تلبية لدعوة الحوار، واستجابة لمشاركة المثقفين في "حوار التنمية" نشر الدكتور "منير حسن علي" مداخلة في "عكاظ" في ٨٦/١٢/٧ قال فيها:

أتابع باهتمام كبير مقالات الأستاذ شاكر النابلسي التي تنشر في عكاظ ويناقش فيها موضوع التنمية محاولاً تقويم التجربة الإيمانية التي خضناها في خلال سنوات الطفرة وبصفة خاصة مدى مساهمة المواطن السعودي نفسه في هذه الجهود الإنمائية وقد أعجبت بالأسلوب الصريح والصادق الذي يعالج به الأستاذ شاكر هذا الموضوع الشائك وهو أسلوب نحن في أشد الحاجة إليه إن أردنا الإستفادة الإيجابية من تجاربنا السابقة.. كذلك تابعت مقالات الأستاذ أياد مدني عن نفس الموضوع والتي أعتقد أنها تكمل بشكل ما كتابات الأستاذ شاكر.. وعند قراءة مقالات الأستاذين طرأت لي عدة ملاحظات أود أن أشارك القارئ الكريم في ملاحظتين منها ونظراً لضيق المجال سأذكر الملاحظة الأولى في هذا المقال وسأبقي الملاحظة الثانية لأناقشها في مقال قادم بإذن ا .

ما اريد مناقشته في هذا المقال هو ما ذكره الأستاذ أياد مدني في مقاله المنشور في عكاظ بتاريخ ١٤٠٧/٢/٢٥هـ ـ حيث ذكر رأي المفكر الجزائري مالك بن نبي الذي يرى بأن العمل التاريخي له ثلاثة مقومات رئيسية وهي: الأفكار، الأشخاص، والأشياء ويربط ما بينها عامل رابع وهو العلاقات الإجتماعية واستعرض الأستاذ أياد ما ورد في خطة التنمية الرابعة عن المقومات الثلاثة الرئيسية وأنهى مقاله متسائلاً عن ماهية شبكة العلاقات الإجتماعية الموجودة في مجتمعنا وأحب أن أضيف هنا فأقول بأنه لكي تتم العملية الإنمائية فإننا نحتاج (حسب وجهة نظري المتواضعة) إلى عنصر رابع أشمل وأوسع من مفهوم شبكة العلاقات الإجتماعية ألا وهو المناخ المساعد على التنمية وهو المناخ الذي يفجر طاقات الأفراد ويستغل قدراتهم ويحفزهم على بذل أقصى جهد ممكن في العملية الإنمائية وبدون هذا المناخ تظل عوامل ومقومات التنمية السالفة الذكر كما هي، عوامل عاطلة وغير مستغلة لا تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج نشاطات إنمائية حقيقية تؤدي للتطور الإجتماعي والنمو الإقتصادي للمجتمع.

ويمكن تشبيه المناخ المساعد على التنمية (وأرجو أن يعذرني القارئ الكريم على بساطة هذا التشبيه الذي يوضح رغم بساطته أهمية توفير المناخ المساعد على التنمية) بالحرارة اللازمة لطبخ الطعام فبدون هذه الحرارة ستبقى مكونات الطعام كما هي مهما طال بقاؤها في الاناء بل إنها مع الزمن قد تفسد إن لم يستفد منها في مدة زمنية معينة فلا بد لهذه المواد من حرارة مناسبة تؤدي إلى تفاعلها مع بعضها البعض لتعطي لنا طعاماً لذيذاً ومفيداً.. وهكذا مقومات التنمية لابد لها من المناخ المناسب الذي يسهل تفاعلها مع بعضها البعض.. فالأجهزة والآلات .. الطرق.. المباني والكفاءات والقدرات البشرية ستبقى كما هي عوامل قليلة الفائدة حتى يتوفر لها المناخ المناسب الذي يسهل اندماجها مع بعضها البعض لتنتج نشاطات إنمائية حقيقية.

وقد يتساءل القارئ الكريم قائلاً ما هو المناخ المساعد على التنمية إذن؟

في الحقيقة لا يمكن لشخص واحد وفي هذا الحيز الضيق أن يجيب على هذا السؤال بالدقة والشمولية المطلوبتين ولكنني سأشير هنا إلى جانب واحد من الجوانب المتعددة التي تكوّن المناخ المساعد على التنمية ألا وهو جانب تقويم.. جهود ونشاطات أفراد المجتمع كل في تخصصه والمعايير المستخدمة في ذلك التقويم حيث أرى بأن التقويم

السليم لجهود أفراد المجتمع ومكافأة كل فرد بحسب جهده ضروري ومهم للعملية الإنمائية لأنه يمثل الوسيلة التي نستطيع بها تحفيز الأفراد وحثهم على بذل الجهد الشاق اللازم للنشاطات الإنمائية..

وسأوضح ما أريد قوله في السطور التالية:

إن لمجتمعنا كأي مجتمع إنساني آخر قواعد ومعايير تحكم سلوك أفراده ويحاول المجتمع (أي مجتمع) بواسطة هذه المعايير أن يشجع الأفراد على القيام بالنشاطات والعمال التي تساهم في تطوره وتقدمه وأن يمنعهم من الإتيان بالأعمال التي تضر المجتمع أو على الأقل التي تساهم في تطوره ولذلك نجد في كل المجتمعات قواعد تدعو الفرد للأمانة.. للإخلاص للعمل الجاد.. للبعد عن النفاق.. للإلتزام بالأنظمة.. الخ.. وعادة ما يخصص المجتمع مكافآت مادية ومعنوية بأشكال متعددة لأعضائه لتشجيعهم على الالتزام بهذه القواعد فمثلاً كلما تفانى الفرد في عمله وكلما بذل جهداً أكبر كلما تقدم في مجال عمله وحصل على المكافآت المادية والمعنوية "علاوات.. مكافآت استثنائية..".

ونحن في مجتمعنا لدينا مثل هذه القواعد والمعايير الواضحة والمعلنة وتعاليم ديننا الحنيف مليئة بهذه القواعد والإرشادات إلا أننا مع الأسف وكنتيجة سلبية لسنوات الطفرة ولاختلاطنا مع أفراد من مجتمعات أخرى اكتسبنا منهم عادات غير سليمة لم نعد نكافئ الأشخاص الذين يلتزمون بهذه القواعد والمعايير بالشكل المناسب الذي يشجعهم على الإستمرار في التزامهم هذا كما يشجع الآخرين على أن يحذو حذوهم.

لقد أصبحنا لا نكافئ المجد.. الأمين.. الصادق.. وصاحب الجهد الأوفر وإنما نكافئ الشخص غير الكفؤ، المنافق، الشخص الذي يفوق في تقديم الخدمات الشخصية لرؤسائه وليس الذي يتفوق في عمله، الشخص السلب الذي لا يرغب في المبادرة أو في الإصلاح وإنما الشخص الذي كل همه البقاء في منصبه بصرف النظر عن ماذا أنتج وبماذا أفاد الآخرين.

هل هذا معقول؟ هل نكافئ مثل هؤلاء الأشخاص؟ نعم.. إننا نفعل ذلك عندما نعطي المناصب لأشخاص ليس نتيجة لكفاءاتهم وجهدهم المتميز وإنما لأسباب أخرى. كأن يكونوا أصدقاءنا.. أقرباءنا أو أننا نرتاح لهم نفسياً.. أو لأنهم لا يسببون أي إزعاج لنا نظراً لسلبيتهم وعدم رغبتهم في الإصلاح.. أو لأنهم يؤدون لنا خدمات شخصية.. ونفعل ذلك عندما نسحب المناصب من أشخاص ليس لأنهم غير أكفاء وإنما لأنهم حاولوا التغيير والإصلاح أو التزموا بالأنظمة ولم ينصاعوا لطلب الرؤساء بمخالفة هذه الأنظمة تنفيذاً لرغبة هؤلاء الرؤساء في تحقيق مصالح شخصية خاصة بهم.

وهكذا وبأفعالنا هذه نعطي إشارات واضحة للآخرين وخاصة للجيل الجديد الذي بدأ العمل معنا حديثاً بأن التقدم في العمل والحصول على المكافآت بأنواعها ليس بالجهد الشاق وبالنشاط المتميز (حيث أن هناك الكثير من العاملين النشيطين الذين أفنوا أنفسهم في أعمالهم ومع ذلك لم يتقدموا للأمام ولم يحصلوا على وظائف رئيسية) ولا بالإقتراحات البناءة ولا الأمانة أو الكفاءة، وإنما بأشياء أخرى.

وهكذا يتعلمون بأنهم إن أرادوا التطور والتقدم في أعمالهم فما عليهم إلا معرفة ما هي هذه الأعمال الأخرى التي يجب أن يقوموا بها أما العمل الجاد والجهد المتميز فليتركوه لأنه لن يفيدهم وتكون النتيجة القضاء على الطاقات الكامنة في الأفراد أو على الأقل إهدارها وعدم استغلالها.

إن مثل هذا المناخ لن يفجر طاقات الأفراد ولن يحفزهم ويشجعهم على بذل أقصى جهد ممكن وهو ما تحتاج إليه النشاطات الإنمائية.. فالتنمية لا تتم بالأجهزة والآلات ولإمكانيات المادية فقط وإنما تتم بعمل وجهد الأفراد الذين يحولون هذه الإمكانيات إلى روافد تساهم في تطور وتقدم المجتمع ولنا في اليابان أحسن مثال.. فاليابان دولة فقيرة في مواردها الإقتصادية سواء معدنية أو زراعية فهي فقيرة في كل شيء حتى في مساحة أرضها الضيقة ولكنها كانت غنية بشعبها ومواطنيها الذين حولوها في سنوات قليلة من دولة مهزومة محطمة إلى قوة صناعية واقتصادية رئيسية في العالم.

مسؤولية المعرفة والتغيير الإجتماعي الجديد

تحدثنا عن الخطوات الحاسمة والسريعة التي يتوجب على خطة النهضة الرابعة أن تتخذها، لكي تؤكد دور الثقافة الحيوي في بناء المجتمع، والتي تمثلت في تسع نقاط ذكرناها بإيجاز شديد فيما سبق.

وهذه الخطوات تشكل في الواقع جزءاً صغيراً مما يجب عمله نحو الثقافة بشكل عام، ويبقى الجزء الأكبر المناط بخطة النهضة، هو الجزء المتعلق بتوعية المجتمع بأهمية الثقافة ودورها الأساسي والحيوي في بناء المجتمع.

إن هذه التوعية لا تتم بين يوم وليلة كما أنها ليست قراراً يتخذ في لحظة لينفذ بعدها فوراً وينتهي كل شيء.

الوعي في الثقافة هو كالوعي الصحي كالوعي الإجتماعي يتطلب إجراءات طويلة الأمد لأنه تربية قبل كل شيء.

تربية الوطن، وتربية المواطنين، على حب المعرفة وطلبها في أي مكان وفي أي زمان.

تربية الوطن وتربية المواطنين على أن الإنسان لا يقوم إلا بعمله، وأن العمل لا يتم ولا يتقن إلا إذا كان المرء على جانب معين من الثقافة وأن المعرفة يجب أن تكون المقياس الأكبر في التقويم، والتصنيف والمكافآة والتقدير.

وأن المجتمع ككل يجب ان يكون تياراً نهرياً واحداً، ساعياً إلى المعرفة وأسبابها ووسائلها.

وأن لا أمل للمجتمع في استمراره في الحياة الكريمة المستقبلة، إلا بأخذه بالمعرفة وأسبابها، ووسائلها وحرصه عليها.

وأن المجتمع يجب أن يكون شجاعاً لكي يكون عارفاً ومثقفاً، فالمجتمع الذي يخشى على نفسه من الأمراض نتيجة لتعرضه لتيارات المعرفة هو مجتمع تصعب عليه المعرفة، ولا يستطيع حملها أو تحمل مسؤلياتها.

فالمعرفة مسؤولية قبل كل شيء.

وأن خطة الدولة من خلال خططها الماضية والقادمة ترمي في المدى البعيد إلى جعل هذا الوطن مركز إشعاع فكري وثقافي ومعرفي، كما كان عليه في صدر الإسلام. فكل الإمكانات متوفرة لذلك ولا ينقصه غير الوعي بالدور التأريخي، والوعي بأهمية هذا الدور ومن ثم الوعي بأن المعرفة والثقافة هي الطريق المؤدية إلى الوعي بالدور التأريخي.

لقد تخطى هذا المجتمع خلال العشرين سنة الماضية مرحلة الخوف من أفكار الآخرين، والخشية من الرأي الآخر.

إن نظرة واحدة على ما يتداول في الأسواق من كم هائل من المطبوعات المختلفة العربية والغربية، يعطينا صورة كاملة عن مدى الشجاعة التي نتمتع فيها الان، في استيعاب الرأي الآخر، ووجهة النظر المختلفة.

ففي أسواق المملكة الان، وعلى رفوف مكتباتها آلاف الصفحات التي ربما لا تتفق وعناصر الثقافة الرسمية ولو أراد أي ناشر سعودي أن ينشر محلياً ما يباع في الأسواق المحلية من مطبوعات لما استطاع ذلك لأنه يدرك تماماً

الفرق بين الثقافة الرسمية والثقافة المستوردة وأن الثقافة المستوردة وإن كانت لا تتفق معه تماماً إلا أن ذلك لا يعني رفضها.

هذا هامش جيد من الحرية وهذا هامش جيد من التوعية بأهمية الثقافة وهامش جيد من لحترام الرأي الآخر، وهو خطوة على الطريق إلى الأمام. وهو جهد وواقع، تشكل مع خطط النهضة السابقة.

فلا يعقل مثلاً أن أملك أحدث المطارات في العالم، وأنا لا زلت ضيق الأفق بالسماح بمرور أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعارف.

ولا يعقل أن أملك أحدث المستشفيات، ولا زلت أحجر على الثقافة الصحية، والمعارف الطبية وأكثرها خدشاً للحياء العام.

فلا يعقل أن أملك عدداً محترماً من الجامعات والمعاهد العلمية والتجهيزات العلمية ومكتباتي في هذه الجامعات لا زالت متواضعة ومصادر معرفتي لا زالت متواضعة، ومحدودة وضيقة أحياناً.

ففي صيف عام ١٩٨٥ سافرت إلى أمريكا بغرض إلحاق أبنائي في دورة صيفية بجامعة "ستانفورد" الشهيرة في كاليفورنيا، ودهشت من أن عظمة وشهرة هذه الجامعة قد بنيت على أساس أن هذه الجامعة تملك مكتبة فيها عشرة ملايين كتاب وإن هذه الجامعة تشترك في مائة ألف دورية يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية. وإن الجامعات الأخرى المشهورة في أمريكا كجامعة "هارفارد" "وكامبرديج" "وديوك" وغيرها من الجامعات الشهيرة، لا تقل عن ذلك كثيراً. ومن هنا كان خريجو هذه الجامعات من أبرز الرجالات في مختلف القطاعات في أمريكا وخارجها، لا لشيء، ولكن لأنهم وضعوا في نهر غزير من المعلومات، ومصادرها، ووسائلها. فبقدر ما تملك من معلومات بقدر ما تكون قوياً وصلباً وصعب الاهتزاز والتقلب بسرعة.

المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٦ تختلف بنيوياً عما كانت عليه عام ١٩٦٦ مثلاً، أي قبل عشرين عاماً.

هناك تغيرات لجتماعية غير مرصودة تماماً حصلت وتحققت بالفعل، وهي تغيرات حتمت التغير الثقافي وسمحت بالتالي لقسط أوفر من المعرفة والثقافة لكي يُتدفق ويُستوعب.

لاحظوا التغيرات الإجتماعية التي رصدها "مارك هيلر"، "ناداف سافران"، في التقرير الذي أصدرته جامعة "هارفارد" ضمن سلسلة "أوراق الشرق الأوسط" عام ١٩٨٥ تحت عنوان "الطبعة المتوسطة الجديدة في السعودية" والذي يذكر التغيرات الإجتماعية التالية ذات المدلولات المختلفة:

١ـ زاد عدد العمال من ٧١٢,٨٠٠ عامل في عام ١٩٦٥ إلى ١,٣٧٩,٥٠٠ عامل في عام ١٩٨٥.

٢ـ ارتفع عدد موظفي الدولة إلى ٤٢١ ألف موظف عام ١٩٨٥ بعد أن كان ٤٤ ألف موظف في عام ١٩٦٥.

٣ـ ارتفع عدد الطلبة في ثلاث جامعات "الملك عبد العزيز، الملك سعود، البترول والمعادن" من ٣٦١٤ طالباً في عام ١٩٦٥ إلى ٣٠٥٢٠٥ طلاب في عام ١٩٨٠.

٤ـ زاد عدد الطبقة الوسطى "موظفون ـ أساتذة ـ ضباط" خلال عشرين سنة ماضية بمعدل ١١٣,٢٠٠ شخص عما كان عليه قبل هذه الفترة.

هذا هو التغير الإجتماعي الحقيقي الذي تم والذي يجب أن نلتفت إليه جيداً. إنه تغير بنيوي واضح.

لقد تحول قسم كبير من الأميين إلى قراء.

وتحول قسم كبير من أبناء التجار إلى اساتذة في المعاهد العليا والجامعات.

وتحول قسم كبير من بنات صغار التجار وصغار الموظفين إلى مدرسات وطبيبات ومشرفات اجتماعيات وعاملات في الأدب والصحافة.

واصبح لدينا كوادر فاعلة في مجال الإعلام والصحافة والأدب والفنون التشكيلية وقيادة المرافق المختلفة، وتغير المجتمع خلال هذه المدة تغيراً كبيراً في بنيته التحتية وأصبح يتطلع برغبة كبيرة نحو التغير الفوقي أي تغير البنية الثقافية، الذي بدأ كما قلنا منذ سنوات عن طريق إحداث هامش جيد من الإستعداد لتقبل الرأي الآخر.. وأنا الآن أكتب هذه الأسطر في هذا الجو، وفي هذا الهامش من الإستعداد والتقبل والقبول.

السؤال المهم الآن.. وهو في الواقع سؤال سألني إياه مجموعة كبيرة من المثقفين الغربيين والمثقفين اليابانيين على وجه الخصوص والذي يقول:

*هل تعتقد أن التغير الاجتماعي الذي تم في البنية الإجتماعية قد صاحبه تغير ثقافي بنفس المقدار وكيف ترى المستقبل؟

كانت إجابتي تتلخص فيما يلي:

١ـ التغير الإجتماعي هو نتيجة حتمية للتغير الثقافي وإن التغير الثقافي يحدث أولاً ثم يتبعه التغير الاجتماعي فلو لم يحدث تغير ثقافي لما حدث التغير الاجتماعي. فكيف يمكن للمرء أن يتحول من فقير جاهل إلى ميسور متعلم، دون أن يتحول ثقافياً، طبعاً هناك حالات شاذة (أثرياء الحرب، والعقار، والطفرات الاقتصادية) ولكن تبقى القاعدة هي كما قلنا.

٢ـ إن الثقافة التي أنتجت التغير الإجتماعي الحالي عليها أن تنمو وتتطور مع نمو وتطور التغير الإجتماعي ذاته. فالنمو لا يتوقف والتطور لا يتوقف عند حد. ففي كل يوم يتقدم التغير الإجتماعي خطوة إلى الأمام وعلى الثقافة أن تلاحق في نموه وتطوره.

٣ـ إن خطط التنمية الثقافية القادمة مطالبة بترسيخ الوعي الثقافي وضرورته وأهميته، سيما وأنها أصبحت تعمل في جو مواطنة راشد وواع، ولمواطنين راشدين وواعين يسمعون كثيراً ويشاهدون كثيراً، ويسافرون كثيراً، ويختلطون بالشعوب كثيراً ويدركون تجاربهم، ويميزون بين تجارب الشعوب الناجحة والتجارب الفاشلة.

لقد أصبحت خطط التنمية تعمل في مجتمع نهض الآن وتفتح عقله بعد أن رحل عشرات الآلاف من أبنائه إلى أنحاء مختلفة من العالم وعادوا بالعلم والمعرفة والتجارب المختلفة.

لقد أختلف المتلقي ـ كما يقول علماء الإجتماع ـ واقتضى أن يكون الدرس بالتالي مختلفاً.

ولعل من أهم مظاهر هذا الدرس، هو الوعي بأهمية الثقافة وتأكيد هذه الأهمية فعلاً، وعملاً، وممارسة، لا شعاراً، ولا زينة، ولا تظاهراً.

نهجر الأسئلة فتأتي رغماً عنا

التغير الإجتماعي الكبير الذي رصدناه، لم يكن واقعة مفاجأة، بقدر ما كان اكتشافه هو المفاجأة ليس للقراء فقط، ولكن لمجموعة كبيرة من الكتّاب والمثقفين أيضاً.

والمفاجأة في الإكتشاف، كان مصدرها أن معظم الكتّاب والأدباء لا يعوا بالضبط ماذا يدور داخل المجتمع من تغيرات. لذا فإن ما يكتب من "موضوعات" قصصية وروائية الان، هو ما كان يكتب قبل عشرين عاماً تقريباً، والتقدم الذي تم في هذا الموضوع هو تقدم شكلي تكنيكي، في حين أن الموضوعات المعالجة بقيت كما هي عليه منذ عشرين عاماً أو تزيد قليلاً.

وهذا الكلام ليس جديداً. لقد قلته في كتابيّ: (لكي لا ينبت الشوك في أدينا - شهادات في الحياة السعودية المعاصرة)، و(سعودية الغد الممكن).

وهذا جزء كبير من سلبية المثقفين التي نعاني منها جميعاً، وتعاني منها خطط النهضة، التي تسير وحدها، تخطط، وتنفذ، وتتلقى ردود الفعل، وتناقش نفسها، وتعكس ما حققته على نفسها، في حين ان المثقفين مشغولون عنها في أمور أخرى سبق وعرضناها فيما مضى.

لا أدري أن جاز الحكم على معظم النتاج الثقافي السعودي (قصة، رواية، شعر فنون تشكيلية) المعاصر والحديث، بأنه يفتقد كثيراً إلى المعالجة الإجتماعية المحلية التي ترقى به إلى أن يصبح نتاجاً عربياً رفيعاً أولاً، ونتاجاً عالمياً مرموقاً ثانياً.

إننا نبحث عن التغيرات الإجتماعية التي طرأت على المجتمع العربي السعودي خلال السنوات العشرين الماضية في الثقافة العربية السعودية الحديثة فلا نجدها، ونجد بدلاً منها تهويمات، رومانسية، وبكائيات مجهولة الهوية، وعودة إلى خطى "أمرؤ القيس"، وسقاطات غامضة، وصراعات مع مجهول. لذا فقد استطاعت مدارس نقدية معينة كالبنيوية، والألسنية، والشكلانية، والأسلوبية، أن تجد لها مرتعاً خصباً جداً في النتاج الأدبي العربي الحديث في السعودية، ذلك لأن مثل هذا النتاج المفرغ من القضايا والمضامين الإجتماعية يوفر لها حقلاً غنياً تحصد منه إنتاجاً نقدياً كبيراً.

في حين أن مدراس نقدية أخرى هامة، كالواقعية، وكالواقعية الإجتماعية، وكالتاريخية، وكالبيئية، لا تجد لها ما تعمل فيه عملها النقدي، لأن لا شيء حتى الآن تم طرحه، ولا شيء حتى الآن تم رصده، ولا شيء حتى الآن تم تصويره، وإنتاجه كأدب عربي جديد في السعودية.

وهكذا يريد المثقفون - وباختيارهم هم - أن يكونوا خارج حركة التأريخ العربي السعودي، لأنهم أهملوا من حسابهم كل ما يحيط بهم من تغيرات إجتماعية ضخمة، تعتبر بالنسبة لأدباء آخرين مادة أدبية ذات زخم لا حدود له.

- فما هي الأسباب لقصور الأدباء العرب في السعودية عن أن يكون أدبهم الحديث وثيقة تاريخية، ووثيقة حضارية للحياة العربية السعودية، كما كان أدب الأدباء المصريين بدءاً من نجيب محفوظ وانتهاءً بصنع ا إبراهيم، وكما كان عليه أدب الأدباء الجزائريين بدءاً من الطاهر وطار وانتهاءً برشيد بوجدرة، وكما كان عليه أدب أدباء أمريكا اللاتينية بدءاً من ميغيل آستورياس وانتهاءً بغارسيا ماركيز...؟!

هناك عدة أساب لذلك أهمها:

١ - ان معظم الأدباء السعوديين المعاصرين بعيدون بعداً كبيراً في ثقافتهم ومطالعتهم واهتمامهم ومعالجتهم عما يدور داخل مجتمعهم.

ان نظرة سريعة على ما يكتبه الأدباء السعوديون المعاصرون في الصحافة، وما يبثونه في الإذاعة والتليفزيون، وما يلقون على منابر الأندية الثقافية، وما يعقدون له الندوات في الجمعيات الأدبية والفنية، يكاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- إما أن يكون موضوعاً يمت إلى الماضي السحيق موضوعاً وأسلوباً ولغة.
- وإما أن يكون موضوعاً غريباً غريباً لا يمت إلى الواقع الذي نعيشه أو التغيرات التي نشهدها بصلة.
- وإما أن يكون موضوعاً شخصياً ذاتياً محضاً، لا يهم أكثر من فئة قليلة من المتلقين.

وهذا هو سبب فقر الثقافة العربية في السعودية، وأعني بذلك فقر التلقي، وفقر القيمة، وفقر الموضوع.

وهذه هي الإجابة على سؤال ما سبب عدم توفر الجمهور المتلقي الكافي لما نكتب ولما ننشر في الأسواق، والشكوى الدائمة من سلبية القراء، وكساد الكتاب.

إن الجمهور المتلقي يبحث عن نفسه، عن ذاته، عن واقعه، عن همومه، عن قضاياه، عن مشاكله، عن حاضره، عن مستقبله، داخل العمل الأدبي، فلا يجده، ولا يجد غير ما ذكرناه قبل قليل من موضوعات مكررة، ومستهلكة، وباردة، في مجتمع وضع أمام القارئ كل إمكانات التسلية وإزجاء الوقت، تسلية ممتعة، وإزجاءً استرخائياً لذيذاً، فما هو الدافع أمام القارئ لكي يترك كل هذا الدفء، وكل هذا النعيم، لكي يأتي إلى صقيع الكتاب، وقحل الأدباء، وثقل دمهم..؟!

٢ - ان معظم الأدباء السعوديين المعاصرين لا يقرأون جيداً حقيقة. قد تكون هذه مفاجأة، ولكني أقولها عن يقين، بدلالة أن ما بين أيدينا من إنتاج، يدل على أنهم لا يقرأون، كما يجب أن تكون عليه قراءة الأدباء المناط بهم جزءاً كبيراً من المسؤولية العامة لهذا المجتمع. ولو كان الأدباء السعوديون يقرأون جيداً لكان نتاجهم الأدبي حصيلة جيدة لقراءاتهم الآن.

فهم يمرون على المعلومات مروراً، دون التمعن والتبصر بها تبصراً يفيدهم في عملهم. لذا فإنك تجد أن معظم الكتابات في الصحافة السعودية مثلاً، هي كتابات تعليقات سريعة، بدلالة أن هناك إحصائية موثقة تقول، بأن أكبر نسبة من الأعمدة اليومية الصحافية عالمياً، موجودة في الصحافة السعودية، نسبة إلى عدد الكتاب العام. فهناك أكثر من مائة وخمسين كاتباً لزاوية أو عامود يومي وأسبوعي قصير، لا يتعدى أن يكون تعليقاً سريعاً على فكرة ما، أو حادث ما. في حين أن الصحافة تفتقر إلى التحليلات والدراسات العميقة والمتأملة، في مجتمع مليء وغني بالموضوعات والقضايا الحيوية والهامة.

بل إن الكتاب - كما تقول الدراسة - يحجمون إحجاماً كبيراً عن المشاركة في الدراسات والتحليلات التي تتناول قضايا مجتمعهم الأساسية.

٣ - إن معظم الأدباء السعوديين، المعاصرين، معزولون عن مجتمعهم ذاته، وهم يعيشون في ابراجهم الذاتية، لذا جاء إنتاجهم ذاتياً، خالياً من روح العصر الذي يعيشون فيه.

ولو سألنا أنفسنا إلى أي عصر ينتمي نتاج هؤلاء الأدباء، وما الدليل على ذلك؟ لما استطعنا الإجابة على ذلك، لأنه لا يوجد ناقد يستطيع أن ينسب هذا الإنتاج إلى عصر معين، كما كان عليه إنتاج الأدباء الآخرين الذين ذكرناهم قبل قليل.

ـ فهل هناك غربة تعادل غربة معظم الأدباء السعوديين المعاصرين..؟!

٤ ـ يقال إن الشاعر فارس. وإن الكاتب الذي يخاف لا يكتب. وإن الكتابة تستدعي حـداً أدنـى مـن الـشجاعة، وإن الشجاعة مع الصدق أهم عنصرين من عناصر الكاتب الملتزم. وإن الكاتب الملتزم لكي يكـون صـادقاً، يجـب أن يكون شجاعاً ولكي يكون شجاعاً يجب أن يكون واضحاً، حتى يستطيع أن يصل إلى أكبر عـدد مـن المتلقـين، وأن الكتابة لا تتحقق إلا بالمتلقي، فإذا افتقدنا المتلقي لم يعد هناك أهمية للكتابة، ويبرز بالتالي السؤال التقليدي وهو: لمـن نكتب...؟!

٥ ـ إن معظم الأدباء السعوديين المعاصرين بحاجة إلى السفر والرحيل الدائم الداخلي والخارجي، بعيداً عـن خـدر التكييف. هم لا يرحلون ولا يسافرون عبر النفس والزمن والتاريخ والتجارب. وهم لا يتنازلون عن امتيازاتهم كثيـراً مقابل القيام بذلك. كذلك فإنهم يخشون مفاجآت التجريب. وهم لن يستطيعوا محاذاة التغير والتغيير إذ لم يكونوا علـى سفر دائم، داخل رحلة مستمرة لا تتوقف، بحثاً عن حقائق ومنعطفات التغيير الذي تم، والتغير الذي سيتم.

لذا، فهم لا يستشرفون كثيراً، ولا يقومون بمهام راصدي طقس المستقبل، وتلك مهمة عظمـى مـن مهمـات الأدب والثقافة الرفيعة.

***

إذن، فنحن الآن أمام ظاهرة تكاد تكون فريدة في تاريخ الشعوب في العصر الحديث. وهذه الظاهرة تتمثل في شـعب أمضى أكثر من نصف قرن من الزمن (١٩٣٢ ـ ١٩٨٦) في التغير والتحول بدءاً بالوحدة الوطنية التي أعلنـت عـام ١٩٣٢، وانتهاء بالخطة الثالثة للنهضة في عام ١٩٨٥ وابتداءً بالخطة الرابعة، وحتـى الآن. وانتقـل خـلال نـصف القرن هذا، من مجموعة من القبائل المنتشرة في الصحراء، ومجموعة من العائلات الصغيرة العاملة فـي التجـارة البدائية، ومجموعة من المزارعين البدائيين الفقراء، إلى شعب موحد، يعتبر قوة عظمى الآن فـي العـالم العربـي، والعالم الإسلامي، بعد أن أخذ بأسباب كثيرة من أسباب النهضة، وبالرغم من ذلك كله، لا نقرأ ما حدث في روايـات الروائيين، وقصص القصاصين، وشعر الشعراء فيما لو استبعدنا مجموعات شعرية معينة تقليديـة لا تـضيف شـيئاً حقيقياً ـ إنها ظاهرة على غاية كبيرة من الأهمية فيما لو درسناها وتأملناها جيداً..

إنها ظاهرة تقودنا من جديد إلى غابة أخرى من الأسئلة الشاقة، في الوقت الذي نحاول فيـه قـدر الإمكـان هجـر الأسئلة وأشجارها.

والى لقاء قادم، بإذن ا .

***

لكن هذا اللقاء لم يتم. فقد توقف الحوار فجأة، وكان ذلك في نهاية العام الميلادي (١٩٨٦)، حيث اشتدت العواصـف الثلجية في بقاع كثيرة من العالم، ودخل هذا الحوار بياتاً شتوياً ربما يطول، وربما يقصر، فا أعلم...!

ونحن جميعاً بانتظار الشمس، بانتظار الدفء، وحرارة الكلمات/ الطيور، التي هاجرت إلى حين أكيد..!

وتوقف الحوار.. لكنه لم يتوقف .. نحن توقفنا.. أنتم لا زلتم تتحاورون... فلا تتوقفوا من أجل الحقيقة الجميلة.

وسوف نعود في يوم ما..!